عدد 189 — 25 محرم 1447 (21 يوليو 2025)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2024–2025 : دورة أبريل 2025

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2025

صفحة

• محضر الجلسة رقم 229 ليوم الثلاثاء 5 محرم 1447هـ (فاتح يوليوز 2025م)..... 16224

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 230 ليوم الثلاثاء 12 محرم 1447هـ (8 يوليوز 2025م)..... 16259

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة (مودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف الحكومة)؛

2- مشروع قانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد (محال من مجلس النواب).

محضر الجلسة رقم 229

التاريخ: الثلاثاء 5 محرم 1447هـ (فاتح يوليوز 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

عملا بأحكام الفصل 100من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين للإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس 12 مقترح قانون بعد تصويته عليها بالرفض، ويتعلق الأمر بمقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون تنظيمي بتغيير وتتميم المواد16 ، 29، 32 و35 من القانون التنظيمي رقم065.13 يتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها؛

- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها؛

- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتتميم المادة 23 من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها؛

- مقترح قانون يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 15.91 المتعلق بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في بعض الأماكن، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.91.112 في 27 من محرم 1416 الموافق لـ 26 يونيو 1995؛

- مقترح قانون يمنع بالتدخين واستهلاك الشيشة والسيجار والسيجارة الالكترونية والإشهار لهذه المواد والدعاية لها بالأماكن العمومية؛

- مقترح قانون يقضي بمنع استهلاك الشيشة والسيجارة الالكترونية في بعض الأماكن؛

- مقترح قانون يقضي بتتميم القانون الرقم 15.91 المتعلق بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في بعض الأماكن؛

- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير المواد 44 و77 و107 من القانون التنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات؛

- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 112.14 يتعلق بالعمالات والأقاليم؛

- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير المادتين 41 و66 من القانون رقم 9.79 بمثابة مدونة الانتخابات.

وتقدم السيدات والسادة أعضاء المجلس في الفترة الممتدة من 24 يونيو 2025 إلى تاريخه بمجموعه من الأسئلة موزعة كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 30 سؤالا شفهيا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 52 سؤالا كتابيا.

وتوصل المجلس من الحكومة خلال نفس الفترة بـ 37 جوابا كتابيا.

كما توصل المجلس من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان بمراسلة يخبر من خلالها المجلس أن السيد كاتب الدولة لدى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للسيدة المحترمة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين على الإفادة.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الآنيين الموجهين لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة حول "الوكالات الجهوية للتعمير"، واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

وكما قال الأمين، سيتولى الإجابة عن هذه الأسئلة السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "مآل مشروع قانون الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان".

الكلمة للسيد زكرياء ابن كيران فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن مآل مشروع قانون الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موضوعه "مشروع قانون الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان".

الكلمة للمستشار المحترم أحمدو ادبدا.

الكلمة لكم السيد المستشار من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات السادة المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير عن مشروع قانون الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار الجواب السيد الوزير، لكم ما رغبتم في ذلك، تفضلوا

السيد أديب بن ابراهيم، كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة فاطمة الزهراء المنصوري وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

كنشكركم على هاذ السؤال ديالكم.

كما كتعرفو بأن مشروع القانون رقم 64.23 المتعلق بإحداث الوكالة الجهوية قد تم الموافقة عليه في المجلس الحكومي.

ولكن لا بد من نذكرو الإطار اللي جا فيه هاذ المشروع، جا في إطار تنفيذ التعليمات الملكية السامية، كذلك تفعيل التوصيات المنبثقة على الحوار الوطني حول التعمير والإسكان، وكذلك لا ننسى الملاءمة الهيكلية المؤسساتية لمؤسسات الدولة وتنسيق التدخلات للأهداف الجهوية واللاتمركز.

هاذ المشروع اللي حضراتو السيدة الوزيرة كان واجد في ديسمبر 2023 وتم وضعه في الأمانة العامة.

كانت هناك مناقشات ومشاورات مع الوزارات، وزارة الداخلية، وتم الموافقة عليه في يناير 2025.

هذا كيجي لصد بعض الاختلالات والنواقص الحالية، كما كتعرفو ملي جات السيدة الوزيرة عملات، موازاة مع تحضير هاذ مشروع القانون، عملت بعض المساطر للتقليص من هاذ الاختلالات واللي كتخص التنسيق في ميدان التخطيط الترابي، غياب انسجام مؤسساتي، واللي عندو أثر على رؤية واضحة على التدبير الترابي الجهوي، وتباين في ممارسات معالجة ملفات التدبير اللي كتختلف من جهة إلى أخرى، ولا من المصالح المعنية.

غياب آلية واضحة للتحكيم لفائدة المواطنين، وكذلك لا ننسى محدودية التدخلات في العالم القروي.

فهاذ المشروع جاو جاب أهداف مهمة جدا، منها:

- تمكين الوكالات الجهوية من القدرة على إعداد رؤية واضحة للتخطيط الترابي على مستوى الجهة؛

- كذلك، إرساء تموقع ترابي جديد للوكالات، كانو عندنا الوكالات وكانت عندنا الوزارة، دابا جات الوكالة الجهوية اللي قربت الخدمات من المواطن؛

- وكذلك إعادة تحديد المهام، اللي اخذات بعين الاعتبار العالم القروي والحاجيات، كل مجال وفق طبيعته وتحدياته؛

- وكذلك لا ننسى تعزيز الحكامة والأداء المؤسسي للوكالات: توحيد

الممارسات في مجال التخطيط والتدبير الحضري، والمهم أيضا هي إتاحة آلية الطعن والتحكيم أمام المواطن والمستثمر، دابا ولات الآلية حتى إيلا كان هناك رفض في الإقليم ولا في المحلي هناك آلية اللي كتخلينا إعادة النظر وإعادة دراسة الملفات؛

- توفير مخاطب جهوي وحيد واستراتيجي في مجال التهيئة والتعمير، الإسكان والتنمية.

فالمهام ديالها كيخص:

• التخطيط الترابي؛

• مواكبة الاستثمار؛

• تنمية المجالات القروية؛

• وكذلك مجال الإسكان والرصد واليقظة الترابية.

• في التخطيط الترابي:

- إنجاز دراسات اللي كتخص الجهة؛

- تقديم الدعم والمواكبة للسلطات والجماعات في إعداد وتحيين وثائق التخطيط والتنمية؛

- وكذلك إعداد وثائق التعمير وتتبع تنفيذها.

• **بالنسبة للاستثمار:**

- تقديم الدعم التقني والمواكبة في معالجة المشاريع اللي كتكون واحد الدراسات قبلية، قبل ما نعطيو تراخيص التعمير؛

- كذلك المساهمة في إعداد رؤية متعلقة بالعرض التربوي الجهوي، دابا حتى مع(les PDR[1]) غيكونو (les agences régionales)، يعطيونا واحد الرؤية بالنسبة للعرض التربوي الجهوي.

• **بالنسبة للمجالات القروية: وهذه مهمة جدا**

- المساهمة في إعداد إستراتيجية وبرنامج تنمية المجالات القروية وتنفيذها ضمن مشاريع مندمجة، كتضمن التناسق والاستدامة.

• **في مجال الإسكان:**

- كما كتعرفو المساهمة في تنزيل السياسة الوطنية؛

- تسهيل اللجوء إلى السكن اللائق؛

- وكذلك برنامج وتنفيذ برنامج محاربة السكن غير اللائق.

• بالنسبة للرصد واليقظة الترابية: حتى هذه مهمة

- كتعطينا المؤشرات والمعطيات المرتبطة بمجالات تدخل الوكالة؛

- وإعداد تقارير حول الديناميات الترابية داخل مجال اختصاصها.

[1] **P**rogramme de **D**éveloppement **R**égional.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤالين.

في إطار التعقيب غادي نعطي الكلمة للسي زكرياء، تفضل.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نحييكم على الإرادة القوية والنية الحسنة التي عبرتم عنها لإصلاح هذا القطاع، الذي يعد محوريا في كل مشاريع التنمية المجالية التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله.

ولا نخفيكم سرا أن سبب طرح هذا السؤال هو رغبة فريقنا في تقديم الدعم السياسي لكم لتجاوز العراقيل التي تواجهكم في تنزيل إصلاح كبير بهذا الحجم.

ونعلم أن هذا الإصلاح تمت مقاومته، بفضلكم سيتم تنزيل الجهوية في قطاع التعمير، وهذا يسجل لكم بمداد من الفخر.

وهذه مناسبة للإشادة بمصادقة المجلس الحكومي الأخير على مشروع القانون الخاص بإحداث هذه الوكالات، والذي يجسد توجيهات جلالة الملك نصره الله أثناء جلسة العمل التي ترأسها بخصوص قطاع التعمير والإسكان، ولاسيما ما يتعلق منها بإحداث 12 وكالة جهوية للتعمير، تفعيلا لتوصيات الحوار الوطني حول التعمير والإسكان وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص إعادة تموقع الوكالات الحضارية.

نعلم جيدا المجهود الذي قدمته الموارد البشرية العاملة في الوكالات الحضرية ودورها في حل العديد من الإشكالات التي واجهت التنمية العمرانية لبلادنا، ونؤكد على ضرورة مراعاة وضعية هذه الموارد البشرية وحقوقها المكتسبة بما يسهم في تحسين مناخ عملها.

كما نؤكد على أن المشاركة الفعلية للجماعات الترابية في أجهزة حكامة الوكالات الجهوية، تفعيلا للجهوية الموسعة والديمقراطية التشاركية.

السيد الوزير،

إن هذا الإصلاح ينخرط في سياق إصلاحات جوهرية تقودها الحكومة في مجال أدوات التدبير العمومي، وخاصة تفعيل القانون الإطار لإصلاح المؤسسات العمومية والقطع مع كل العراقيل الإدارية التي تؤثر على الاستثمار، بما في ذلك توحيدها وتفادي تعقد المساطير للقطع مع البيروقراطية السلبية.

اليوم، وضعتم قطاع التعمير على سكته الصحيحة والمطلوب

توجيه هذا الإصلاح في اتجاه إنجاز تحول حقيقي في ثقافة هذه المؤسسات وأسلوب تدبيرها، تكريسا للنجاعة في الأداء.

فلحظة الإصلاح هي لحظة تاريخية لمعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، وتحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها.

إذ نجدد دعوتنا لتسريع تنزيل هذا الإصلاح، نؤكد أننا كأغلبية برلمانية سندعمكم بكل قوة لتجاوز كل الصعوبات، مؤكدين على ضرورة تعبئة كل المتدخلين، استمرارا للمقاربة التشاركية التي اشتغلتم بها كحكومة لوضع هذا المشروع، بما لا يؤثر على مصالح الفاعلين المعنيين والمتدخلين في القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

كما أعطي الكلمة للسيد أحمدو ادبدا، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم على ما تقدمتم به من توضيحات في هذا الموضوع الهام المتعلق بالوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، والذي تمكنتم اليوم رفقة السيدة الوزيرة المحترمة عبره من تحقيق إصلاح تشريعي هام، كان محط انتظارات كبرى من المنتخبين والمواطنين على السواء، في خطوة نرى أنها ستمكن من تجاوز مجموعة من الاختلالات التي شابت طرق اشتغال هذه الوكالات، وعرقلت سيرها وقلصت في كثير من الأحيان لدورها الحيوي في تبسيط المساطر لفائدة المواطنات والمواطنين.

السيد الوزير المحترم،

كنا متيقنين جدا بأن من خلال التجربة التدبيرية ومعرفتكم الجيدة بالتراب وإشكاليات التعمير وعزيمتكم أنكم ستنجحون في نقل هموم الجماعات الترابية إلى القرار السياسي الحكومي، وستجدون لها حلولا عملية بفضل إرادتكم السياسية الحازمة وتفاعلكم الجدي مع مختلف الإشكاليات التعميرية.

السيد الوزير المحترم،

آمنا طيلة 13 سنة من المعارضة في حزب الأصالة والمعاصرة بأن الجهوية المتقدمة هي أحد ركائز التقدم والتنمية ببلادنا، وأنها خيار دولة لتسريع أوراش التنمية والحكامة الترابية والعدالة المجالية، بل جعلنا من الجهوية شعارا ومحورا رئيسيا داخل الحزب.

واليوم وحزبنا يشارك في الحكومة، فقد تحمل المسؤولية الكاملة في تنزيل هذا المفهوم، ليس من خلال هذا القانون فقط، بل كذلك من خلال تعاملكم الجيد مع المجالس الجهوية عبر مجموعة من الاتفاقيات والشراكات، التي لم تستحضر الانتماء السياسي بقدر ما استحضرت الصالح العام واحتياجات المواطنين محليا.

السيد الوزير المحترم،

وأنتم تضعون مسارا تشريعيا جديدا للوكالات الحضرية الجهوية، فإنكم توفون بوعودكم وتنزلون خارطة الطريق التي رسمتم وأعلنتم عنها أمام هذا المجلس الموقر، وهدفكم في ذلك رسم حدود التداخل بين الوكالات الجهوية والجماعات الترابية، خاصة في منح الرخص.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا المشروع يعد خطوة متقدمة نحو إصلاح شامل لمنظومة التعمير والإسكان، ويكرس منطقا للا تمركز الترابي وتجويد التدبير المؤسساتي المحلي ويقوي التنسيق الترابي.

ونحن على ثقة تامة في شخصكم وشخص السيدة الوزيرة المحترمة وفي حنكتكم، وفي كون السيدة الوزيرة قد الكلمة ديالها اللي كانت علنتها لنا داخل هذا المجلس الموقر، وفعلا ستعملون على المزيد من تحيين النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بالسكنى والتعمير، إيمانا منكم بأن هذه الأخيرة من أهم الأوراش الاقتصادية والحقوق الاجتماعية الأساسية التي تحظى بعناية خاصة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفقكم الله السيد الوزير المحترم ووفق السيدة الوزيرة.

والسلام عليكم ورحمه الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار ما تبقى لكم من الوقت.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا.

شكرا على التعقيب ديالكم.

أنا غير اللي بغيت نشير بأن هذا المشروع كان واجد في ديسمبر 2023 قبل مجيئي على رأس كتابة الدولة، ولهذا حتى أنا بدوري كنهنئ السيدة الوزيرة على هاذ العمل اللي قامت به وعلى هذا المشروع اللي هو عندو واحد القفزة مهمة في قطاع التعمير والتخطيط وسياسة المدينة والإسكان، اللي غيعطي واحد الشفافية في التعامل، واحد تقريب خدمات المواطن، واللي مهم أيضا هي آلية التحكيم والطعن اللي كتمكن

كل واحد ياخذ الحق ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه "تثمين القصور والقصبات بالمغرب".

الكلمة للمستشارة المحترمة فتيحة خورتال من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن تثمين القصور والقصبات ورد الاعتبار إليها، نسائلكم السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا على السؤال ديالك السيدة المستشارة.

كما كتعرفو القصور والقصبات مكون معماري وتاريخي، استثنائيا في مشهد التراب الوطني فيه عبقرية البناء التقليدي والبناء التقليدي وعمق الجذور الثقافية للهوية المغربية.

عرف بعض التدهور، تدهور كبير، عزلة مجالية، ولذلك قامت الوزارة، دارت واحد البرنامج نموذجي في الأول للتثمين المستدام للقصور والقصبات بشراكة مع الأمم المتحدة.

اعتماد منهجية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب التقنية والسوسيو-اقتصادية والبيئية، وهذا البرنامج شمل 22 وحدة تراثية بثلاث جهات، درعة- تافيلالت: 13 قصرا؛ الشرق: 8 ديال القصور؛ وسوس- ماسة قصر واحد، كتمس 23.000 نسمة، بغلاف يتجاوز 260 مليون درهم.

ولكن جات المرحلة الثانية اللي كتخص 2025 - 2030 اللي تم فيها إطلاق البرنامج الوطني للقصور والقصبات، التي تم إعداده بصفة تشاركية مع جميع المتدخلين، وغادي يخص حوالي 100 قصر وقصبة، أزيد من 40 ألف نسمة اللي هي معنية، 15 إقليم وزع على خمس جهات زادو جوج ديال الجهات جهة أسفي- مراكش وجهة خنيفرة، بتكلفة إجمالية مليار ونص درهم تساهم فيها الوزارة: 550 مليون درهم؛ وباقي المتداخلين: 950 درهم، سيتم تعبئتها من المتدخلين كوزارة الداخلية، الثقافة، الأوقاف والسياحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لك السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم الذي تفضلتم به.

وننوه بالدينامية الكبيرة التي أصبحت تعرفها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة منذ تحملكم مسؤولية تدبيرها، القائمة على الإنصات والحوار وفتح الملفات الصعبة.

كما ننوه بجهودكم المتواصلة التي توجت بتحقيق العديد من الإنجازات، خاصة على مستوى دعم الولوج للسكن ومعالجة السكن غير اللائق، وكذا تأهيل المدن العتيقة والمباني الآيلة للسقوط.

ونتابع بارتياح كبير حرصكم على إعطاء الاهتمام والعناية اللازمين للقصور والقصبات، والمكانة التي تحظى بها، سواء عبر البرامج المهمة التي تم إطلاقها لترميم هذه القصبات والقصور ورد الاعتبار إليها، وكذا إدراج هذه الأنسجة العمرانية ضمن أولويات برامج محاربة السكن غير اللائق والتفاوتات المجالية، أو عبر مشاريعكم الهادفة إلى تحسين الحياة بها والحفاظ على الهوية الثقافية والمعمارية لهذه القصور والقصبات، بما ينسجم مع الرؤية المستنيرة لجلالة الملك حفظه الله.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فإن بلادنا التي تتربع على عرش قائمة اليونسكو للتراث العالمي على الصعيد الإفريقي والعالم العربي من حيث عدد التسجيلات، بها 4000 قصر وقصبة تضم 250 ألف سكن وتأوي حوالي مليون نسمة تقريبا، وتخفي بداخلها تاريخا عريقا للمناطق التي تتواجد بها، وتشكل إحدى الركائز الأساسية لتنميتها، كما تساهم في النهوض بمجال السياحة الثقافية والايكولوجية.

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهودات الكبيرة المبذولة للحفاظ على هذا التراث والوطن وتثمينه ورغم مختلف المبادرات والتدخلات الهادفة إلى رد الاعتبار لهذه الأنسجة العمرانية والنهوض بها، فإن التحدي الكبير اليوم هو جعل هذه الفضاءات العمرانية التقليدية إطارا متكاملا ومنسجما للعيش الكريم لساكنة القصور والقصبات، عبر استقطاب أنشطة ثقافية وسياحية ذات بعد اقتصادي، لجعلها مجالات مفتوحة متفاعلة مع محيطها، وأنسجة عمرانية متعددة الوظائف، وذلك وفق مقاربة شمولية تهم في آن واحد رد الاعتبار، ليس فقط للقصر، ولكن أيضا

بإدماج ساكنة هذه القصور والقصبات في البرامج والتصورات الموجهة لفائدتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير، شكرا.. ربحا للوقت.

السؤال الرابع موضوعه "إشكالية البناء بالعالم القروي".

الكلمة للسيد المستشار المحترم السي فؤاد قديري.

تفضل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله حمدا لا ينفذ.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

معشر الأخوات والإخوة،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم بأنه السكن له رمزية سوسيو ثقافية ممتدة في الزمان والمكان، وامتلاك سكن شخصي أمر لا يقدر بثمن بالنسبة للسواد الأعظم من المغاربة، خصوصا داخل المجال القروي.

سؤالنا في الفريق الاستقلالي اليوم، مرتبط بالإشكاليات المحيطة بالبناء داخل العالم القروي.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شك1را.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على السؤال ديالكم.

احنا متفقين بأن إشكالية البناء بالعالم القروي من الأولويات الكبرى للوزارة وفيها مشاكل كبيرة، ولذلك عملات الوزارة على إعادة النظر في بعض النصوص.

السيدة الوزيرة قامت بـ:

- تحضير مشروع قانون رقم 64.23 اللي تكلمنا عليه لإحداث الوكالات الجهوية، وهذا غيمكننا باش يكون عندنا واحد الأقطاب مخصصة لتنمية المجالات القروية، تمت المصادقة عليه من مجلس الحكومة بتاريخ 26 يونيو 2025؛

- تعديل القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير و25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، حتى هذا راه هو في الأمانة العامة، غيمكننا من إنجاز أشغال التجهيز بشكل تدريجي لفائدة المشاريع ذات الطابع المستعجل أو المهيكل؛

- إمكانية منح رخص سكن جزئية داخل مناطق التدخل مثل مناطق إعادة الهيكلة.

من جهة أخرى، كيف ما كتعرفو الوزيرة قامت بـ:

- تفعيل مقتضيات الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية اللي كانت تصاوبات في 28 أبريل 2023 المتعلقة بتبسيط مسطرة البناء بالعالم القروي؛

- تحديد فيها مدارات الدواوير غير المغطاة اللي ما فيهاش الوثائق ديال التعمير؛

- إعفاء الساكنة من شرط الهكتار اللي كاين؛

- أيضا عدم مطالبة المواطن بالوثائق غير الضرورية؛

- وتفعيل دور اللجان المنصوص عليها، اللجان الاستثنائية؛

- وكذلك العمل على تغطية المجالات القروية بوثائق التعمير؛

- وفي الأخير، وضع برنامج المساعدة المعمارية والتقنية المجانية في العالم القروي منسجمة مع الخصوصيات المحلية.

بعض الأرقام مكنت هذه الدورية من تحقيق نتائج مهمة:

- تحديد مدار 3376 دوار بمساحة تفوق 78 ألف لفائدة أزيد من 1 مليون و200 ألف نسمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد فؤاد قديري:

السيد الرئيس المحترم،

في بداية تفاعلي مع ردكم، لا بد أن أتوجه إليكم ومن خلالكم السيدة الوزيرة المحترمة بالشكر على المعطيات التي وافيتمونا بها.

السيد الوزير،

نحن جميعا ندرك تمام الإدراك بأن أخطاء عقود من الزمن لا يمكن

إصلاحها أو تقويمها في ثلاث أو في أربع أو حتى في خمس سنوات، لأن على كل حال التركة هي تركة مثقلة، ولكن عليكم المعول داخل الوزارة لإيلاء المزيد من الاهتمام ومضاعفة الجهود بالنسبة للعالم القروي.

هاذ العالم بالمناسبة هو عالم مركب، واسع مترامي الأطراف، ولكنه يحمل بين ثناياه خصوصية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وفي تقديري لعل التعقيدات التي عرفتها التشريعات في السابق جاءت نتيجة الإفراط في مراعاة هذه الخصوصية على حساب المرونة المطلوبة.

احنا ملي كنصنعو القوانين راه نعتمد على قاعدة إنسانية، قاعدة اجتماعية، صناعة القانون لحظة، بل من أعظم اللحظات وأعظم تجليات الأنسنة والإنسانية والرحمة، السيد الوزير المحترم.

مضاعفة الجهود اللي كنطلبوها منكم لسببين رئيسيين:

أولا، بالنسبة للسيدة الوزيرة المحترمة هي ليست فقط مسؤولة وطنية مؤتمنة على تدبير قطاع حيوي حساس إسمه الإسكان والتعمير، ولكنها مدبرة للشأن المحلي، وقد أثبتت التجربة بأنها مدبرة ناجحة تحيط بأجراف وخوانق التدبير المحلي، وتعرف كذلك بأنه ليست هناك حلول فوقية للمشاكل التحتية، بل بكيفية عامة الحلول لا تنبتها الأرض ولا تنزل من السماء، الحلول تكون نتيجة إرادة ونتيجة قدرة على الفهم السريع، الفهم الجاد والفهم المناسب للتراب أو المجال ولمن يتحركون داخل المجال.

والسبب الثاني أو ثاني هام السيد الوزير المحترم، هو أن العالم القروي في أمس الحاجة إلى أشياء كثيرة جدا، جدا، جدا، تكالبت عليه عوامل الجفاف والهشاشة والجدب وضعف القدرة على تحديث البنية أو القاعدة الاقتصادية، غياب المرافق الحيوية، غياب الفعل المقاولاتي وفعل المبادرة وغياب إمكانية إيجاد فرص حقيقية للشغل بكيفية عامة.

هذا هو وضع العالم القروي، وآياته وعلامته في هاذ النقطة وفي هاذ الباب، السيد الوزير المحترم، هو تقلص نسبة المقيمين بالعالم القروي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير إذا أردتم أن تتفاعلوا مع الرد.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

إضافة مع السيد المستشار نتفاعل معه.

صحيح العالم القروي، دابا هذا هو المهم اللي جا ما بين الميزات ديال هاذ مشروع القانون ديال الوكالات الجهوية، هي الأقطاب المخصصة لتنمية المجالات القروية، ما تبقاش غير الوزارة والأقاليم، غتولي على حسب الجهة، اللي غيكون هناك واحد الأقطاب لتنمية المجالات القروية، وكذلك اللي هضرت عليه السيدة الوزيرة هو التعديل المتعلق بالتجزئة، المجموعات السكنية، هنا راه اعطينا واحد التقسيمات العقارية، وكذلك تغطية هاذ المناطق بوثائق ديال التعمير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي ننتقلو الآن إلى السؤال الخامس "موضوعه مدى استفادة المناطق القروية والجبلية من برامج دعم السكن".

الكلمة للمستشار المحترم عبد الله مكاوي من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن رهانات العدالة والإنصاف المجالي في تنزيل برنامج دعم السكن، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على السؤال ديالكم.

كما كتعرفو برنامج دعم السكن بدا الانطلاقة ديالو في 2024 وحقق واحد نتائج مهمة جدا، حيث تم استقبال أزيد من 167.000 طلب بمختلف الجهات، وعدد المستفيدين الفعليين 54.000، وسجل منها تقريبا 3000 مستفيد في المجال القروي منذ انطلاقه.

ولكن مازال الوزارة حتى هي تتعطي أهمية أكثر لهاذ المجال القروي، وبالتالي حرصت، السيدة الوزيرة، على تعبئة مجموعة العمران

للانخراط فهاذ الديناميكية، ستقوم العمران بإطلاق أشغال بناء أزيد من 2930 وحدة سكنية، وكلها تنطلق ابتداء من الشهر المقبل، موزعة على حوالي 49 مركزا قرويا ناشئا.

من بين هاذ المراكز، سيدي رحال، سيدي بوعثمان، آيت أورير، زاكورة، ستساهم هذه المدن في خلق دينامية اقتصادية محلية وتعزيز العرض السكني في المناطق القروية والجبلية.

هناك أيضا مجموعة العمران ستعمل مباشرة أو عبر شركائها مع القطاع الخاص على توفير في 2028: 147 (المقصود: 147.000) وحدة سكنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم، السي عبد الله مكاوي.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تعقيبا على جوابكم، نسجل ما يلي:

أولا، من باب الموضوعية والواقعية التي تميز موقعنا دائما في الفريق الحركي، نسجل أهمية الدينامية التي يعرفها قطاع التعمير والاسكان ببلادنا، بفضل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وبفضل السياسة العمومية المبنية على التراكم الإيجابي والاستثمارية المتجددة؛

ثانيا، في هذا الإطار، ومن باب تقييم برنامج الدعم المباشر للسكن، والذي حقق نتائج مهمة، لا يمكن أن ننكرها، فإننا نؤكد مجددا أن فلسفة هاذ البرنامج والقواعد المؤطرة للدعم في جوهرها موجهة إلى الشقق ولا تشمل البناء الشخصي على البقع الأرضية، خاصة في المناطق القروية والجبلية.

وأنتم تعلمون، السيد الوزير، أن هذا النوع من السكن غير موجود وغير مطلوب في المناطق القروية والجبلية، وبالتالي فهذا البرنامج لا يراعي خصوصيات هذا المجال ونوعية العقار به، الذي يتكون معظمه من الأراضي السلالية او ملك عائلي غير محفظ، والدليل الأرقام المعلنة نفسها، حيث تستأثر ثلاث جهات، الدار البيضاء- سطات، فاس- مكناس، الرباط- سلا- القنيطرة، بـ78% من المستفيدين، مقابل 22% لباقي الجهات التسع، مع تفاوت بينهما حسب عمقها القروي والجبلي.

ونتطلع أيضا، السيد الوزير المحترم، إلى نشر نسب وعدد المستفيدين حسب كل الجماعات الترابية لتوفير معطيات تمكن تقييم موضوعي للبرامج وصناعة رؤية التطوير وتعزيز لمقومات الإنصاف المجالي والاجتماعي؛

ثالثا، بناء على ما سبق، نؤكد أن السيد الوزير المحترم، على ضرورة بلورة برنامج للسكن خاصة في المجال القروي والجبلي تراعي خصوصياته المجالية والاجتماعية والثقافية، وكذا اتخاذ تدابير تشريعية خاصة، بدل الاكتفاء بالنصوص التنظيمية والدوريات لتبسيط مساطر البناء في هاذ المناطق وتذليل الصعوبات المتعلقة بإثبات الملكية وإصدار تراخيص البناء وتصاميم التهيئة وتقليص آجال الدراسات والبت في ملفات البناء، وتوفير شروط الرقمنة في هاذ المناطق الاستراتيجية وغيرها من إشكاليات التعمير والبناء بالوسط القروي.

كما نتطلع إلى اتخاذ تدابير حكومية لتبسيط المساطر الإدارية والقضاء على ظاهرة (noir) وحل إشكالية تماطل الأبناك في تمويل المنعشين العقاريين والمواطنين على السواء للبرامج السكنية المعنية بالدعم الحكومي والموجهة للطبقات الدنيا والمتوسطة، ونتمنى أن يكون إحداث الوكالة الجهوية للتعمير والإسكان مدخلا استراتيجيا لتنزيل سياسة ترابية منصفة في هذا القطاع الاستراتيجي.

ختاما، نؤكد السيد كاتب الدولة، التأكيد أن المسؤولية الحكومية وتدبير الشأن العام لا يرتبط بالولايات العابرة، بل يبنى على الاستمرارية المتجددة، كما لا يمكن رهنه بالحسابات الانتخابية الضيقة ولا على القطيعة الوهمية مع الإنجازات الحكومية السابقة والتي تتحدث عن نفسها، حيث أنكم اليوم تواصلون تنزيل هذه الإصلاحات القطاعية التي أسست لها الحكومات السابقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

لا، غير باش نرجعو نتكلمو على القطع مع البرامج السابقة، خصكم تعرفو البرنامج اللي تم الانطلاقة ديالو سنة 2019، اللي تيخص العالم القروي، كان فيه إنجاز اللي خصو يكون 6852، ما وصلاتش، يالاه وصلت 1347 وحدة هذا البرنامج القديم، الجديد 2851 أي أزيد من ضعف ما تم تحقيقه خلال 6 سنوات.

بالنسبة للمدة اللي دازت الآن درنا الضعف ديالو في هاذ المدة هاذي وهذا مجهود كبير، باش نتكلمو على البرنامج السابق، فيما يخص

كاين تحديد الدواوير كاين هناك هاذوك البقع اللي تيقدرو يبنيو فيها وتتعطيهم السلطة الحق يبنيو فيها، تيكونو عندك واحد الوثائق اللي تتبين بأن هذاك هو الملك ديالهم، خص هاذوك الناس ينوضو ويطلبو الملكية باش تيمكن من بعد يستافدو من دعم السكن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي ننتقلو للسؤال السادس، موضوعه "دور الوكالات الحضرية في مجال التعمير والنهوض بأوضاع العاملين بها".

الكلمة للمستشارة المحترمة مينة حمداني، فلتتفضلي مشكورة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

تلعب الوكالات الحضرية دورا بالغ الأهمية في مجال التعمير عبر ضبط المجال وتنظيم التوسع العمراني وضمان احترام القوانين المعمول بها لتحقيق تلكم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والجمالية أيضا، وذلك التوافق المطلوب بين البيئة والعمران، وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، ولا شك أنكم تعولون في هذا الدور على الطاقات البشرية العاملة بها، والتي تسهر على ضمان فعالية تدخلاتها في مختلف المجالات الترابية.

لذا، نسائلكم عن استراتيجية وزارتكم للنهوض بدور الوكالات الحضرية في مجال التعمير وبأوضاع العاملين بها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد كاتب الدولة للرد على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة على السؤال ديالكم.

الوكالات الحضرية عندها دور مهم ومحوري في تأطير التنمية المجالية، التنزيل المجالي للسياسات العمومية، مواكبة الاستثمار ذاك الشي تكلمنا عليه في الجهات، تحقيق التوازن بين المجالات الحضرية وتنزيل ورش الجهوية المتقدمة اللي جا في المشروع ديال الوكالات الحضرية.

انطلاقا من هاذ الأدوار الحيوية، تعمل الوزارة على تعزيز تموقع الوكالات الحضرية ترابيا مندمجة وفعالة سياسة القرب النجاعة، والمردودية في خدمة المواطن.

كما تعمل الوزارة على رقمنة خدمات الوكالات لتبسيط المساطر وتقوية الحضور الترابي عبر وكالات القرب، وتوحيد معايير دراسة المشاريع بموجب ميثاق خاص يكرس الشفافية.

بالنسبة للجانب الاجتماعي، العاملين في الوكالة كيما تتعرفو هناك:

- احترام الحرية النقابية وفق القوانين الجاري بها العمل؛

- مأسسة الحوار الاجتماعي من خلال جولات دورية مع الفرقاء الاجتماعيين؛

- دراسة المطالب المهنية والعمل على الاستجابة لها في حدود الإمكانيات المتاحة؛

- إدماج كافة المستخدمين في مؤسسة الأعمال الاجتماعية؛

- تمكين الشغيلة من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية خاصة أنظمة التقاعد والتأمين التكميلي.

ما تنساوش بأن هاذ المشروع هذا خلى الحقوق كلها شاملة، الناس اللي كاينين في الوكالات بيد ما يخرج النظام في انتظار النظام الأساسي عندهم الحقوق كلها محفوظة.

في الجانب الإداري والمالي:

- استفادة المستخدمين من الزيادة في الأجور ومكتسبات الحوار الاجتماعي كباقي الموظفين؛

- استفادة المستخدمين من منحة إضافية إلى جانب المردودية والمكافأة وتمكين الموظفين من الانتقال بين الوكالات، طبعا حسب الحالات الاجتماعية؛

- إتاحة إمكانية الوضع في حالة الإلحاق للمشاركة في مناصب مسؤولية؛

- وأخيرا، اعتماد مساطر شفافة وتنافسية لتولي مناصب المسؤولية مع فتح باب الترشيح للجميع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للمستشارة المحترمة مينة حمداني من فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة،

بداية، نهنئ وزارتكم على كل المجهودات المبذولة من أجل إعادة التهيئة العمرانية لمدننا، وفق توجهات تعتمد على تحديث الإدارة الترابية وتجويد حكامة التعمير، ونستبشر خيرا من مشروع القانون رقم 64.23 بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان بإحداث 12 وكالة جهوية للتعمير والإسكان، تفعيلا للتوجهات الملكية السامية وللتوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني حول التعمير والإسكان، وتلك الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات بخصوص إعادة تموقع الوكالات الحضرية.

وهي مناسبة، السيد كاتب الدولة، نغتنمها في الاتحاد المغربي للشغل وفي فريقه للمطالبة بإيلاء الأهمية المستحقة للملف الاجتماعي لشغيلة الوكالات الحضرية، بالنظر لما يطبع مهامها من تعقيد ومسؤولية وما تواجهه من ضغط متزايد في ظل تسارع الطلبات المرتبطة بالبناء والتجهيز والاستثمار العقاري وبالتدبير العمراني الجيد، بما يتطلبه ذلك من تخطيط وتنظيم وتنفيذ ومتابعة ورقابة.

السيد كاتب الدولة،

إن العاملين والعاملات بالوكالات الحضرية لهم العديد من الانتظارات منها على الخصوص:

- بلورة نظام أساسي خاص بالوكالات الحضرية يضمن الإنصاف ويحسم في وضعية الموارد البشرية بشكل واضح وشفاف، سواء من حيث الأجور وأنظمة الترقية والتعويضات والحقوق الاجتماعية؛

- إقرار آليات مؤسساتية منتظمة للحوار مع ممثلي الشغيلة؛

- إقرار تغطيات تكميلية بالنظر للمخاطر المرتبطة بطبيعة عمل عدد من الأطر والتقنيين؛

- إعادة النظر في منظومة الأجور والتعويضات مع ربطها بالمهام الفعلية وبمؤشرات المردودية وبالجهد المبذول؛

- إقرار تحفيزات حقيقية توازي حجم المهام وتحديات التدبير، خاصة فيما يتعلق بالأطر العاملة في المناطق النائية أو التي تتحمل مسؤولية تأطير ومراقبة مشاريع كبرى؛

- أخيرا، توحيد المعايير الإدارية والتنظيمية بين الوكالات، تفاديا لكل أشكال التمييز أو الحيف بين المستخدمين.

السيد كاتب الدولة،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل وبما عهدناه فيكم وفي السيدة الوزيرة من حس اجتماعي عالي، لنا اليقين أن قضايا الشغيلة ستكون من أولى أولويات اهتماماتكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن السيد كاتب الدولة نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد الوزير، وننتقل إلى الأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات حول "المعاهد ذات التدبير المفوض"، تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وموضوعه "دور المعاهد ذات التدبير المفوض في تنويع العرض التكويني وضمان جودته".

الكلمة للمستشار المحترم الرئيس السيد رضى الحميني، من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن استراتيجية الوزارة ديالكم لتعزيز دور المعاهد ذات التدبير المفوض في تنويع عروض التكوين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني وموضوعه "دور المعاهد ذات التدبير المفوض في تنويع العرض التكويني وضمان جودته".

الكلمة للمستشار المحترم سيدي الخليل ولد الرشيد من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيد الوزير عن دور المعاهد ذات التدبير المفوض في تنوع العرض التكويني وضمان جودته وضمان حكامة المؤسسات المفوض لها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث وموضوعه "دور المعاهد ذات التدبير المفوض في تنويع العرض التكويني وضمان جودته".

الكلمة للمستشار المحترم مصطفى الميسوري من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي مصطفى.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة الآنية الثلاثة.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

بالنسبة للقضية ديال التكوين المهني بصفة عامة، كيف ما تتعرفو منظومة التكوين المهني فيها واحد الجزء كيكون عبر مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل واللي فيه تقريبا 80% من العرض التكويني في البلاد وكيكون واحد الجزء آخر من خلال المعاهد ديال التكوين كتكون تابعة للقطاعات الحكومية، وكيكون جزء ثالث كيكون عبر القطاع الخاص.

إلا أنه هاذ العشرية الأخيرة ارتأت بلادنا أن تضم إلى هاذ الأنواع التكوينية نوع آخر كيتسمى معاهد التدبير المفوض، هاذ المعاهد ديال التدبير المفوض جات نتيجة واحد الحاجة جديدة ومستجدة كانت برزت في القطاع الخاص من خلال الاستراتيجيات الوطنية اللي طلقاتها بلادنا، ولاسيما الاستراتيجية اللي تتعلق بالمجال ديال صناعة السيارات والاستراتيجية اللي تتعلق كذلك بمجال صناعة الطائرات.

لأنه ملي تنديرو واحد المعهد ديال التدبير المفوض كنوقعو بعدا واحد الاتفاقية ديال التدبير المفوض، وكنديرو واحد المرسوم اللي كيخلق هاذ المعهد ديال التدبير المفوض وكنعطيو واحد الإمكانيات، والمفهوم ديال التدبير المفوض فهاذ المجال، هو أنه تنعطيو التدبير ديال هذاك المعهد للناس اللي كيفهمو فهذاك القطاع.

وفي غالب الأحيان، كتكون واحد التجمع يعني مهني متخصص، علاش درنا هاذ الشي؟ لأنه هاذ الشي هو اللي تيمكن من أنه كيكون هنالك استباقية في الشعب اللي خصها تقرا وتنحاولو نضمنو واحد النسب ديال الإدماج تكون مرتفعة، عمليا عندنا 14 معاهد ديال التدبير المفوض، كاين 4 في القطاع ديال السيارات، يعني 2 في طنجة، 1 في القنيطرة، 1 في الدار البيضاء، وهاذ الشي دار مع (l'AMICA[2]) اللي هي ديال السيارات، كاين كذلك واحد المعهد ديال القطاع ديال الطائرات، هذا تدار مع (GMAS[3])، كاين في الدار البيضاء كذلك، كاين كذلك واحد في المهن ديال اللوجيستيك والنقل حتى هو كاين في النواصر في الدار البيضاء، كاين واحد في المهن ديال البناء هذا كاين في فاس، كاين 3 في الطاقات المتجددة، كاينين في وجدة وفي طنجة وفي ورزازات، وكاين معاهد في الصناعة ديال الحلويات والخبازة، وكاين كذلك معاهد في الصناعات ديال النسيج والألبسة، كاين (l'ESITH[4]) اللي هي مدرسة ديال التكوين في مجال (textile et l'habillement) وكاين كذلك (Casa Moda[5]) هاذو بجوج بهم كايين في الدار البيضاء.

ولاحظنا على أنه ملي تنديرو هاذ.. وكاين واحد المعاهد في طريقها، إن شاء الله، باش تخرج للوجود، وأولها هو المعهد ديال الماء، هذا غيكون في فاس، راه احنا غاديين فيه، وكاين المعاهد مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في المجال ديال (Middle Management) والتدبير حول الفعل والتدبير والريادة المقاولاتية.

إذن الفكرة هي أنه خصنا واحد التشبيك يكون كافي فالبلاد، باش نعطيو لهاذ صانعي القرار الاقتصادي الامكانية على أنهم هوما تيتكلفو بإعداد الموارد البشرية في هذا المجال.

هاذ الشي أعطى واحد النتيجة لا يستهان بها، فاليوم بالدليل أنه قطاع الصناعات مثلا السيارات، أنه لو لم تكون هذه المعاهد لما استطاعت واحد 2 ديال الشركات كبار (Stellantis) اللي كاينة في قنيطرة و(Renault) اللي كاينة في طنجة، من أنها تدبر واحد الشكل قوي جدا الاحتياجات ديال هاذ الموارد البشرية في إطار الإعداد يعني للدفتر، للطلبيات اللي عندها.

دابا عندنا الأوراش ديال كأس العالم، وهاذ الأوراش ديال كأس العالم فيها واحد التحديات مهمة جدا، وفيها واحد الطلب كبير على الموارد البشرية، والتحدي اللي عندنا الآن هو هاذ المعاهد ديال التدبير المفوض في مختلف هاذ المهن أنها تقدر تعطي عدد كافي من التكوينات، باش يكون عندنا عدد كافي من الموارد البشرية، نسب الإدماج تتكون ما بين 60% وحتى 95%، وبعض المعاهد تتوصل حتى 100%، وهو يعني تكوين تيكون فذو مستوى، الحمد لله، عالي ومعترف به، وملي تنتيقو فهاذ التدبير المفوض، بالمناسبة، هو تدبير مفوض وطني، ما تنعطيوهشاي للناس من الخارج، تنعطيوه لكفاءات وطنية، لتجمعات مهنية مغربية 100% هي اللي كتدبر الموارد البشرية بكل ثقة، والحمد لله، أعطت النتائج ديالها.

---

[2] **A**ssociation **M**arocaine pour l'Indu**s**trie et le **C**ommerce de l'**A**utomobile.

[3] **G**roupement des Indu**s**tries **M**arocaines **A**éronautiques et **S**patiales.

[4] **E**cole **S**upérieure des **I**ndu**s**tries du **T**extile et **H**abillement.

[5] Casa Moda Academy.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي رضى تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

كيف تعرفو، وتحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الله ينصرو، وانخرط المغرب في دينامية وطنية طموحة للتحول الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا، تم تجسيدها من خلال استراتيجيات قطاعية شاملة، تتغطي عدد كبير من المجالات في الاقتصاد الوطني، وتيشكل الرأس المال البشري حجر الزاوية في إنجاح هذه الاستراتيجيات.

في هاذ الإطار، نموذج معاهد التدبير المفوض تيتعتبر نموذجا مبتكرا، اللي تيدبر من طرف الفيدراليات القطاعية، وتكلمتو في الجواب ديالكم على الشراكات مع الفيدراليات القطاعية التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، مما يتيح ملاءمة دقيقة بين التكوين واحتياجات سوق الشغل، وتيكرس حكامة قائمة على الواقع الاقتصادي.

وحقق هاذ النموذج مكاسب كثيرة، بحيث أن أزيد من 40.000 شاب وشابة تم تكوينهم داخل هاذ المعاهد ديال التدبير المفوض، معدلات إدماج مهنية كتراوح ما بين 80% وحتى 100% فعدد كبير من القطاعات، خصوصا السيارات (l'aéronautique, IMA6[6]) مقابل 65% فقط في مراكز التكوين المهني.

نجاح ملحوظ في قطاعات حيوية، تكلمنا عليها، وأزيد من 15 معهد اللي (Opérationnelle) اليوم، ومعهدان قيد الإحداث في مجال الصناعة الدوائية والماء والتطهير.

السيد الوزير،

رغم هاذ الدينامية الإيجابية اللي أطلقها هاذ النموذج، لا يزال تعميمه تيعرف.. مازال خصنا واحد المجهود أكثر باش نقدرو نغطيو الحاجيات الترابية والقطاعية، باش تكون عندنا واحد الحضور في الجهات كلها ديال المملكة، كما أن المدة الزمنية الطويلة لإحداث هاذ المعاهد تتشكل واحد العائق أمام الاستجابة الفورية لمتطلبات الاقتصاد الوطني.

لذلك، احنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى العمل على تعزيز قدرات المعاهد ذات التدبير المفوض، حيث أن بعض هذه المعاهد مثل (IMA و l'IFMIA[7]) تتخرج لنا عدد كبير من المستفيدين، اللي تيدمجو (automatiquement) في سوق الشغل.

لذا، خصنا نطلعو الطاقة الاستيعابية ديالهم، خصنا نسرعو في صرف المنح ديال التوازن (la subvention d'investissement) لهاذ المعاهد باش تقدر نسرعو الوتيرة ديال العمل ديالهم.

وأيضا الحفاظ على جودة التكوين ويكون عندنا (un pôle) ديال التكوين المهني ديال (la demande sociale) و(la demande économique) اللي تكون عند هاذ المعاهد ديال التفويض.

واحنا فالاتحاد العام لمقاولات المغرب دائما على استعداد باش نواصلو العمل قصد إحداث وتدبير معاهد التكوين اللي تكون فالقطاعات كلها وفالجهات كلها ديال المملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار كذلك التعقيب أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم.

سيدي الخليل ولد الرشيد.

تفضل.

المستشار السيد سيدي الخليل ولد الرشيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن بلادنا واعية بأهمية التكوين المهني في رفع تحديات التنمية وامتصاص البطالة، اختارت منذ سنوات الانفتاح على نموذج التدبير المفوض، خاصة مع شركاء من القطاع الخاص بهدف الرفع من مردودية التكوين وضمان ملاءمته مع متطلبات المحيط الاقتصادي، غير أن التجربة رغم بعض الإشراقات أبرزت لنا عددا من الاختلالات البنيوية التي لا يمكن تجاهلها.

فمن جهة، المعاهد المفوضة للتدبير تواجه في جزء منها ضعفا واضحا على مستوى التأطير البيداغوجي، سواء من حيث عدد المكونين أو مستوى تكوينهم المستمر، وهو ما ينعكس سلبا على جودة المخرجات.

ومن جهة ثانية، نسجل غياب آليات التقييم ومراقبة دورية وفعالة لهذه المعاهد، سواء من حيث نتائجها الفعلية على مستوى الإدماج

[6] **I**nstitut des **M**étiers de l'**A**éronautique.

[7] **I**nstitut de **F**ormation aux **M**étiers de l'**I**ndustrie **A**utomobile.

المهني أو من حيث مدى احترام دفاتر التحملات وتطبيق التزامات الشركاء المفوض لهم التدبير.

وهذا الغياب للمراقبة يؤدي أحيانا لنوع من التراخي في الأداء وإلى فوارق كبيرة بين المعاهد من حيث الجودة والنجاعة.

ولا يفوتنا، السيد الوزير المحترم، أن نثير إحدى الإشكالات الجوهرية التي تؤرق عددا كبيرا من خريجي معاهد التكوين المهني، وتتعلق بانسداد آفاقهم الدراسية والمهنية لما بعد التخرج، إذ رغم المجهودات المبذولة لا يزال هؤلاء الخريجون يواجهون صعوبات حقيقية في استكمال مسارهم التأهيلي أو التخصصي في سلكي الماستر والدكتوراه، خاصة بعد الإلغاء التدريجي لمسلك الإجازة المهنية دون أن تفتح في المقابل مسارات بديلة، واضحة ومنصفة.

وعليه، نؤكد على ضرورة التنسيق التام مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإحداث مسالك عليا متخصصة تطبيقية ومهنية تتلاءم مع طبيعة التكوين الذي تلقاه الطلبة داخل هذه المعاهد، وتمكنهم من استكمال مسارهم الأكاديمي، مع إرساء نظام للجسور البيداغوجية يضمن التكامل بين التكوين المهني والتعليم العالي ويكرس مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس المحترم،

نعتقد أن الشراكة مع القطاع الخاص لا يجب أن تكون فقط إطارا لنقل العبء المالي عن الدولة، بل وسيلة لإدماج الفاعلين الاقتصاديين الحقيقيين في بناء منظومة تكوينية منتجة ومرنة ومستجيبة لمتطلبات الجهات والمجالات الترابية.

لهذا، نلتمس منكم السيد الوزير:

أولا، تسريع مراجعة دفاتر التحملات للمعاهد ذات التدبير المفوض بما يضمن وضوح الأهداف وتوازن العلاقات التعاقدية، ربط التمويل بالنتائج المحققة فعليا في الإدماج والتشغيل؛

ثانيا، إحداث هيئة وطنية للتقييم والتتبع، تضم فاعلين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، تكون مهمتها مراقبة جودة التكوين في هذه المعاهد ورفع تقارير دورية للبرلمان والحكومة؛

ثالثا، دعم قدرات المكونين وتحفيزهم ماديا ومعنويا لما لهم من دور محوري في ضمان نجاعة التكوين وربط المتدرب بمحيطه العملي والمهني.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة كذلك للسيد المستشار المحترم، مصطفى الميسوري، تفضل.

<u>المستشار السيد مصطفى الميسوري:</u>

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على الجواب نتاعكم.

السيد الوزير المحترم،

لقد قطعت بلادنا أشواطا مهمة في توزيع العرض التكويني وضمان جودته، وفي هذا الإطار نستحضر بكل افتخار مضامين الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب، حيث أكد جلالته على أهمية التكوين المهني في تأهيل الشباب، وخاصة في القرى وضواحي المدن للاندماج المنتج في سوق الشغل والمساهمة في تنمية البلاد.

والأكيد بأن هذا المسار التراكمي والمهم ساهم بشكل كبير في تطوير معاهد التكوين ذات التدبير المفوض، تماشيا مع طموحات النموذج المغربي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يرنو إلى تكوين الكفاءات العالية، مع تعزيز قدرة تنافسية للمقاولة الوطنية، لفتح آفاق جديدة أمام الشباب والكفاءات المغربية لتعزيز التنمية المجالية وتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لشبابنا.

السيد الوزير المحترم،

إن أثر هذه النتائج الملموسة التي يحققها قطاع التكوين المهني جاءت بفضل التنزيل السليم والمحكم لهذه الحكومة ولبرنامجها الحكومي ملتزمة في ذلك مع كل تعاقداتها مع المواطنات والمواطنين.

لذلك، ندعوكم السيد الوزير، إلى:

- ضرورة توسيع العرض التكويني في المجال الفلاحي لتسريع تنفيذ الإستراتيجية الجديدة للجيل الأخضر المتمثل في تكوين 140 ألف خريج في مجال التكوين المهني الفلاحي في أفق 2030؛

- تعميم إحداث معاهد التكوين الفلاحي بمختلف التخصصات على كافة الجهات، وعلى رأسها جهة فاس- مكناس، باعتبارها قطبا فلاحيا بامتياز، خصوصا وأن جلالة الملك طالب بضرورة إخضاع التكوين الفلاحي إلى منظومة التكوين المهني؛

- تسريع تنفيذ المشاريع الإستراتيجية للتكوين المهني بالجهة؛

- مواصلة الدعم الاجتماعي لمتدربي التكوين المهني، لاسيما في المناطق الجبلية والقروية.

وفي الأخير، نؤكد لكم السيد الوزير دعمنا الثابت والمطلق لكل البرامج والمشاريع الإصلاحية الحكومية للنهوض بقطاع التكوين المهني، باعتباره ركيزة أساسية لاستكمال بناء المشروع النهضوي المغربي الذي يقوده جلالة الملك بكل ثبات.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير إذا ما رغبتم في ذلك.

السيد وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

ويعني دابا احنا اتفقنا على أن التدبير المفوض هو من الأنماط ديال التكوين اللي تتعطي الإمكانية للمهنيين من أنهم يدبرو بشكل استباقي الحاجيات اللي عندها علاقة بالقطاعات اللي هوما تيدبروها، هاذي المسألة الأولى.

وهذا واحد النموذج (c'est un modèle)، وهاذ النموذج ككل النماذج عندو المحاسن ديالو وعندو بعض الأمور اللي لازم أنها تتطور، من محاسن النموذج هو القدرة على الإنصات إلى حاجيات السوق، ولاسيما سوق الشغل، وهو ما يفسر نسب الإدماج العالية اللي كاينة في التدبير المفوض.

من الإشكاليات اللي مطروحة بطبيعة الحال هي الإشكالية ديال التمويل، إذ أنه يعني في البداية ديال العملية، كيكون من الضروري على أن الحكومة أو الوزارة الوصية، اللي هي الوزارة ديال التكوين المهني فهاذ الحالة هاذي، يعني خصها تمول يعني الكلفة المادية ديال التوازن اللي خصو يكون على ما هذاك المعهد يبدا هو يدخل يعني الموارد المالية ديالو.

ولوحظ بطبيعة الحال فهاذ العشرية على أنه كاين بعض المعاهد اللي حققت واحد الاكتفاء يعني مالي، أو لا واحد التوازن مالي محترم، وكاين معاهد أخرى التي لم تستطع أن تصل إلى هاذ المستوى من النضج على مستوى التدبير.

ولهذا درنا واحد العملية تقييمية، باش نجاوب على السيد المستشار المحترم، يعني بشراكة مع إحدى الوكالات الدولية وجبنا خبراء باش يشوفو أشنو هوما الأمور اللي خصنا نحسنوها في نمط التدبير ديال المعاهد ديال التدبير المفوض.

يبقى على أنه بطبيعة الحال الإشكالية اللي كاينة هي الإشكالية ديال الحجم، ودابا اليوم عندنا خريطة ديال التشغيل وطنية اللي فيها واحد الأهداف جد طموحة، تخص في أجزاء منها عدد من القطاعات، بما فيها القطاعات الواعدة، هنالك طلب ملح في عدد من المجالات، والتحدي اللي عندنا هو الأعداد اللي يقدرو يولجو لهاذ المعاهد ديال التدبير المفوض، بالإضافة إلى المعاهد الأخرى ديال التكوين المهني بصفة عامة تكون في حجم أو في المستوى يعني الحاجيات يعني ديال الموارد البشرية، وهي حاجيات جد مهمة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي ننتقلو إلى السؤال الآني الرابع وموضوعه "دور مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في تنفيذ خارطة الطريق للتشغيل، خاصة في مجال التدرجي المهني".

الكلمة للمستشار المحترم لحسن الحسناوي، من فريق الأصالة والمعاصرة.

فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

السيد الرئيس المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي تعتزم وزارتكم اتخاذها من أجل توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني؟

وما هو دور مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في تنزيل هذا الورش الوطني الهام، تحقيقا للغايات النبيلة التي يتوخاها النموذج التنموي الجديد في هاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دابا الخريطة ديال التشغيل اللي جات بها الحكومة فيها مستجد مهم اللي هو ديال التكوين بالتدرج المهني.

هاذ التكوين في الحقيقة ديال التدرج المهني هو (le champion) اللي كاين في واحد العدد ديال الدول اللي بغات تدمج الناس اللي عاطلين عن العمل واللي ما عندهمش ديبلومات.

وفي المغرب ملي شفنا جميع الإحصائيات اللي عندنا، بما فيها القطاعات اللي كتكون، لقينا على أننا لا نتجاوز في أحسن الأحوال 31.000 ديال المتدربات والمتدربين كيمشيوو عبر رافدين، الرافد الأول هو الناس اللي كيديرو التدرج المهني فوسط المقاولات، المقاولات مثلا ديال (textile) ولا ديال صناعة السيارات كيمشيو كيقراو 20% ديال الوقت وكيخدمو 80% ديال الوقت وكيتخلصو على هاذيك الخدمة باش يقدرو يبقاو يفيقو الصباح ويشدو الطوبيس ويجيو لتما ويقدرو

ياكلو ويقدرو يدوزو نهارهم ويتعلمو، لأن فيها المسائل الاجتماعية والمسائل الاقتصادية ومسائل ديال التكوين.

والجزء الثاني ديال هاذ الناس هاذو كيكون، إذا هاذ الناس هاذو كلهم اللي كاينين في المقاولات تقريبا واحد 9000 من هاذ 31.000، البقية كيكونو في إما عند الصنايعية، يعني في الصناعة التقليدية أو لا في بعض الحرف ولا في الفلاحة ولا في الصيد ولا في البناء ولا تيكونو عند بعض التعاونيات اللي تتعمل في العالم القروي، بحيث تتقريهم وتيمشيو يخدمو كذلك بنفس الطريقة.

دابا الحكومة اخذات واحد القرار، وخصصت لو واحد المبلغ ديال 500 مليون ديال الدرهم باش ندوزو من هاذيك 31.000 لـ 100.000، لأن باش نذكرك السيد المستشار العدد ديال العاطلين اللي هنا في المغرب، هذا المخزون ديال العاطلين (le stock) اللي كاين ديال هاذي سنوات راه وصل بالنسبة للناس اللي غير حاملي الشواهد لـ 900.000.

إذن ما يمكناش نبقاو خدامين بـ 30.000 في العام ونحلمو شي نهار أننا غادي نقدرو نغطيو هاذيك 900.000.

بالنسبة لهاذ الشق هذا، دزنا من 30.000 لـ 100.000، والاتفاقيات راه واجدة الآن باش ينطلق هاذ الشي إن شاء الله ابتداء من هاذ الصيف بعدما وجدنا لو العدة ورفعنا الكلفة، لأن كنخلصو بحال دابا الصنايعي اللي كيستقبل هاذوك الناس اللي غادي يقراو عندو راه كيتخلص، يعني كنخلصوه يعني واحد الكلفة، كانت 4000 درهم غتولي 5000.

وبالإضافة إلى عدد من الإجراءات المواكبة، باش نقدرو هاذ 100.000 ديال الشباب ديالنا نقدرو نعاونوهم باش يقدرو يوصلو كذلك للعمل رغم أنهم يقدرو يكونو ضحايا ديال الهدر المدرسي ويخرجو من القراية بكري وما استطعوشاي أنهم يكملو التكوين ديالهم، بما فيه التكوين المهني.

إذن مكتب التكوين المهني ما كانش كيدير هاذ الشي(l'OFPPT[8]) كيدير غير التقني المتخصص والتقني وما يسمى بـ(la qualif)، يعني دابا اخذينا قرار في مجلس الإدارة على أنه غادي يبدا حتى هو يدير وغنديرو أهداف تقريبا حول واحد 40.000 من هاذ 100.000 خصها تكون في مكتب التكوين المهني، واحنا كنخدمو مع الفريق ديال العمل ديالنا تما باش نقدرو نخرجو هاذ الشي للوجود، لأن خصنا نستقبلو هاذ الناس وخصهم يقراو وخصهم يمشيو لوسط العمل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد المستشار لحسن الحسناوي.

[8] **O**ffice de **F**ormation **P**rofessionnelle et de **P**romotion du **T**ravail.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم وعلى ما تنوون القيام به مستقبلا.

وأود كذلك أن أعبر لكم، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، بالتنويه الصادق والإشادة المستحقة بالمجهودات الجبارة التي تقومون بها شخصيا، سواء من حيث فتح قنوات التشاور مع مختلف المتدخلين، أو من خلال المقاربة التشاركية في بلورة السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل ومحاربة البطالة وتكريس حكامة جيدة قوامها الالتقائية والنجاعة والمردودية.

ولا يفوتني في هذه المناسبة، أن أخص بالذكر مسار التكوين بالتدرج المهني الذي أصبح يشكل رافعة محورية من روائع الإدماج المهني والاجتماعي، خاصة في المجالات القروية والنائية وبين صفوف الشباب غير الحاصلين على الشهادات.

السيد الوزير المحترم،

حين نتحدث عن التدرج المهني، فنحن لا نتحدث فقط عن مسار تكويني، بل عن أفق اجتماعي واقتصادي وعن تمكين فعلي للشباب المغربي، لا سيما من أبناء الطبقات الوسطى والهشة، لتمكينهم من اكتساب خبرة ميدانية تسهل عليهم ولوج سوق الشغل بشروط كريمة.

وفي هاذ السياق، نؤكد في فريقنا على ما يلي:

1- توسيع عرض التكوين بالتدرج المهني ليشمل مزيدا من الشعب ومن مهنيي القطاعات الإنتاجية؛

2- تعزيز الملاءمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل عبر إشراك المهنيين في البناء وتحليل المناهج؛

3- إيلاء عناية خاصة للمناطق القروية والنائية من خلال خلق لمراكز قريبة وتكوينات ملائمة للواقع المجالي، تعزيزا لمبدأ العدالة المجالية، وخاصة من جهة درعة- تافيلالت التي لا تزال تحتاج إلى مجهودات إضافية في هذا المجال.

وفي الختام، نحن على يقين تام، السيد الوزير المحترم، أنكم ستواصلون هاذ الورش بنفس الروح التشاركية والنجاعة التي تميزت بتدخلاتكم، لما فيه خير شباب بلادنا ومستقبلهم المهني والاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ننتقلو للسؤال الآني الخامس وموضوعه "وضعية شباب بدون تعليم ولا تكوين ولا شغل".

الكلمة للسيد الرئيس مبارك السباعي، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السؤال راه طرحو السيد الرئيس، تنتمنى الإجابة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

إيه السيد الرئيس، ما يكون غير خاطرك.

بحال الموضوع ديال (les NEET[9])، الشباب اللي ما عندهمش شواهد وفواحد الوضعية صعبة جدا، هو موضوع عرف واحد التراكم لسنوات، وملي جينا فهاذ الحكومة لقينا ما لا يقل على مليون ديال الشباب اللي كاينين فهاذ الوضعية، أكثر من مليون الشباب اللي في هاذ الوضعية، وإيلا عقلتي كنا خارجين من الأزمة ديال "كوفيد-19"، اللي زادت فاقمت الوضع، ودرنا بعض البرامج آنذاك اللي الهدف منها كان هو إنقاذ ما يمكن إنقاذه ولكن آنيا وفي الحين، الحمد لله هاذيك البرامج أدت الدور ديالها بنجاح، بعد ذلك الحكومة أشرفت على عمل دقيق معمق فيه الخبرة وفيه التشاركية مع القطاعات الوزارية باش تشوف أشنو هو الحل اللي خصنا نعطيو لهاذ الفئة، لقينا:

أولا، على أنه هاذ الفئة لمدة أكثر من 30 سنة، فاش كاين هاذ ما يسمى بالسياسات النشيطة ديال التشغيل، ما عمرها ما تلقاتشي دعم معين من طرف الحكومات المتعاقبة، لأن ربما الأولويات كانت في بلاصة أخرى، فقلنا على أنه يجب أن تحظى هذه الفئة بأولوية خاصة وخصص لها ما يزيد على ملياري درهم في الخطة الوطنية ديال التشغيل ديال الحكومة، كيفاش؟

أنه كل مقاولة تشغل واحد السيد ولا واحد السيدة من غير حاملي الشواهد سوف تستفيد أو يستفيد من الدعم اللي كان تيتقدم لحملة الشواهد فقط، وجربنا هاذ الشي ونجحنا فواحد البرنامج هاذي عامين باش يتشغلو أكثر من 50 ألف ديال الشباب وديال النساء في عدد من الجهات ديال المغرب بهاذ الطريقة هذه، غير دابا بغينا نعممو وبغينا نوصلو لـ 200 أو 300 ألف على حسب يعني الطلب اللي غادي يكون في هاذ المجال.

هاذ الشباب نفسو اللي ما حاصلش على شواهد، اللي ما عندوش هاذ الإمكانيات الدراسية واللي يمكن يكون ضحية ديال الهدر المدرسي، وتنعاود نذكر على أنه في بلادنا راه تقريبا 300.000 ديال الناس اللي خرجو من المدرسة كل عام، الحمد لله، نقصناها شوية دابا ولات 280.000 واحنا غاديين في واحد الاتجاه تناقصي، ولكن تتبقى هاذ الظاهرة صعبة وصعبة جدا.

ولهذا، السؤال اللي كان قبل اللي هو التدرج المهني فيه 100.000 حتى هو موجه لهذه الفئة إجمالا، إيلا مشيتي للبطحة مثلا بفاس باش تشوف المراكز ديال مثلا الصناعة التقليدية، وإيلا مشيتي لواحد العدد ديال يعني القطاعات بما فيها بعض الفنادق في السياحة، ولا فبعض يعني الناس اللي تيخدمو في الفلاحة، غادي تلقى على أن واحد العدد ديال الشباب تيجي وتيبغي، خصو غير الطريقة باش يقدر يولج لسوق الشغل، وهاذي هي الطرق اللي لقيناها والتي سوف نفعلها، إن شاء الله، بشكل حثيث.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، السي الدريسي الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا لا أختلف، السيد الوزير، أنه هاذي تراكمات ديال سنين في الحقيقة، واللي ما كانش واحد المنظور لهاذ الشباب هذا.

اليوم، فعلا دارو واحد المجموعة ديال البرامج اللي هي مهمة، تنتمنى من السيد الوزير أن القضية ديال البرنامج ديال "ورش" واش كان ليه تقييم حقيقي؟ في النجاح ديالو؟ أشنا هوما الإشكاليات اللي عاش؟ أشنا هوما القوة ديالو؟ وكذلك الإشكاليات اللي عاش؟

كذلك، البرنامج ديال "فرصة"، حتى هو بغينا كذلك واش كاين فيه واحد التقييم ديالو، لأنه هاذي إشكالات، بعض الناس تيقولو كاين واحد نجاح كبير، وفي حين أنه أي عمل لا بد غادي يكون فيه ما هو اللي مزيان وكذلك غادي يكون فيه بعض النقصان.

أنا كنتمنى، السيد الوزير، اليوم احنا عندنا قنبلة وخصنا نكونو واقعيين مع روسنا، وهاذ الشي ناقشناه معك، السيد الوزير، عندنا 4 دالمليون و300 ألف اللي تنهضرو عليها اليوم خارج التعليم، ما عندها لا تعليم ولا دبلوم ولا حتى حاجة.

إيلا بقينا تنهضرو بهاذ 40.000 وهاذ 30.000 وغادي نمشيو واحد 50 عام أخرى عاد نلقاو الحلول لهاذ الناس، السيد الوزير، بالخصوص في المناطق القروية والمناطق اللي ما تيشملهاش هاذ التنمية اللي تنشوفو اليوم في مجموعة ديال المناطق.

وهنا كنا تنهضرو دائما على العدالة المجالية، وأنت تتقاسم معايا،

[9] Not in Education, Employment or Training.

السيد الوزير، أن هاذ القضية دالعدالة المجالية كاين فيها إشكال، وحتى هاذي زيدها سنين هاذي كذلك تتعيش هاذ الإشكال.

السيد الوزير،

اليوم، السيد الوزير ديال العدل، الله يجازيه بخير، كان أشار لبعض الفصول اللي تتقيس هاذ الشباب، وتنتمنى أننا ما نمشيوش فهذاك التوجه، اللي هو الفصل 303 اللي تيهضر على حامل السلاح، وكذلك تيهضر على المسألة ديال الدراري اللي تيكونو تياخذو واحد النسبة ديال الاستهلاك ديال المخدرات، أو لا تيديرو لهم الاتجار بها، الحيازة والاتجار، وتيمشيو بأربعة شهور، هاذ الوليدات، السيد الوزير، اليوم اللي احنا في التهديد ديالهم وبهاذ الطريقة باش تهضرو معهم، واش أحنا تصنطنا لهاذ الوليدات، السيد الوزير؟ واش عمرنا جلسنا معهم؟ واش عرفنا الإشكاليات اللي تيعيشو؟

راه إيلا مشينا صيفطناهم لهاذيك المؤسسات السجنية راه تنخرجوهم بشكل آخر، السيد الوزير، وهذا راه خطير جدا، هاذ الوليدات راه وليداتنا كلنا، وهاذي مسؤولية ديالنا جميعا، راه لا نحمل المسؤولية لأحد، هاذي مسؤولية ديالنا من العائلة والوالدين إلى الناس اللي تيسيرو حاليا.

وبالتالي، السيد الوزير، هاذ الوليدات خصنا نتسنطو لهم وخص يكون واحد الورش ديال التسناط، إيلا تسنطنا للقطاعات، رغم أننا كثار فالقطاعات مكاينش فيها واحد الالتقائية، ربما تتعيشو هاذ الشي، السيد الوزير، ويصعب باش غادي تقولوها، احنا تنفهمو بزاف ديال المسائل اللي ما يمكنلهاش تتقال، ولكن، السيد الوزير، الواقع شيء آخر، راه خصنا، السيد الوزير، جميع القطاعات تكون التقائية باش نلقاو حلول ناجعة لهاذ الشباب هذا.

ما يمكنش، السيد الوزير، تهضر ليا على اللي ما عندهومش الشهادات، في حين الكليات اللي تيتخرجو بالشهادات ديالهم تيظل تيدور بالسيفيات ديالو السيد الوزير، شكون اللي يقبط عندو (CV[10])، إيلا ما كانش شي تدخل ولا ما كانش هذا.. على الأقل..

وبالتالي، خصنا نقطعو مع هاذ الشي، السيد الوزير، خصنا نشوفو كيفاش نحاولو أننا نتسنطو لهاذ الوليدات ونلقاو حلول، راه كاين بعض الحلول، راه ما شي كاع ما كاينشاي حلول، كاين حلول ولكن تتبقى واقف علينا وما كاينش تشارك بينتنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ننتقلو إلى الأسئلة الأربعة الموالية، اللي هي كلها حول "مفتشي الشغل"، تجمعها وحدة الموضوع، لذا غادي نعرضوها دفعة واحدة.

وغادي نبداو بالسؤال ديال السيدة المستشارة المحترمة لبنى علوي لتقديم السؤال.

تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

عن مآل النظام الأساسي لجهاز تفتيش الشغل، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه "مستجدات وضعية مفتش الشغل".

الكلمة للمستشار المحترم سعيد شاكر من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

عن "مستجدات وضعية مفتشي الشغل"، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثالث موضوعه "تحسين الوضعية الاجتماعية والقانونية لمفتشي الشغل".

الكلمة للمستشار المحترم سماعيل العالوي من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

الكلمة لكم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن ما هي الإجراءات والتدابير التي تقوم بها وزارتكم من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية والقانونية لمفتشي الشغل؟

وشكرا.

[10] Curriculum Vitæ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع موضوعه "النهوض بأوضاع مفتشي الشغل".

الكلمة للسيد الرئيس المحترم عبد اللطيف مستقيم من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

عن أوضاع هيئة مفتشي الشغل، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة الأربعة.

تفضل.

إيلا بغيتي هنا مرحبا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على سؤالكم الذي يتعلق بهيئة مفتشي الشغل، وهو سؤال في محله، لأنه هاذ الهيئة ديال تفتيش الشغل راه بدات في 1926، والسنة المقبلة - يعني كان باقي عصر الحماية آنذاك - والسنة المقبلة غادي تقدر تخلد 100 سنة من الممارسة في التراب الوطني.

ولا يعقل لهيئة من هذا الحجم التي تضطلع بدور مهم وأساسي بالنسبة للاقتصاد الوطني، بالنسبة للسلم الاجتماعي، وبالنسبة للتوازن في العلاقة ما بين العمال أو الشغيلة من جهة، وما بين المشغلين، أن تبقى بدون ظروف للعمل، يعني هي فالحقيقة لا تستوي ولا تستقيم مع المهام ديالها في أبسط أبجذياتها.

من هنا جاءت الفكرة منذ فالحقيقة بداية الحوار الاجتماعي المركزي اللي عقلتو كنا درنا الجولة الأولى في أبريل 2022، وكنا درنا أنه ضروري على أنه هاذ الهيئة هاذي، بالإضافة إلى هيئات أخرى في مجالات أخرى، يجب أن تسوى الوضعية ديالها بحيث تضطلع بالمهام ديالها، هاذ الشي ما درناهش فقط من أجل الرمزية، درناه كذلك لأن المهنة ديال مفتش الشغل هي مهنة مؤطرة بعدا قانونا من خلال الفصل الخامس من المدونة ديال الشغل.

وثانيا، لأنه واحد المهنة مؤطرة بشكل معياري عبر الاتفاقيات الدولية أو المعايير الدولية اللي جابتها المنظمة الدولية للشغل.

وزاد من هاذ التأطير مختلف القوانين التي تنص صراحة على تدخل مفتشي الشغل بالإضافة لمدونة الشغل، القانون الأخير الذي ينظم شروط ممارسة حق الإضراب اللي تيقول على أنه باش واحد الإضراب ما يمشيش بعيد، وخص يكون مثلا الصلح أو التصالح، كنعطيو هاذ الإمكانية لمفتش الشغل باش تيدخل وباش تيقدر يقرب ما بين وجهات النظر ما بين الجهة الداعية للإضراب وما بين المقاولة أو رب المقاولة أو المشغل بصفة عامة، باش يقرب وجهات النظر، لأن إيلا ما وقعش الإضراب غيكون أحسن للجميع، خصوصا إيلا كانت واحد المطالب مشروعة اللي خصها يستجاب لها.

إذن هاذي كلها مجموعة ديال المعطيات التي تجعل على أنه مايمكنشاي هذاك النظام الأساسي وهذاك المرسوم اللي كيحدد ما يسمى بديال الجولات، يعني اللي كانو في 2008، ها انتوما حسبو معايا من 2008 يعني لدابا راه داخلين في 17 عام، أنه الوضعية ديال هاذ الناس هاذي بقات وكأنها يعني وكأنه لا شيء تغير في البلاد، خصوصا وعلى أنه العدد ديال المقاولات راه ولا أهم والإشكاليات اللي ولات مطروحة هي ولات أكبر وأكثر بكثير، وراه دزنا عدد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

إذن ما يمكنش هاذ الناس هاذو يبقاو يخدمو فهاذ سميتو..

إذن أشنو درنا؟ درنا الحوار القطاعي، بديناه مباشرة بعد الحوار المركزي، ولكن الظروف ما كانتش مناسبة في ذاك الوقت باش أنه نتوصلو لواحد الاتفاق، بعدا بالنسبة ليا أنا شخصيا كوزير وصي على القطاع يشفي الغليل، لأنه يعني المفتشات ومفتشين الشغل كنتعاملو معهم يوميا وكيقومو بواحد العمل جبار ومهم وكبير، والعدد ديال الإضرابات التي يتم تفاديها والنزاعات الجماعية للشغل التي يتم تفاديها والنزاعات الفردية التي يتم حلها يعني عدد مهم جدا، راه 45.000 مهمة اللي تدارت مؤخرا، اعطات 350.000 ألف ملاحظة، باش تشوفو زعما الكمية ديال العمل اللي كاينة فهاذ المجال.

درنا الحوار القطاعي، وفي الحوار القطاعي نظمناه ووصلنا على أنه فهاذ الجولة الأخيرة ديال أبريل 2024 والعمل اللي درنا مع النقابات الأكثر تمثيلية وكذلك النقابات كلها اللي ممثلة عندنا هنا في مجلس المستشارين، أنه في الحوار الاجتماعي المركزي كانت نقطة من النقاط الأساسية، ولأول مرة كيدخل تفتيش الشغل في الحوار الاجتماعي المركزي ما بقاش فقط قطاعي، باش تفهمو أنه هاذي بالنسبة للحكومة هذه أولوية مهمة.

بعد ذلك، استقبلت النقابات الأكثر تمثيلية اللي عندنا في الوزارة ديالنا، لأن هي اللي كتضطلع بالمهام ديال التأطير النقابي ديال مفتشي

الشغل وعندنا فيها بطبيعة الحال (UGTM[11]) و(la CDT[12]) و(UMT[13])، هاذو النقابات بثلاثة اللي عندنا الأكثر تمثيلية في الوزارة، وتم واحد العمل بواحد الشكل معقول، بنيوي، ودرنا واحد اللجنة اللي تكلفت بالصياغة ديال النظام الأساسي المقترح الجديد، وحاولنا أنه فهاذ الصياغة هاذي ندمجو ما بين المرسوم ديال الجولات والنظام الأساسي اللي كان قديم، باش يكون هاذ الشي في المستوى ديال التطلعات، وكنا في الحقيقة منطقيين ومعقولين غير باش هاذ الناس يتعطى لهم الحق ديالها، وإيلا قدرنا نحفزوهم يكون إن شاء الله ذاك الشي.

إذن هاذ العمل هذا شارف على الانتهاء ديالو، وتوضعات واحد العدد ديال المعايير وكيفما كان الوعد ديالنا في الحكومة في الحوار الاجتماعي المركزي، جا الوقت دابا باش هاذ العمل هذا غادي تبت فيه الحكومة بشكل نهائي إن شاء الله، باش نقدرو يكون واحد الجواب إن شاء الله يكون في المستوى ديال التطلعات ديال هاذ الفئة هاذي.

غنزيد على هاذ الشي على أنه 30% ديال الميزانية ديال الوزارة، راه تم تخصيصها لتحسين شروط ديال العمل ولاسيما ديال مفتشي الشغل، وما ننساش الأطباء والمهندسين اللي عندنا، حتى هوما سميتو، أولا شفنا واحد السياسة ديال المقرات، لأن المقرات أنا لقيت في الوزارة في واحد الوضعية زعما لا تليق، مفتش الشغل خصو يستقبل مدير عام ديال شركة قدو قداش وما كيلقاش فين يستقبلو، ما يمكنشاي، بعض المقرات في بعض المدن ذاك الشي في واحد الحالة يرثى لها.

فدرنا، أنا كلفت المدير ديال الموارد البشرية والكاتبة العامة على أنهم يديرو واحد الجولة في المغرب باش يشوفو جميع المقرات ويديرو السرد ديالها، واتفقنا مع وزارة المالية في إطار البرمجة ثلاثية السنوات أننا نتغلبو على هاذ الموضوع تدريجيا.

كذلك، عالجنا بعض الإشكاليات التواصلية اللي كانت مباشرة وآنية، لا يعقل مفتش الشغل خصو يهز الطوموبيل ديالو وخصو يخلص فيها (l'essence) ديالو ويشد الطريق من فاس حتى ميسور على حسابو باش يدير (l'inspection) لواحد المعمل ولا لواحد (l'exploitation)، ولا هذا ومن بعد، ما عندوش حتى تليفون ما كاينش.

فأول حاجة درنا هو جميع مفتشي الشغل والعدد ديالهم 596 راه شغلنا تقريبا 296 مفتش شغل من هاذ 596 غير فهاذ 4 سنين الأخيرة، فهاذوا كلهم هاذو، يعني اعطيناهم يعني على الأقل بعدا التليفون باش يقدرو يتواصلو ويعني (la puce) ديال التليفون باش يقدرو يتواصلو، والآليات ديال العمل، بقى المرسوم لأن هو أولا قبل كل شيء هو اعتراف.

وأنا زعما من هاذ المنبر، تنشكر مفتشي الشغل وكنشكر النقابات الأكثر تمثيلية اللي عندنا في الوزارة، وتنشكر كذلك الجمعية ديال المفتشين ديال الشغل على العمل ديالهم الجاد وعلى الصبر اللي بينوه وعلى الاستمرارية في العمل اللي داروها باش الاقتصاد الوطني تيبقى غادي.

وما ننساش نذكركم على أنه حطينا في الحوار الاجتماعي تعديل مدونة الشغل إن شاء الله ولو يكون تعديل جزئي، ولكن مهم في غضون إن شاء الله ما تبقى من الولاية الحكومية، وغيكون عند مفتشي الشغل واحد العمل مهم خصهم يأديوه باش عاد مدونة الشغل الجديدة إن شاء الله اللي غتدار مع الشركاء الاجتماعيين تقدر تأدي الوظيفة ديالها.

إذن على الأقل يعني أضعف الإيمان أننا نعترفو لهاذ الناس بالحقوق ديالهم، وهي قضية إن شاء الله اللي في القريب العاجل، بعد ما استكملنا العمل مع اللجن اللي قامت بواحد الدور مهم معقول، منطقي، ولكن مستحق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، غادي نعطي الكلمة للمستشارة المحترمة لبنى علوي، تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بداية، لابد أن نشكركم السيد الوزير المحترم على المجهودات التي بذلتموها من أجل إنجاح الحوار الاجتماعي القطاعي، حيث عقدتم سلسلة من الاجتماعات مع النقابات الأكثر تمثيلا والتي كان آخرها اجتماع يوم 27 ماي واجتماع مع الجمعية المغربية لمفتشي الشغل بتاريخ 30 ماي 2025، إضافة إلى اجتماع اللجنة التقنية بمراجعة النظام الأساسي الخاص بجهاز مفتشي الشغل.

هذا الجهاز يعتبر حجر الزاوية لضمان احترام تشريعات الشغل وتعزيز الحقوق الاجتماعية والمهنية داخل فضاء المقاولة، حيث يلعب دورا محوريا في حفظ استقرار المناخ الاجتماعي، الذي يعد الأساس لبيئة عمل متوازنة ومتماسكة تضمن حقوق الأجراء، فضلا عن ضمان استمرارية مردودية المقاولة وتفادي عدد هام من الإضرابات.

كما ينهض هذا الجهاز بأدوار أساسية بمرافقة مجموعة من الأوراش الوطنية ذات الأولية، على رأسها ورش الحماية الاجتماعية وتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، فضلا عن مساهمته في إنجاح سياسة التشغيل التي تشرف عليها وزارتكم، ناهيك عن الدور المحوري في إفراز النقابات الأكثر تمثيلا، وفي إنجاح الحوار الاجتماعي، خاصة على صعيد المقاولة.

[11] **U**nion **G**énérale des **T**ravailleurs du **M**aroc.

[12] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail.

[13] **U**nion **M**arocaine du **T**ravail.

وبالمناسبة، نجدد مطالبتنا بضرورة إعادة النظر في الترسانة القانونية المنظمة للانتخابات المهنية قصد إفراز تمثيلية حقيقية وكذا إخراج قانون النقابات المهنية.

السيد الوزير المحترم،

لأجل كل ما سلف ذكره، يستحق هذا الجهاز اليوم تحفيزا حقيقيا يترجم الاعتراف العميق بأدواره ومسؤولياته المتنامية، ويمكنه من الاستجابة بفعالية وكفاءة لحجم المهام المنوطة به مع توفير متطلبات الاستقلالية والجودة والتحصين السوسيو-اقتصادي، ليكون بذلك ركيزة متينة لتعزيز استدامة النظام الاجتماعي والاقتصادي.

وفي هذا الإطار، نؤكد السيد الوزير المحترم، على أهمية التشريع بإخراج مرسوم النظام الأساسي الخاص بهيئة تفتيش الشغل، بما يضمن النهوض بأوضاع العاملين بهذا الجهاز وبأثر رجعي، في خطوة إيجابية طال انتظارها، تعبر عن إرادة مشتركة لتمكين الجهات والارتقاء بأدواره، ونؤكد على أهمية التمسك بالأثر الرجعي لمشروع النظام الأساسي لما له من أثر جوهري في الاعتراف بالدور الكبير الذي يقوم به المفتشون.

وفي الختام، إذ نؤكد على أهمية جهاز تفتيش الشغل، فإننا لا ننسى باقي موظفي القطاع الذين يستحقون منكم التفاتة خاصة للنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتمكينهم من جميع وسائل العمل والرفع من التحفيزات نظير تضحياتهم وتفانيهم في العمل.

ونلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، تسريع برمجة النظام الأساسي في أقرب مجلس حكومي قبل العطلة الصيفية لضمان تطبيقه بشكل مستعجل، لما له من أثر بالغ في تحقيق العدالة والإنصاف بين المفتشين وتعزيز التزام الجهات بأدواره ومسؤولياته المتزايدة.

شكرا السيد الوزير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

كذلك في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم سعيد شاكر، تفضل.

<u>المستشار السيد سعيد شاكر:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

داخل بيئة المقاولة، مفتشو الشغل عندهم واحد الدور مهم جدا من أجل تعزيز السلم الاجتماعي ومن أجل كذلك تعزيز الاستقرار في سوق الشغل أو سوق العمل.

كمثال على ذلك، نعطيو في سنة 2024 يعني قاموا بمعالجة ما يزيد على 24.000 نزاع شغل وتفادي حوالي 500 إضراب في حوالي 500 مقاولة.

السيد الوزير المحترم،

الوضعية غير المطمئنة لجهاز التفتيش أنتم على علم بها، لذا قمتم باجتماع وزارتكم قامت باجتماع مع هيئات ممثلي الهيئات النقابية، أنتم مشكورون على ذلك، واتفقتم على ما يلي:

- أولا: إبداء حسن النية لإعداد الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي لمفتش الشغل؛

- ثانيا: إعداد دليل المساطر والإجراءات؛

- ثالثا: إعداد برامج الدورات التكوينية؛

- رابعا: لمراجعة مرسوم التعويضات والمنح والرفع من هذه المنح.

السيد الوزير المحترم،

هاذ الوضع يعني غير مطمئن نتاع جهاز التفتيش أنتم - كيفما قلت سابقا على علم به - من حيث ضعف عدد المفتشين، من حيث أن هؤلاء المفتشون يعانون من العنف اللفظي من بعض المشغلين، يعانون كذلك من بعض الملاحقات القضائية، ممكن يوصلو حتى لـ (troisième âge)، ديالهم يعني التقاعد ويبقاو متابعين في غياب ديال حماية الدولة لهذا الجهاز ديال التفتيش.

السيد الوزير،

أنتم على علم كذلك بأن مقرات العمل ديال جهاز التفتيش غير لائق، يعني بغينا جهاز ديال التفتيش يكون عندو واحد المقر يكون لائق، مقر العمل يكون لائق.

لذا، في فريق التجمع الوطني للأحرار نقترح ما يلي:

- نطالب برقمنة جهاز التفتيش وتطوير الإدارة الإلكترونية؛

- نطالب كذلك بتأهيل مقرات العمل اللائق؛

- نطالب كذلك برفع عدد مفتشي الشغل، والرفع من كفاءتهم؛

- نطالب كذلك بتعزيز آليات التفاعل مع الأجراء؛

- وأخيرا، كنا ولا زلنا نطالب بإصلاح مدونة الشغل.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

كذلك، في إطار التعقيب، غادي نعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم سماعيل العالوي، تفضل.

<u>المستشار السيد سماعيل العالوي:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

إن الوضعية التي يعيشها مفتشو الشغل اليوم تعكس بوضوح الإشكالات المرتبطة بتقدير دور هؤلاء الموظفين الذين يحملون على عاتقهم مسؤولية حماية حقوق العمال وضمان تطبيق قانون الشغل.

هذا التجاهل المتعمد لمطالبهم المشروعة يكشف عن تناقض صارخ بين الخطابات الرسمية التي تتحدث عن العدالة الاجتماعية، وبين الواقع المعاش لمن يفترض أن يكونوا حراس هذه العدالة.

فليس من العدل أن نطالب مفتشي الشغل بمراقبة تطبيق الحد الأدنى للأجور في المؤسسات، بينما هم أنفسهم يعانون تدني أجورهم وغياب التحفيزات المادية التي تليق بطبيعة مهامهم الحساسة.

كيف يمكن لمفتش يتقاضى راتبا هزيلا أن يواجه أرباب العمل المتنفذين ويفرض عليهم احترام حقوق العمال؟

إن هذا التناقض يخلق بيئة خصبة للفساد ويقوض مصداقية المؤسسة برمتها.

إن استمرار تجاهل مطالب هذه الفئة المهنية يندرج ضمن منطق سياسي واضح يهدف إلى إضعاف أجهزة الرقابة الاجتماعية لصالح أصحاب رؤوس الأموال، فعندما تكون أجهزة التفتيش ضعيفة ومهمشة، تصبح المؤسسات الاقتصادية قادرة على التلاعب بحقوق العمال دون خوف من المساءلة.

إن معالجة هذه الوضعية تتطلب إرادة سياسية جدية وليس مجرد وعود جوفاء، ويجب إعادة النظر في الهيكل الأجري لمفتشي الشغل بما يتناسب مع أهمية دورهم، وتوفير التكوين المستمر والوسائل اللوجيستيكية اللازمة وضمان استقلاليتهم في أداء مهامهم، دون تدخلات سياسية أو اقتصادية.

إن أي تأخير في معالجة هذه القضية سيعتبر تواطؤا مع منطق الإفلات من العقاب الذي يسود في علاقة الشغل.

إن مفتشي الشغل هم حراس العدالة الاجتماعية في أماكن العمل وإهمالهم يعني إهمال حقوق ملايين العمال الذين يعتمدون على هؤلاء المفتشين لحمايتهم من استغلال أرباب العمل.

إن استمرار هذا الإهمال سيؤدي حتما إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وتقويض السلم الاجتماعي، الذي تدعي الحكومة الحرص عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار كذلك التعقيب غادي نعطي آخر متدخل في هذه النقطة لعبد اللطيف مستقيم.

تفضل السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

بداية، نشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم.

كما نغتنمها فرصة لنثمن كل المجهودات والدينامية التي يعرفها تدبير القطاع الذي تشرفون عليه بصفة عامة.

السيد الوزير،

لقد أثار فريقنا في أكثر من مناسبة واقع هيئة تفتيش الشغل خلال هذه الولاية التشريعية، واليوم أيضا مازال هذا الواقع يثير قلقنا، ليس فقط لأن مواجهة الاستمرار في استغلال الضعف والهشاشة الاجتماعية لفئة عريضة من الشغيلة التي تحرم من حقوقها، كالحد الأدنى للأجر والتصريح لدى الضمان الاجتماعي وغيرها من الحقوق المشروعة، يتوقف على هاذ الجهاز، ولكن الأدهى من ذلك والأهم هو أن الإكراهات والصعوبات والمضايقات والتهديدات الكثيرة التي تواجه الشغيلة في المعامل والمصانع والضيعات ومختلف أماكن العمل، تتطلب جهازا قويا للتفتيش، جهازا يضطلع بمهامه كاملة لضمان تطبيق قوانين الشغل.

وهو الهدف الذي لن يتحقق إلا عبر إخراج نظام أساسي محفز ومنصف لجميع مكونات الجهاز، يستجيب لمطالبهم ويرقى إلى مستوى تطلعاتهم، ويعزز منسوب الثقة لديهم، وعبر تعزيز هاذ الجهاز ومده بالموارد البشرية الكافية وتمكينه من كافة الوسائل المادية واللوجيستيكية الحديثة لمباشرة مهامه.

كما تعلمون، السيد الوزير، فإن نظام تفتيش الشغل يشكل إحدى الدعامات الأساسية لإدارة العمل ويحظى بمكانة خاصة في مختلف التشريعات الوطنية والدولية، بما فيها الاتفاقيتين رقم 81 و129 الصادرتان عن منظمة العمل الدولية حول تفتيش الشغل، اللتان تشكلان الإطار القانوني المؤطر لعمل جهاز تفتيش الشغل، والتي صادقت عليه بلادنا.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نجدد تضامننا الكامل مع المطالب المشروعة لهيأة تفتيش الشغل، ونؤكد على أهمية إخراج نظام أساسي جديد، يأخذ بعين الاعتبار ما تم التداول بشأنه خلال اللقاءات التي تم عقدها مع النقابات، خلال جولات الحوار القطاعي، وخاصة ما تم الاتفاق عليه في جولة 11 أبريل 2025 و27 ماي 2025، نظام أساسي يتجاوز نقائص نظام 2008 الحالي.

وبالطبع، فإن موضوع هيئة تفتيش الشغل يستدعي بالضرورة الحاجة الملحة إلى تعديل العديد من مواد مدونة الشغل، بما يضمن كرامة الشغيلة ويعزز حقوقها وحريتها النقابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

فيما تبقى لكم من الوقت، إذا ما رغبتم في ذلك.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد الرئيس،

بعجالة يعني هاذ الشي باش كملتو السيد المستشار واللي جاء في المداخلات هو مهم.

الأساس هو عندنا واحد الشريحة، واحد الهيئة تدير واحد العمل وطني مواطن، هاذ العمل عندو شقين، شق اجتماعي، سلم اجتماعي، الدفاع على حقوق الشغيلة، الناس ما يظلموشاي، باش القانون يتنفذ، والقانون يتنفذ بواحد الشكل واضح.

كاين بعض النقائص في مدونة الشغل وأنتوما تتعرفوها، ملي تنديرو جميع النقاشات تنقولو هاذي ما كتطبقش وهاذي كتطبق، هاذي ما كتطبقش، فالقرار اللي اخذيناه مجموعين هو على أنه خصنا نعالجو هاذ النقائص ذات الأولوية باش بعدا تولي عندنا واحد مدونة الشغل تطابق العصر اللي احنا فيه وهاذ الوقت اللي احنا فيه، مزيان.

الحاجة الثانية هي اقتصادية، لأن مفتش الشغل إيلا دار واحد العمل ماشي ديال التفتيش ولكن ديال الوساطة باش المنازعات ما يكونوش، باش يكونو أكبر عدد ممكن ديال اتفاقيات الشغل الجماعية اللي هي من الأهداف المهمة اللي عندنا فالحكومة، هاذ الشي هو اللي كيجعل أن المناخ ديال التشغيل والمناخ ديال الشغل كيتطور وكيتقدم وكيكون واحد التوازن ما بين المشغل وما بين الشغيلة.

إذن قلنا هاذ الشي ما يمكنش يتدار إيلا ما اعطيناش لهاذ الناس الإمكانيات ديالهم.

أما بالنسبة اللي جا في بعض المداخلات على أنه ما غاديش نعلق عليها، هاذ الشي يمكن في زمن سابق، احنا راه اخذينا هاذ الشي بشكل جدي ودرنا العمل ديالنا، وراه درناه معكم، وراه أنتوما أهل.. أنتوما موالين البلاد كيف ما تنقولو، النقابات أنتوما اللي تدافعو على هاذ الشريحة هاذي قبل من أي واحد آخر، وأنا كوزير وصي على القطاع ما يمكن لي إلا ننصت ليكم، والدليل على أننا درنا هاذ الشي فالحوار الاجتماعي المركزي.

إذن، لما سوف يأتي من الأيام إن شاء الله، هذاك العمل اللي قمنا به دابا راه كملناه، غادي نبتو فيه وغادي نعاودو معكم اجتماع أخير ديال التدقيق في بعض الأمور قبل ما ندفعوه فالمسالك ديالو إن شاء الله، حسب الالتزام اللي اخذاتو الحكومة، ماشي أنا اللي اخذيتو بوحدي، الحكومة كلها فالحوار الاجتماعي والبلاغ اللي دارت رئاسة الحكومة عشية فاتح ماي اللي كياخذ واحد الالتزام واضح لفائدة هاته الهيئة، لأنها تستحق كيف ما هيئات أخرى هي تستحق وكيف ما حتى هي عملت هاذ الحكومة على إنصافها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال العاشر وهو آخر سؤال فهاذ القطاع، موضوعه "وضعية سوق الشغل ببلادنا".

هذا السؤال من طرف المستشار المحترم محمد بن فقيه من التجمع الوطني للأحرار.

تفضل الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

عن وضعية سوق الشغل ببلادنا نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وضعية سوق الشغل في بلادنا عرفت تحسنا طفيفا فهاذ السنة هاذي بالمقارنة مع السنة الماضية، تم خلق أزيد من 350 ألف منصب شغل وتم تدمير 70 ألف منصب شغل خصوصا فالقطاع الفلاحي، مما أعطانا واحد الخلق ديال صافي ديال 288 ألف بالضبط منصب شغل، يعني هاذو الإحصائيات ديال المندوبية السامية للتخطيط.

نفس الفترة في السنة الماضية كان عندنا تدمير 80 ألف منصب شغل في الصافي، يعني دابا 288 ألف الحمد لله اللي تخلقو، بحال هاذ الوقت العام اللي فات كان ناقص 80 ألف، هذا إن كان يدل على شيء فإنما يدل على أنه واحد العدد ديال القطاعات بدات كتعطي الثمار ديالها، وهاذيك نسبة النمو اللي درنا العام اللي فات ولو أنها متواضعة بالنسبة لهاذ نسبة النمو اللي احنا إن شاء كنتوقو إليها في سنة 2025 والسنة المقبلة بدات كتعطي الثمار ديالها.

كذلك، العمل اللي درناه بصفة عامة في الحوار الاجتماعي، العمل اللي درناه في تثبيت السلم الاجتماعي حتى هو أعطى واحد الدور مهم باش هاذ مناصب الشغل ما تمشيشاي، لأن ملي كتشوفو الأرقام ديال

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كتلقاو على أنه الناس اللي بقاو فخدمتهم أكثر من 11 عام راه فايتين 60% ديال الناس المسجلين فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بطبيعة الحال، هاذ الشي كيبقى إيلا جينا فرقنا ذاك 288 ألف كنلقاو 216 ألف كاينة فالخدمات، 80 ألف تقريبا كاينة تقريبا كاينة فالقطاعات ديال الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية، 50 ألف كاينة فالبناء والأشغال العمومية، إذن هاذو أرقام مشجعة، ولكن ما ننساوش أنه رغم هذا التقدم وبالنظر إلى الإشكاليات اللي كانت عندنا فالسنوات الماضية والفقدان اللي كان ديال مناصب شغل مهمة، خصوصا فالعالم القروي، مازال خصنا نبذلو مجهود، ولهذا عندنا خارطة الطريق الحكومية اللي فيها 15 مليار ديال الدرهم، واللي بالإضافة للأمور اللي تكلمت عليها قبيلة وهي التدرج المهني وهي دعم التشغيل ديال غير حاملي الشواهد، ولكن حتى الناس اللي عندهم الشواهد بحال كيف ما جا في الكلمة ديال الأخ من الفريق الحركي قبيلة، راه كلهم، هاذ الفئات كلهم، نصب أعين الحكومة.

وغنزيدو برنامج جديد اللي غادي فيه مليار ديال الدرهم خاص بصغار المقاولين، ماشي صغار المقاولين اللي بغاو يديرو مشروع لأول مرة، الناس اللي كاينين واللي بغاو يدخلو من القطاع غير مهيكل للقطاع المهيكل، أو لا اللي بغاو يقويو العمل ديالهم، إذن هاذو كلهم داخلين في الأولويات ديال الحكومة واحنا تنبذلو جهدنا والحمد لله نتمناو من سيدي ربي ما يخيبش رغم أن الوضعية ما ساهلاش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

ذيك الأرقام اللي تكلمت عليها اليوم، وهاذ التحسن ولو أنك اعتبرته بأنه طفيف طبعا عندو مردودية كبيرة من حيث الحركية ديال الاقتصاد الوطني.

اليوم، آخر حاجة تكلمت عليها السيد الوزير هي النسيج المقاولاتي وهاذوك المقاولات الصغيرة.

اليوم، اللي خصنا نوقفو عليه بكل يعني بكل دقة هو أن النسيج المقاولاتي فبلادنا اليوم هاذيك المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة هي اللي تتشغل 86%، وهاذي نسبة المعدل ديال واحد 10 ديال الأجراء فكل مقاولة.

ملي تنجيو للقضية ديال هاذ الفرص ديال الشغل، تنلقاو بأن هاذ الشركات، يعني الثبات ديال هاذ الشركات المتوسطة، النسب في الحقيقة هي لا توازي ما هو في خارج بلادنا.

تنتكلمو اليوم على هاذ المضاعفة اللي وصل لها الشغل 24% في بلادنا، مقارنة مع 65% بالنسبة لهاذ المقاولات المتوسطة، يعني أن المقاولة تتكون خدامة ومدوزة واحد المدة ديال 15 عام، النسبة ديال النمو ديال عدد الفرص ديال الشغل اللي تتقدر توفرها هاذ المقاولة لا يواكب النسبة ديال هذا..

أما إيلا جينا للمقاولات الكبرى، للأسف ها هي تتنتج تساهم بواحد الناتج مهم جدا فالاقتصاد دالبلاد، ولكن فيما يتعلق بفرص الشغل ذاك الشي قليل.

إذن الرهان اليوم باش نكونو زعما واضحين على مسألة كاينة في التقدير ديالي، هي أننا هاذوك المقاولات الصغيرة والمتوسطة هي الرهان الكبير.

إيلا أضفنا لها القطاع غير المهيكل إيلا حاولنا ندمجوه حتى هو في الحركية الاقتصادية ونحاولو نتبعوه ونواكبوه، وهاذ الرقم اللي اعطيتي ديال 15 مليار اللي فيها واحد 12 مليار موجهة للاستثمار فيها واحد 2 دالمليار للعالم القروي، فيها واحد مليار.. هاذي كلها خطوات أن الحكومة عندها واحد التصور، واحد خارطة طريق لـ 2030، واحنا ما يمكن إلا نثمنو هاذ الشي.

ولكن أنا بغيت واحد الرهان آخر اللي بغينا نتكلمو عليه هو الرهان ديال الإصلاح التشريعي ديال المدونة ديال الشغل، أنا في التقدير ديالي أن المدونة اليوم أصبحت عائقا في التشغيل بلادنا، سواء فيما يتعلق بتوفير فرص الشغل، وفيما يتعلق بالمردودية والإنتاجية، لا بالنسبة للمقاولات الأجنبية اللي تتجي تبغي تشتغل في المغرب أو لا حتى المقاولات المغربية اليوم.

وتنقولها بكل صدق اليوم، هذاك المفهوم اللي كان عندنا اليوم اللي كان عندنا هاذي زمان وسنوات، اهنا تنتكلمو على الطابع الحمائي لقانون الشغل، المفهوم هاذ المفهوم ديال الطابع الحمائي خصو يتطور اليوم، ما خصناش نشوفو غير من واحد الزاوية ديال الأجير ولا.. بالعكس خص تنشوفوه من الزاوية ديال المقاولة، فين كاينة المصلحة نتاع المقاولة؟ فين خصنا نمشيو اليوم ونحن نضع تشريعا جديدا اللي غادي لها.

وأنا تنظن بأنه ربما تعطلنا شي شوية السيد الوزير، فيما يتعلق بالقضية ديال الإصلاح ديال مدونة الشغل لأنه ما بقاش لنا بزاف، والزمن السياسي احنا على مشارف هذا ديالو.

ولذلك أنا تنظن، وهاذ الإصلاح اللي درنا اليوم ديال إصلاح الإضراب، قانون الإضراب اللي خرجنا تنظن بأننا بإمكاننا مازال أننا نخرجو هاذ المدونة ديال الشغل.

اليوم عقد الزواج، الإنهاء ديال العقد كان عندنا إشكال اليوم في هذاك العقد المحدد المدة، لأنه ما تنفهمش انا الإنسان اليوم عندو

جميع الإمكانات أنه يشتغل ويتخلص في هذا، ولكن ملي كتجي تنهي عقد الشغل كأننا في عقد زواج كاثوليكي، اليوم المرأة اللي غادي تطلقها واسمحو ليا على هذا، ربما تاخذ أقل من ذاك الشي اللي تياخذ الأجير اللي تيشتغل 20 عام، هاذي تزوجت... تتاخذ قل من 20 مليون لاخر قد تياخذ 40 و50 مليون.

إذن خصنا نفكرو كيفاش .. العلاقة والمراكز في العلاقة الشغلية باش يكون النوع من التوازن اللي غادي يخدم التنمية ديال الاقتصاد ديال بلادنا والمقاولة المغربية.

شكرا ومعذرة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

في الحقيقة، هذا الموضوع مهم وعليها درناه في الحوار الاجتماعي ديال أبريل، وعليها كانت واحد الإرادة قوية، سياسية على أنه رغم ما بقشاي بزاف في الولاية الحكومية أننا نعالجو الاشكالية ديال مدونة الشغل، باش نعالجو الحيف اللي كاين فواحد عدد الفئات، ونشوفو الإشكالية اللي مطروحة على مستوى المقاولة.

ولكن، باش نختم نشوفو كذلك بعض الفئات ديال المجتمع اللي ما داخلاش فهاذ العلاقة الشغلية نهائيا، الناس اللي محتاجين العمل عن بعد، الناس اللي محتاجين العمل الجزئي، الناس اللي محتاجين يعني العمل في المنصات، اللي ما هو خدام بالصالير ما هو ما كاين حتى في شي بلاصة.

إذن هاذو هوما الاشكاليات المطروحة وغادي نبداوها، إن شاء الله، ونطلبو الله التوفيق باش قبل نهاية السنة تكون شي حاجة واقفة على رجلها فهاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وغادي نبداو الآن بالأسئلة الآنية الأربعة الموالية الموجهة لكتابة الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، طبعا المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بخصوص المناظرة الوطنية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تجمعهم وحدة الموضوع، لذا غادي نعرضهم دفعة واحدة، وغادي كذلك يكون جواب واحد.

والبداية مع سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "مخرجات المناظرة الوطنية الأولى حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني".

الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد الرحمان ابليلا.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ السؤال عندو واحد الراهنية وكان من الضروري أنه يتطرح مباشرة بعد احتضان مدينة ابن جرير المناظرة الخامسة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تحت الرعاية ديال صاحب الجلالة نصره الله.

طبعا كلنا تبعنا كيفاش تم التهييء لهاذ المناظرة بإتقان، وتبعنا المخرجات ديالها والتوصيات ديالها، هاذ المناظرة كانت عندها واحد الرمزية كبيرة وواحد الأهمية لسببين أساسيين، السبب الأول أنه احتضنتها الجامعة ديال محمد السادس متعددة الاختصاصات التقنية بابن جرير، تنعرفو هاذ الجامعة هي متخصصة في العلوم وفي التكنولوجيا وفي العلوم الاجتماعية، وهي تتركز على البحث العلمي وعلى الابتكار وعلى التأثير ديالها الإيجابي في التنمية في المغرب وأفريقيا.

وبالنتيجة تنفترضو بأن هاذ الموضوع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني غيكون واحد من المجالات المهمة اللي غادي تشتغل عليها هاذ المؤسسة الرائدة جدا، واللي غادي تمكن تكون فرصة باش تعطيها واحد البعد، هاذ القطاع يعطي واحد البعد كبير طبعا.

والرمزية الثانية، هي أن هاذ المناظرة تتجي في واحد الوقت تيعرف فيه هاذ القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واحد الزخم، وواحد الأهمية كبيرة، طبعا أنا ما تنعتقدش بأن كاين شي واحد تيشتغل اليوم في هاذ القطاع وما تيحسش بالإيجابيات ديال الإجراءات ديال واحد السلة ديال الإجراءات اللي اتخذتها الحكومة فهاذ الإطار.

وأنا بالمناسبة تنحيي الحكومة وتنشكرها لأنه خلقت واحد الكتابة ديال الدولة اللي ولات متفرغة واللي اعطات، تبارك الله، واحد الحيوية كبيرة في هاذ الإطار.

وبالتالي، المناظرة كانت مناسبة باش نقيمو هاذ الإجراءات اللي اتخذت في هاذ الإطار، باش نرجعو للمناظرة كان طبعا واحد المجموعة ديال المخرجات، واحد المجموعة ديال التوصيات، احنا هاذي مناسبة باش نعرفوها، ولكن مناسبة أيضا باش نعرفو كيفاش غادي يتم تفعيل هاذ المخرجات وهاذ التوصيات، السيد الوزير.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه "مخرجات المناظرة الوطنية الأولى حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بابن جرير".

الكلمة للسي حسن شميس، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول مخرجات المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني موضوعه "مخرجات الدورة الخامسة للمناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، لمحمد حلمي من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

السيد كاتب الدولة، في الحقيقة احنا في الفريق الاستقلالي تبعنا المناظرة عن قرب، ولكن السيد كاتب الدولة بغيناكم تعطيونا المخرجات ديالها وفين وصلات والتوصيات اللي خرجتو بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السؤال الآني الرابع والأخير، أعتقد طبعا، وموضوعه "المناظرة الوطنية الأولى حول الاقتصاد والاجتماعي والتضامني"، للسيد الرئيس المحترم عبد الكريم شهيد من مجموعة الدستوري الديمقراطي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لقد أضحى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اليوم ركيزة أساسية ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية لما له من دور محوري في تعزيز التنمية المستدامة، لا سيما من خلال تمكين الفئات الهشة والمعرضة للمخاطر من الإدماج في سوق الشغل، وتوفير فرص العمل اللائق وتكريس التمكين الاقتصادي ودعم المساواة بين الجنسين.

وفي هذا الإطار، نود اليوم الإطلاع من خلالكم على أهم مخرجات المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعن رؤية وزارتكم في تفعيل هذه المخرجات.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

الكلمة لكم.. بغيتو تفضلو، ياالاه تفضل السيد الوزير.

السيد لحسن السعدي، كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السلام عليكم، السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين الأفاضل،

أولا، أشكركم جزيل الشكر على طرح هذه الأسئلة التي تجمعها وحدة الموضوع، حول هاذ الموضوع الهام اللي هو المناظرة الوطنية الخامسة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني اللي احتضنتها الجامعة الرائدة كما تفضلتم، جامعة محمد السادس المتعددة التخصصات التقنية بابن جرير يومي 17 و18 من شهر يونيو المنصرم، واللي حظيت بالرعاية ديال سيدنا الله ينصرو لهاذ الموضوع الهام اللي هو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اللي طرحتو في الأسئلة ديالكم وفي المداخلات ديالكم، ودائما داخل هاذ القبة كاين الاهتمام بهاذ الموضوع ديال الصناعة التقليدية وبالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

هاذ المجال اللي اليوم عند الحكومة، هاذ الحكومة اللي تتعمل من أجل التفعيل ديال المشروع الملكي ديال تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، تتعطي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني اليوم واحد الأهمية اللي هو كبرى.

بلادنا، بفضل سيدنا الله ينصرو، منذ توليه عرش أسلافه المنعمين، اعطى واحد الدفعة قوية للعمل التعاوني، للتعاونيات لهاذ الشبكة المهمة اللي اليوم كتوفر علها بلادنا من نسيج منظمات تتعمل في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

بلادنا اليوم أصبحت رائدة في المجال ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكيتضرب بها المثل على المستوى الدولي، تنتوفرو اليوم على أزيد من 61.000 تعاونية، أزيد من 800.000 منخرطة ومنخرط، أزيد من 7000 تعاونية نسوية، أزيد من 72.000 من النساء المغربيات اللي

كيشتغلو في هاذ التعاونيات واللي كيساهمو اليوم في الناتج الداخلي الخام بأزيد من 2.5% يعني عمل جبار.

هاذ التعاونيات اليوم تيشتغلو في واحد العدد ديال المجالات، ماشي فقط في تثمين المنتوجات المجالية، ولكن اليوم تنلقاو التعاونيات في مختلف المجالات، في الإعلام، في التواصل، في التدبير، وفي الطاقات المتجددة وفي تدبير النفايات، تنلقاو تعاونيات فالمجال ديال الصحة، تعاونيات فالمجال ديال التعليم، هاذ المجال اليوم تينتظر منا نعطيوه هاذ الاعتناء وهاذ الاهتمام ديال الحكومة، والشي اللي عملناه ونظمنا هاذ المناظرة اللي هي المناظرة الخامسة وحطينا ليها مجموعة من الأهداف:

أولا، أنه نجيبو مختلف الفاعلين، كنعرفو بأنه هاذ المجال ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فيه مجموعة من المتدخلين، فيه القطاع ديال الصناعة التقليدية، فيه قطاعات حكومية، فيه مجموعة من القطاعات الوزارية، فيه كذلك المؤسسات ديال الجهات، فيه المجتمع المدني، فيه مؤسسات عمومية، فيه شركات خاصة اللي كتعمل من أجل أنها تعاون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

فبالتالي، كان ضروري أنه نجلسو جميع وناقشو السبل ديال أننا نرفعو من تعزيز القدرات ديال الفاعلين فقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وكذلك نشوفو أشنو هوما الإشكاليات فالتمويل، أشنو هوما الإشكاليات فالجانب القانوني، هاذ الاستراتيجية اليوم اللي تنتوفرو عليها استراتيجية عشرية محتاجة للتحيين، محتاجة أننا نقاشوها مع جميع المؤسسات المنتخبة وكذلك المؤسسات اللي كتدخل واللي كتهتم بهاذ الجانب.

فبالتالي تنشكر جميع المساهمين فالإنجاح ديال تلك المناظرة واللي حضرو ليها أزيد من 1200 مشارك ومشاركة، 45 من الشركاء المؤسساتيين والخواص، أزيد من 90 خبير دولي، أزيد من 20 دولة شقيقية وصديقة، تم تأطير فعاليات المناظرة من قبل أزيد من 140 مؤطر ومتدخل من داخل المغرب وخارجه.

تم تنظيم مجموعة من جلسات العمل الموازية من ورشات عمل (les Masters Class)، دورات تكوينية، لقاءات ربط الأعمال والشركات (B to B[14]).

تم تخصيص مجموعة من الأجنحة اللي كانت ديال التعاونيات، ديال المؤسسات العمومية، ديال الجمعيات التنموية، والحمد لله أنه أزيد من 115 تعاونية اللي جات عرضت التجارب ديالها الرائدة.

شهدت الجلسة الافتتاحية حضور ديال السيد رئيس الحكومة ووفد وزاري مهم، وتم التوقيع على 15 اتفاقية شراكة وتعاون بين كتابة الدولة وعدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والخاصة المتدخلة فالمجال ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهاذ الاتفاقيات المهمة جدا كانت الغاية منها هو نخلقو واحد الالتقائية، لأن هاذ الموضوع هذا كيف ما قلت فيه المتدخلين خص واحد الالتقائية ديال هاذ السياسات العمومية

وكذلك كان من المهم جدا الحضور ديال السيدة والسادة رؤساء الغرف المهنية اللي كذلك اليوم في إطار هاذ الدينامية اللي تيشهدها القطاع وفي إطار العقد البرنامج اللي تيربط بين كتابة الدولة وبين السيدة والسادة رؤساء الغرف المهنية، اليوم تيتبناو معنا مشكورين هاذ القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باش ندفعو به.

هاذ المناظرة اللي عرفت نقاش مهم أفرزت مجموعة من التوصيات على المستوى التنظيمي والمؤسساتي:

- كاينة التسريع بوتيرة إخراج إطار تشريعي وتنظيمي حديث ومنسجم قادر على تثمين دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وجعله رافعة تنموية؛

- اعتماد منظومة مؤسساتية كفيلة بضمان شفافية وحكامة الاقتصاد الاجتماعي؛

- تعزيز دور الغرف المهنية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- تبسيط المساطر المتعلقة بإحداث منظمات الاقتصاد الاجتماعي؛

- الرفع من حكامة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال وضع سجل وطني يحصر جميع المنظمات التي تتوفر على الشروط القانونية؛

- اتخاذ إجراءات قانونية ومؤسساتية لضمان مساهمة كافة الفاعلين الجهويين في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

على المستوى الاستراتيجي: كانت توصيات مهمة خاصة ما يتعلق بـ:

- تحيين الأهداف ديال الاستراتيجية العشرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع اقتصادي استراتيجي قائم بذاته، قادر على المساهمة في إنتاج الثروة الوطنية؛

- جعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني آلية تنموية من أجل تقليص التفاوتات الاجتماعية؛

- مأسسة التقائية السياسات القطاعية.

على مستوى الدعم والتمويل: كانت التوصيات مهمة من أجل توفير الإمكانيات اللازمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل خلق المزيد من فرص الشغل وبلوغ هدف 50.000 فرصة شغل عمل إضافية في غضون السنوات المقبلة.

على مستوى التسويق: كانوا توصيات اللي تهم تعزيز أماكن

[14] **B**usiness **to B**usiness

ونقط التسويق والبيع ديال هاذ المنتوجات ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الصناعة التقليدية، وإلزام القطاعات العمومية بوضع برنامج عمل يهدف إلى تعزيز التحول والرقي في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

على مستوى البعد الترابي: ربط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالخيار الجهوي وإنشاء أقطاب جهوية مع الجهات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

هاذو مجموعة من التوصيات اللي اليوم غادي نوضعو هدف خلال هاذ المرحلة ديال أنه نفعلوها عن طريق، أولا، الشراكة مع الغرف المهنية اللي غادي يتبناو معنا هاذ الموضوع هذا من أجل التفعيل ديالو ميدانيا مع السيدة والسادة رؤساء الجهات، لأنه القانون أناط بهم هاذ الاختصاص مع المؤسسات المنتخبة محليا.

مع القطاعات الوزارية المعنية غادي نوضعو آليات استراتيجية من أجل أنه نعملو على التفعيل ديال هاذ التوصيات، وكذلك أنه الاتفاقيات المهمة 15 اتفاقية اللي كانت كلها اتفاقيات إجرائية اللي فيها الولوج للمادة الأولية، اللي فيها المسألة ديال دعم تسجيل العلامات، اللي فيها المسألة ديال دعم التسويق، اللي فيها المسألة ديال دعم البحث العلمي لمواكبة هاذ المنتوجات ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اللي فيها إعطاء التمويلات بنسب تفضيلية مناسبة تتلاءم مع طبيعة هاذ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كلها اتفاقيات اللي هي إجرائية، اللي هي الوقع ديالها مباشر وآني وفي الحين على هاذ النساء وهاذ الشباب اللي تيشتغلو اليوم في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فبالتالي التزمنا وحرصنا على الدفع بهاذ الإطار هذا ديال الاقتصادي الاجتماعي والتضامني نابع من الإيمان ديالنا بأنه ممكن يخلق فرص شغل، ممكن أنه ما كايناش شي طريقة أخرى في بعض المناطق خاصة في العالم القروي لإدماج تلك النساء في عجلة الاقتصاد، ما يمكن نقيسوهم، ما يمكن نطورو من المعارف ديالهم، من القدرات ديالهم إلا عن طريق الاهتمام بهاذ النمط اللي هو ماشي غريب على المجتمع المغربي، المجتمع المغربي مجتمع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منذ القدم ومجتمع ديال "التويزة"، مجتمع ديال التضامن والتعاضد.

فبالتالي، أكيد أنه بهاذ الإرادة وأنه بتكاثف مختلف المجهودات غادي نجحو بإذن الله تعالى.

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

الآن ندخلو في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

غادي نعطي الكلمة للسي عبد الرحمان ابليلا، تفضل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإفادات.

أنا في هاذ الموضوع ديال القطاع الاجتماعي والتضامني بغيت ناخذ القطاع ديال الصناعة التقليدية، وخاصة واحد المسألة مهمة اللي هي استمرارية اللي (la relève) في الصناعة التقليدية، كنعرفو بأن هاذ الصناعة التقليدية هي مرتبطة وجودا وعدما بأشخاص معينين اللي كيحبو هاذ الميدان، اللي كيعطيو في هاذ الميدان، اللي كيبدعو في هاذ الميدان.

وأنا بغيت نوقف عند واحد التوصية اللي كتتعلق بإدماج مفاهيم الاقتصاد الاجتماعي في المناهج الدراسية، وكنظن ما عرفت أشنو هو المحل ديال الصناعة التقليدية في هاذ الإطار، احنا ملي كنا صغار كنا كنقراو في المدرسة، كانت بعض التلاميذ اللي في العطلة كيمشيو عند الصناع التقليديين كيتعلمو ذاك الشي، اليوم جا واحد القانون كيمنع تشغيل الأحداث والأطفال إلى آخره، حرمنا من هاذ المسألة، ولكن كنظن خصنا نهتمو بهاذ (la relève) في الصناعة التقليدية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وكذلك في إطار التعقيب، غادي نعطي الكلمة لحسن شميس.

تفضل مشكورا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنبغيو نشكركم، أولا، على هاذ المعطيات اللي جات في العرض ديالكم.

قبل ذلك، تنبغي نشكركم على الوقوف ديالكم على هاذ المناظرة والنجاح ديالها واللي تقامت تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، واللي من طبيعة الحال ناجحة لا من حيث الحضور لا من ناحية نوعية الحضور.

كذلك، الاتفاقيات اللي توقعت فيها واللي هي تقريبا واحد 15 اتفاقية تهم بالنسبة لنا كفاعلين وكمهنيين سلسلة الإنتاج من المادة الأولية إلى غاية التصدير، وهذا جديد تنبغيو نشكركم عليه.

كذلك، حضور وازن ديال الحكومة خلال هاذ المناظرة والتوقيع على 15 اتفاقية هي سابقة، لاسيما في هاذ القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي،

هاذ القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي اللي عرف في هاذ العشرية الأخيرة بين على أنه كقطاع واعد، قطاع اللي يمكن أننا الحكومة تخلق فيه فرص ديال الشغل بالدعم بالإمكانيات بالالتقاء ديال السياسات العمومية، كاين المجال ديال دعم المقاولات، كاين المجال ديال دعم الاستثمار، كاين المجال ديال دعم التصدير.

إذن خص هاذ السياسات كاملة تلتقي باش تعطي دعم لهاذ المنظمات وهاذ التعاونيات اللي تتشتغل.

بطبيعة الحال المخرجات ديال التوصيات دياول هذاك الإطار القانوني والتشريعي، سواء ديال الاقتصاد الاجتماعي أو كذلك القانون المنظم 112.12 ديال التعاونيات لأن اليوم التعاونيات تعطاتها واحد المساحة باش أنها تشتغل، باش أنها تشارك في الصفقات العمومية خصنا نطورو العمل ديالها، وخصنا نطورو حتى المنتسبين لها، لأنه اليوم كاين واحد التحدي ديال الرقمنة، ديال تبسيط المساطر، هاذ الناس خصنا لهم المواكبة باش حتى أنهم يشتغلو ويمكن يطورو معنا هاذ المجال ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كذلك المؤسسات السيد الوزير، اللي تتشتغل في القطاع ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خص المراجعة ديال القوانين ديالها، باش يمكن أنها حتى هي في التطور ديالو.

27 توصية تقريبا اللي خرجت بها المناظرة، آخر توصية هو دور الغرف، وهنا السيد الوزير، تنبغيو نشكركم على هاذ العناية اللي تتعطيوها للغرف والدور ديالهم الأساسي في أجرأة أي اتفاقية أو أجرأة أي استراتيجية ديال الوزارة أو ديال جميع الوزارات اللي هي معنية بالغرف المهنية على هذاك..

خص تكون واحد الإرادة سياسية باش أنه هاذ العمل.. تعزيز الدور ديال الغرف، ومن طبيعة الحال راه انتوما بادين في القانون التنظيمي ديالهم باش المراجعة ديالو حتى يتلاءم مع هاذ المستجدات كاملة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة، غادي نعطي الكلمة الآن للسي محمد حلمي.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

في الحقيقة ما علينا إلا نثمنو المجهودات اللي قمتو بها واللي تتقومو بها في هاذ الميدان، وعلى الجواب ديالكم اللي كان في الحقيقة جواب شافي ومقنع، ولهذا فاحنا باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن تنظيم المناظرة الوطنية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كخطوة مهمة لإعادة الاعتبار لقطاع ظل لسنوات مهمشا، رغم ما تزخر به من إمكانيات في التشغيل الذاتي وتقليص الفوارق ودعم الاقتصاد المحلي، وخاصة في المجال القروي والمناطق الحدودية.

كما نثمن الديناميكية التي أطلقتها المناظرة، باعتبارها محطة هامة في مسار إعادة الاعتبار لهذا القطاع الحيوي، الذي يشكل رافعة أساسية في ترسيخ الدولة الاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية وخلق فرص الشغل، لاسيما في المناطق القروية والجبلية.

إننا في الفريق الاستقلالي، إذ نؤكد دعمنا للجهود المبذولة في بلورة رؤية استراتيجية لتأهيل هذا القطاع، نسجل في المقابل أن انتظارات الفاعلين ميدانيا، خاصة التعاونيات والمقاولات، لا تزال مرتفعة وتحتاج إلى تسريع وثيرة التفعيل العملي لتوصيات المناظرة، من أجل منح هذا الورش الوطني الحيوي نفسا جديدا، ويشكل الإعلان عن إعداد القانون الإطار خطوة متقدمة نحو هيكلة القطاع.

لكننا نؤكد على ضرورة إخراجه في أقرب الآجال، في إطار مقاربة تشاركية فعلية، تعطي الكلمة للفاعلين في الميدان وتضمن التوازن بين البعد الاجتماعي والفعالية الاقتصادية، بما يحفظ هوية هذا الاقتصاد دون أن يفرغ من محتواه التضامني.

كما نؤكد على أهمية الإسراع في تنزيل خارطة الطريق الوطنية عبر إجراءات ملموسة على المستوى الجهوي، تمس إحداث منصات مواكبة وتبسيط مساطر تأسيس التعاونيات وتعميم التكوين وتحسين الولوج إلى التموين، وتوسيع فرص التسويق، خصوصا لدى فئات الشباب والنساء في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار التعقيب كذلك غادي نعطي للسي عبد الكريم شهيد، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكل تنظيم الدورة الخامسة للمناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، محطة بارزة لإعادة فتح النقاش حول آفاق هذا القطاع ودوره التنموي، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا.

وفي هذا السياق، أود التأكيد على نقطتين رئيسيتين:

أولا، ضرورة تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب والنساء عبر

مشاريع الاقتصاد الاجتماعي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن فئة الشباب تحت سن 35 سنة تمثل حوالي 34% من مجموع السكان النشطين بالمغرب، في حين لا تتجاوز نسبة استفادتهم من التمويلات البنكية أو برامج التشغيل الذاتي 10%.

كما أن أكثر من 80% من التعاونيات الشبابية المحدثة حديثا تعاني من ضعف التأطير والتسويق، ما يجعلها عرضة للفشل خلال السنوات الثلاث الأولى.

ولذلك، فإن تنزيل مخرجات المناظرة يجب أن يراعي هذه المعطيات من خلال تمويل مشاريع الشباب الثقافية والابتكارية في إطار الاقتصاد الاجتماعي، وتوفير حاضنات جهوية متخصصة وبرامج مواكبة عملية تمتد إلى ما بعد مرحلة التأسيس.

ثانيا، السيد الوزير، نرى أن هناك الحاجة إلى حماية اجتماعية وتشريعية للعاملين في الأنشطة الثقافية والاجتماعية ذات الطابع التضامني، حيث تظهر المعطيات أن ما يفوق 60% من العاملين في المجالات الثقافية والفنية بالمغرب يشتغلون دون عقود أو تغطية اجتماعية، وتسجل المؤسسات المهتمة بالمجال أن نسبة كبيرة من الفاعلين في هذا القطاع النشيط تفتقر الولوج إلى أنظمة التقاعد أو التأمين الإجباري عن المرض، رغم المجهودات التي بذلت في إطار ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، فإن إدماج الفئات العاملة في العمل الجمعوي والثقافي ضمن منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتطلب إطارا قانونيا مرنا وواضحا، يسمح بتثمين التجارب وتنظيم العلاقة الشغيلة وضمان الشروط الاستمرارية.

السيد الوزير،

نعتقد أن المخرجات الجيدة تحتاج إلى إرادة سياسية أقوى لتفعيلها وبرامج تنفيذية دقيقة وعالية المتابعة والتقييم، حتى لا تظل المناظرة إطارا نظريا، بل تتحول إلى رافعة حقيقية لخلق القيمة المجالية والاجتماعية وتوسيع قاعدة المستفيدين من الاقتصاد الاجتماعي، بما يضمن الكرامة والعدالة.. (كلام غير واضح) لمختلف الفاعلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت، إذا ما رغبتم في ذلك.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

إذن، أولا، تنشكركم السادة المستشارين المحترمين وتنشكر السي حسن شميس والناس ديال مراكش على حسن الاستقبال، وتنعاود نأكد الاعتزاز والافتخار ديالي بالنجاح اللي لقاتو المناظرة في هذاك المجال اللي هو الجامعة ديال محمد السادس، اللي تنقول اليوم بكل افتخار واعتزاز أنه من حق هاذوك التعاونيات ومن حق هاذيك الشريحة من المجتمع أنها تجي لمثل هذاك الفضاء وتدوز يومين ديال النقاش الحقيقي بغض النظر على الكلفة.

أنا كنشوف اليوم بعض السطحيين في المجتمع ديالنا اللي يستكثرون على هاذ الفئة أنها حتى هي تحظى بمثل هاذ العناية وبهاذ الإرادة ويتحاسبو معهم على حقهم، أنا كنقول خصنا نعطيوهم (double) ولا (le triple) ديال هذاك الشي اللي كانو تحرمو منو سنوات، كنا كنهتمو بفئات ولكن هاذ الفئة اليوم لن أبخل عنها ولو اقتضى الأمر 10 الأضعاف ديال ما تم تعبئته لتلك المناظرة، لأن هاذوك الناس يستحقون ولأن السياق هو نقاش ما تطرقتم إليه اليوم وتنحييكم على الملاحظات اللي قدمتوها ديال أنه اليوم خص الإرادة تكون سياسية وخص الاهتمام وأن حجم التطلعات وسقف التطلعات عالي، وأن هاذ الفئات من النساء وهاذ الشباب، اليوم - كما تكلمتو الشي شهيد - محتاجين أنه يولجو للتمويل ومحتاجين للمواكبة باش ما يفشلوش بعد 3 سنوات، وهاذ الشي كله خصو تلك الالتقائية، وخصو ذلك الحضور ديال السيد رئيس الحكومة وهاذوك الوزراء، وهاذوك المؤسسات البنكية، والناس يتحطو قدام واحد النقاش اللي هو حقيقي، مؤسساتي، ويخرجو بتوصيات التي تلزمنا اليوم وكنجيو في مثل هاذ المناسبات وهاذ السياقات أمام مجلسكم الموقر كنعيدو الالتزام بالتفعيل ديالها.

إذن، أنا أعتقد بأنه هذا تمرين ديمقراطي وهذه لحظة نعتز بها ونفتخرو بها ونلتزم بمواصلة العمل بنفس النفس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الخامس موضوعه "برامج مكتب تنمية التعاون".

الكلمة للمستشارة المحترمة شيماء الزمزامي، تفضلي.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن برامج مكتب تنمية التعاون، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا جزيلا السيدة المستشارة المحترمة، وأحيي فريقكم على طرح هاذ السؤال المهم جدا، وانتوما مستشارة نشيطة حتى على مستوى الغرفة وكتشوفو على مستوى غرفة الرباط - سلا - القنيطرة المجهودات اللي كيقومو بها الأطر ديال مكتب تنمية التعاون.

هاذ المكتب اللي هو مفخرة لبلادنا فيه خيرة الأطر اللي اعطات العمل التعاوني هاذ الأرقام اللي ذكرناها ديال 60.000 تعاونية، ديال 800.000 متعاونة ومتعاون، هاذ المكتب كيواكبهم منذ التأسيس، يعني في تسليم الشواهد ديال التسمية، مسك السجل المركزي للتعاونيات، مواكبة التعاونيات والاتحادات ديالها في التكوين والإعلام والمساعدة القانونية، تمويل حملة نشر مبادئ التعاون وتكوين المتعاونين، المساعدة على إنجاز مشاريع اجتماعية لفائدة المتعاونين، التحقق من التعاونيات والاتحادات ديالها، وأنها كتأسس وفق الأحكام ديال القانون 112.12.

كاين كذلك دراسات واقتراحات جميع الإصلاحات التشريعية اللي كتهم العمل التعاوني.

وجدير بالذكر بأنه هاذ المكتب منذ سنوات وهو تيحرص على أنه يكون مواكب في التكوين، غير في سنة 2024، قام المكتب بتكوين، بتمكين 454 تعاونية من الاستفادة من خدمات برنامج "مرافقة".

كذلك خلال هاذ السنة ديال 2024، تم المساعدة ديال مجموعة من التعاونيات للولوج إلى الأسواق، تيكون تيلعب دور الوساطة بين مؤسسات ديال خاصة الأسواق الكبرى ومجموعة من الأسواق ديال البيع مع.. هاذ التعاونيات كتشجع (l'ODCO[15]) ظهور جيل جديد من التعاونيات من خلال.. دايرين واحد البنك ديال المشاريع باش تيعطيو للشباب اللي باغين يديرو تعاونيات واحد الفكرة على المشروع منذ الفكرة ديالو بسيطة إلى التفعيل والتنفيذ.

كيساهم في تمويل مشاريع التعاونيات بشراكة مع القطاع الخاص، كنديرو "لالة المتعاونة" واللي تيستافدو منها التعاونيات من واحد الدعم مالي ديال 50.000 درهم، كيديرو برنامج اللي نهار 8 يوليوز إن شاء الله غادي نعلنو على النسخة ديال هاذ السنة ديال "الجيل المتضامن" واللي كيمول المشاريع ديال الشباب في مجال ديال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وكذلك، كيلعب واحد الدور في الشراكة الدولية، مكتب تنمية التعاون شريك أساسي وعضو نشيط في مجموعة من المؤسسات الدولية، فبالتالي الأطر ديالو تيستحقو منا كل التنويه على العمل الجبار اللي تيقومو به أطر قلال، ولكن كيديرو واحد العمل اللي هو جبار على مستوى الميدان وكيواكبو التعاونيات في القرى وفي المداشر.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمستشارة المحترمة شيماء الزمزامي.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على هذا الجواب القيم الذي يعكس مدى حرصكم وجديتكم في تطوير هذا القطاع الذي شهد دينامية متواصلة منذ توليكم مسؤولية تدبيره، حيث سجلنا بكل ارتياح خلال أشغال المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ارتفاع منسوب ثقة المهنيين فيكم، حيث أن آمالهم وطموحاتهم معلقة على طموحاتكم في إصلاح الأوضاع ولتطوير قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باعتباره رافعة أساسية لخلق الثروة وإحداث فرص شغل قارة لفائدة الشباب بمختلف المناطق، وخصوصا شباب العالم القروي، والمرأة القروية.

السيد الوزير المحترم،

إن القطاع التعاوني ببلادنا يعرف نموا كبيرا في عدد التعاونيات والمقاولات التعاونية، غير أن العديد منها تجد صعوبات في التنظيم ونقص في التمويل والتسيير وضعف في القدرة التسويقية لمنتوجاتها.

وأمام هذا الواقع الذي كان يطبع في الغالب عمل القطاع التعاوني، فإننا اليوم نلمس نفسا جديدا وملامح دقيقة لرؤية واضحة المعالم لعمل لمكتب التنمية التعاونية، حيث استطعتم بعثه من جديد من خلال هذا التحول البناء والإيجابي في التعاطي مع هذه الإكراهات التي كانت تعيق تطور هذا النشاط القطاعي، حيث تم توسيع دائرة المستفيدات والمستفيدين من مختلف البرامج التدبيرية المتخصصة، حيث استفادو من كل المعلومات والمساعدة التقنية والقانونية التي يقدمها هذا المكتب.

وانسجاما مع ما تم تحقيقه من منجزات مهمة في تدبير هذا الملف، فإننا ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى:

• مواصلة دعم الابتكار والاختراع للمقاولات الصغيرة المبتكرة في القطاع التعاوني؛

• مواكبة وتكوين التعاونيات لخلق جيل جديد من التعاونيات؛

• رصد وجمع أفكار المشاريع التعاونية المبتكرة؛

• دعم وتطوير التعاونيات النسائية.

[15] **O**ffice du **D**éveloppement de la **Co**opération.

وفي الأخير، نهنئكم السيد الوزير مرة أخرى على كل النتائج المثمرة التي يحققها الاقتصاد الاجتماعي التضامني ببلادنا، وندعوكم إلى مواصلة جهودكم الجبارة التي تقومون بها للنهوض وتطوير هذا القطاع الحيوي، لأنكم باشرتم إصلاحات جريئة وعميقة بعثت من جديد دينامية جديدة في عمل هذا المكتب، الذي كان يحتاج إلى نفسكم الإيجابي بالرغم من كل النتائج المحققة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن غادي ننتقلو للسؤال السادس للسيدة الرئيسة نائلة التازي في موضوع "تطوير قطاع الصناعة التقليدية".

الكلمة لك على المعلومة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

أولا كفريق (CGEM[16])، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نشكركم السيد الوزير على المعلومات المفصلة اللي شاركتو معنا منذ بداية هذه الجلسة، ونريد التأكيد على أن قطاع الصناعة التقليدية يكتسي أهمية استراتيجية، إذ يشغل أزيد من 2.4 مليون شخص ويساهم بحوالي 7% من الناتج الداخلي الخام.

والجميع كيعرف بأنه رافعة قوية للهوية الثقافية وكذلك للإشعاع الدولي للمملكة.

صحيح، أن هناك السيد الوزير كما شرحتيه لنا كاينين عدد من المكتسبات: هناك القانون 50.17، وهناك السجل الوطني، وكذلك هناك التغطية الاجتماعية التدريجية، وكذلك تحسن صادرات الصناعة التقليدية التي بلغت أكثر من مليار درهم سنة 2024، ولكن بكل واقعية هذه النتائج لا تعكس الإمكانيات الحقيقية ديال هاذ القطاع السيد الوزير.

السيد الوزير،

هناك إكراهات هيكلية يجب معالجتها بشكل مستعجل، أبرزها:

- ضعف هيكلة المقاولات، فقط 2% من الفاعلين منظمون كمقاولات مهيكلة؛

- صعوبة الولوج إلى المواد الأولية نتيجة غياب سلاسل منظمة وضعف اللوجيستيك؛

- هناك كذلك صعوبات التصدير رغم وجود منصات ومعارض، وما تزال الإجراءات الإدارية معقدة تعرقل انخراط التعاونيات والمقاولات الصغيرة جدا في التصدير؛

- ارتفاع تكاليف النقل واللوجيستيك، خاصة للمنتجات القابلة للكسر، والعمل على تطوير التسويق والعلامات السيد الوزير (les labels) والملكية الفكرية؛

- وهناك السيد الوزير محدودية التمويل في ظل فوائد مرتفعة وصعوبات في الحصول على القروض (les crédits)؛

- ومن جهة أخرى، النظام الضريبي غير مشجع، مما يستدعي تحفيزات ضريبية خاصة بالمقاولات الصغرى جدا والمتوسطة؛

• وهناك السيد الوزير ضعف التكوين وتجديد الأجيال - كما قالها السيد المستشار قبل مني - القطاع يعرف شيخوخة في اليد العاملة، ويحتاج إلى تكوين مستمر ونقل المهارات؛

• ضرورة دعم الابتكار وتشجيع التصميم وتعزيز التكامل بين الحرفيين والمبدعين.

إذن، نسائلكم السيد الوزير، أشنو هوما الإجراءات اللي غتاخذ وزارتكم باش تعطي واحد الدفعة قوية لهاذ القطاع المهم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، فيما تبقى لكم من الوقت أعتقد باقي شوية.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة المستشارة، نائلة التازي، على هاذ المرافعة القوية اللي قدمتيها على القطاع ديال الصناعة التقليدية، وأحييك ومن خلالك اتحاد مقاولات المغرب، لأنه احنا المقاولات ديال الصناعة التقليدية راهم منضويين تحت اللواء ديالكم، فيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية بالنسبة لينا شريك استقبلتهم وكنستمع ليهم، وطرحتي هاذ السؤال ديال تطوير قطاع الصناعة التقليدية ما يمكن يتطور إلا بعقليتكم بعقلية المقاولة، أنا بالنسبة لي الصانع التقليدي خصو يربح خصو يتهيكل وخصو يربح، وباش يتهيكل ويربح خصني نوفر ليه ما تحدثتم عنه.

خص، أولا، تطوير القطاع، ما يمكن يتدار إلا إيلا طورنا الأساليب

[16] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

والآليات ديال التعامل معه، أنا تنقول للفريق اللي تيشتغل معايا اليوم خصني نتعامل مع قطاع الصناعة التقليدية كيفما كيتعامل القطاع المسؤول على تصنيع السيارات والطائرات نفس الآليات، نفس المنظومة ديال (les écosystèmes) هاذ المنظومات اليوم اللي نتفتخرو بها خص نتعامل بنفس الشيء مع قطاع الصناعة التقليدية، ما خصنيش نبخسو ولا نتعامل معه على أنه فقط قطاع معاشي.

هذا قطاع اللي ممكن - كيف ما قلتو - فيه مؤهلات ديال خلق الثروة، ديال التصدير ديال أنه يشكل بالفعل رافعة حقيقية للتنمية، لذلك اليوم هاذ المنطق ديال التطوير هو اللي تنشتغلو عليه.

أولا، الحلقة الأولى في هاذ المنظومة هي المادة الأولية، لذلك مشينا تنوقعو الاتفاقيات وتنتبعو التنفيذ ديالها مع القطاعات ومع المصادر ديال هاذ المادة الأولية، تنشتغلو اليوم مع وزارة الفلاحة على كل ما يتعلق بالمادة الأولية ذات الأصل الفلاحي، وتنشتغلو مع قطاع المعادن فيما يتعلق بالمعادن، وتنشتغلو مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات، مع جامعات أخرى ومع فاعلين محليين في الميدان ديال(l'argile) ، ديال الطين، يعني هاذ المواد كلها اللي اليوم اعطيناها الأهمية.

تنجيو للحلقة الثانية اللي هو التصميم والابتكار، واليوم غادي نديرو أول (Centre) مرجعي ديال التصميم والابتكار في قطاع الصناعة التقليدية، إن شاء الله، في المدينة غادي نبداو في أكادير وثم في مدن أخرى نعمموه.

دمجنا اليوم هاذ التصميم والابتكار في المراكز ديال التكوين، المنظومة ديال التسويق، هاذ الاتفاقيات كلها اللي وقعناها مع المؤسسات البنكية الوطنية باش تعطي هاذ القروض، لأول مرة تيتم الإدماج ديال القطاع ديال الصناعة التقليدية كقطاع مستفيد من التحفيز للاستثمار في المقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

لأول مرة القطاع ديال الصناعة التقليدية كذلك تيستافذ من هاذ الدعم ديال التصدير للمصدرين.

فبالتالي أنا بالنسبة لي هاذ الآليات ديال التمويل، الآلية ديال المادة الأولية، الحماية القانونية، الرقمنة ديال القطاع عن طريق تعميم هاذ وسائل الأداء الإلكتروني، كلها اخذينا نفس النهج المقاولاتي باش ندمجوه في القطاع ديال الصناعة التقليدية، باش نعطيوه هاذ الدفعة بهاذ المنطق ديال (les écosystèmes)، وأعتقد بأنه كاينة الإرادة إيلا مشينا في هاذ المجال غادي يتطور القطاع ديالنا ونعتزو ونفتخرو به.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "وضعية موظفي غرف الصناعة التقليدية".

الكلمة للمستشار المحترم يوسف "إيزدي" من الاتحاد الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

يوسف أيذي سميتي، السيد الرئيس، هاذي 4 سنين واحنا في هاذ المجلس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة،

نسائلكم عن وضعية موظفي غرف الصناعة التقليدية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

بداية، لابد من التذكير بأن غرف الصناعة التقليدية تعتبر مؤسسات عمومية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بتدبير مواردها المالية والبشرية داخل نفوذها الترابي تبعا لهاذ الاستقلالية.

وفيما يتعلق بمستخدمي هذه الغرف، فالوظائف والمهام المسندة إليهم داخل هاذ المؤسسات تتم وفق منظام إداري ونظام أساسي خاص بهم.

وكما سبقت الإشارة في مناسبات عديدة، السيد المستشار المحترم، فإن تطوير غرف الصناعة التقليدية وتحسين وضعيتها الإدارية والمالية وتعزيز دورها كفاعل جهوي ومحلي في التنمية، يعد من بين الأوراش التي تحظى بالأولوية من طرف كتابة الدولة، باعتبار أن هاذ المؤسسات التمثيلية تعتبر بالنسبة لنا شريك أساسي وفاعل محوري في تنفيذ مختلف مخططات التنمية الموجهة لفائدة قطاع الصناعة التقليدية.

وفي هاذ الإطار، تنبذلو مجهودات لتأهيل هاذ المؤسسات وتثمين تدخلها مجاليا، وذلك بتأمين التمويل الضروري لسد الخصاص في مواردها المالية، لتغطية نفقات التسيير والاستثمار، كما نحرص على تعزيز الجانب التشاوري والتواصلي وقاعدة الشراكات معها فيما يتعلق بتنزيل البرامج التنموية والأوراش المهيكلة.

كما تحرص كتابة الدولة عند إعداد الميزانية السنوية الخاصة بالغرف والجامعة ديالها على إدراج ضلع مالي خاص بتنظيم دورات تكوينية لأطرها في مجالات متعددة، للرفع من الكفاءة ديالهم، وهو الشي اللي تيساهم بشكل ملحوظ في تحسين تدبيرها الإداري والمالي، بالإضافة كذلك إلى ضلع خاص بمنح للشؤون الاجتماعية لجميع الغرف والجامعة ديال الغرف، لتغطية بعض النفقات الاجتماعية لمستخدميها.

وفي إطار مقاربتها المبنية على الانفتاح والحوار مع الفرقاء الاجتماعيين، بما فيها النقابات الممثلة لمستخدمي غرف الصناعة التقليدية، وانطلاقا من الدور التأطيري والمواكبة لهاذ المؤسسات، فإن كتابة الدولة حرصت واستقبلت الناس ديال النقابة واستمعت لهم واستمعت للنقط اللي جابوها اللي كتهم الوضعية ديال هاذ المستخدمين.

واليوم دمجناهم واستمعنا لهم في إطار النقاش اللي كنديرو من أجل إصلاح القانون ومراجعة مقتضيات القانون 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، ونوقفو عند هاذ الاقتراحات.

كاين أمور اللي ذات طابع تقني وإداري اللي اليوم كنعملو أننا نستاجبو له في الحين، وكاين أمور اللي غادي نعالجوها إن شاء الله في إطار هاذ القانون، ولكن اللي بغيت نشيد بالعمل اللي كيقومو به هاذ الفئة اللي مهمة جدا، وأنه عندنا الإرادة نتفاعلو مع هاذ المطالب اللي عندها مشروعيتها، مطالب مشروعة واللي ما يمكنش إيلا ما التفتناش لهم ما يمكنش أننا نجحو هاذ عقود البرامج اللي احنا مراهنين على الغرف فيهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، السيد يوسف أيذي تفضل لكم الكلمة.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد كاتب الدولة على الجواب ديالكم.

مهم ما عبرتم عنه من انفتاحكم على معالجة عدد من الإشكالات اللي كيعانيو منها هاذ الموظفين، لكن اليوم كاين إشكال بنيوي، الإشكال البنيوي ما تحدثتم عنه من استقلال مالي وإداري ديال الغرف ديال الصناعة التقليدية هو استقلال أجوف، هذا استقلال أجوف ما فيه إمكانيات تنظيمية اللي كتعطي رؤساء الغرف يعني الآليات القانونية والناجعة لمعالجة الإشكالات المترتبة عن تدبير الموارد البشرية، ما عندوش تمويل ذاتي.

الميزانيات المرصدة لهاذ الغرف هي ميزانيات متواضعة ومتواضعة جدا، الشيء اللي ما كيحققش التوازن بين هاذ الاستقلال المالي والإداري اللي معطي للغرف والحاجيات المتنامية ديال الموظفين وديال الأطر، وأيضا ديال الصانع التقليدي بشكل عام، لأنه هاذ الغرف ما تحدثتم عنه في الجواب السابق حول الاقتصاد التضامني جزء كبير من هاذ الاقتصاد التضامني كتلعب فيه دور الغرف المهنية والموظفين ديال الغرف المهنية.

ثم بالنسبة لتدبير الحوار القطاعي مركزيا السيد الوزير، واسمحو لنا نسجلو أنه كاين سرعتين في هاذ الحوار هذا.

التدبير ديالكم للحوار المركزي فيما يخص المطالب ديال الموظفين ديال الإدارة المركزية ديال كتابة الدولة ماشي نفس الإيقاع اللي كيتم معالجة به الحوار مع الموظفين ديال الغرف المهنية، وهذا حيف، هذا حيف حقيقي السيد الوزير.

تحدثتو أنكم استقبلتو النقابات ديال الغرف المهنية، (la FDT[17]) جلسة واحدة ويتيمة واللي تقدمو فيها الإخوان بمجموعة ديال المطالب ومجموعة ديال التصورات، كنا نتمنى أن يعقبها جلسات أخرى مع الأطر ديال الوزارة باش هاذ المطالب يتم المعالجة ديالها ويتم التعاطي معها بشكل إيجابي اللي ممكن يتنفذ، يتنفذ، اللي فيه الصعوبة خصو يتأجل احنا منفتحون على الحوار الجدي، منفتحون على الحوار المسؤول، مقدرون للإمكانيات ديال بلادنا في الحوار أشنو قادرين ناخذو، أشنو ما قادرينش ناخذو.

لكن، اللي أساسي هو أنه تكون واحد الأجرأة ويكون واحد الالتزام في الزمن وفي المكان اللي يجعل من مؤسسة الحوار الاجتماعي والمؤسسة ديال الحوار القطاعي مؤسسة منتجة، السيد الوزير، ماشي مؤسسة ديال اللقاءات الموسمية واللقاءات الظرفية، بغيناه يكون حوار مؤسس، حوار فيه التزامات متبادلة واضحة، حوار اللي يخلق الأفق لهاذ الموظفين، لأنهم يستحقون أكثر من الوضع الحالي واللي نتمناو أنه تحملو فيه المسؤولية، السيد كاتب الدولة في القريب العاجل، ويفضي إلى إخراج النظام الأساسي.

بالمناسبة، اللي وضعتو مكتب الدراسات اللي تيتكلف بإعداد التصور، لكن ما كاينش نظام أساسي اللي ما كيتيقوش فيه المهنيين المعنيين به أولا وأخيرا، جميع القطاعات اليوم اللي فيها مراجعة ديال الأنظمة الأساسية النقابات الأكثر تمثيلية والموظفين هم المعنيين الأول والأخير به وكاين وكلمتهم فاصلة وحاسمة في هذا الموضوع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

[17] **F**édération **D**émocratique du **T**ravail.

السؤال الثامن والأخير في هذه الجلسة موضوعه "تثمين الموارد البشرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن تثمين الموارد البشرية، أسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار على هاذ الموضوع.

وأحيي كذلك السيد المستشار على الموضوع ديال مستخدمي الغرف ومستخدمي الغرف المهنية وكذلك الموظفين اليوم اللي تنعطيوهم الأهمية اللازمة.

هاذ الموارد البشرية هوما اللي مراهنين عليهم رغم القلة ديالهم، هاذ القطاع فيه 800 موظفة وموظف، رقم قليل جدا بالمقارنة مع حجم التحديات وحجم كذلك هاذ البرامج الكبرى وهاذ تيبذل واحد العمل جبار وتيشتغلو وتيقدمو خدمات جليلة لهاذ الوطن.

كاين.. اليوم عندي إشكالية ديال الناس اللي تيخرجو اليوم تقاعد كل سنة، بالمعدل ديال واحد 60 تيخرجو في هاذ السنوات يعني 24، 25، 26، 27 راه كاين غير المعدل ديال 60، 70 موظف اللي غادي يغادر.

في حين أنه عدد المناصب المالية اللي تتخصص للقطاع قليلة جدا، سنويا راه تتكون واحد 20، هاذ السنة درنا واحد المجهود باش أنه نوظفو تقريبا غادي يكون عندنا واحد 50 موظف جديد اللي غادي يلتحقو بالقطاع.

وكذلك عندنا اتفاقيات مع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية في إطار تعاقد مع الأطر اللي غتشتغل في الجانب ديال التواصل بالأمازيغية، غادي يكون عندنا تقريبا واحد 150، وغادي نعملو من أجل تمكين كتابة الدولة من هاذ الموارد.

فتحنا نقاش مع النقابات وكنشكر النقابة ديالكم والنقابات كلها اللي كاينة في القطاع، لأنها تتعمل معنا بواحد الشكل اللي هو بناء ويتقدمو واحد.. تيساعدونا باش أننا نرفعو من المستوى ديال هاذ الموظفين اللي تيستحقو كل خير وتعهدت لهم أنه أنا ما نبخلش بشي حاجة اللي هي ممكنة، لأنه تيستحقو وتيستحقو كل خير من خيرة الأطر ديال البلاد، استجبنا لواحد الشق اللي هو كبير في هاذ الجانب المتعلق بالمباريات بالترقية بالانتقالات بالمسألة ديال إعادة النظر في ذوك التعويضات على المحدودية ديالها، ولكن ما هو متاح كما قلت لك ما غاديش نبخلو عليهم في هاذ الجانب هذا.

باقي مطالب اللي تنشتغلو منكب عليها الإدارة والأطر ديال كتابة الدولة من أجل أنه نلقاو لها حلول وأننا نستاجبو للحد الأقصى من هاذ المطالب، باش نوفرو لهم التكوين المستمر، باش نوفرو لهم الفضاءات ديال التخييم، ديال الفضاءات اللي ممكن يستافدو منها في إطار الأعمال الاجتماعية، باش نوفرو لهم كذلك مجموعة من المرافق اللي بغاوها في المديريات الجهوية، من مقاصف، من مساجد، من كذلك العيادات التمريضية، هاذ الأمور كلها لإعادة النظر في السكن الوظيفي هو أنه يتجدد، فبالتالي كاين انكباب على الاستجابة لهاذ المطالب اللي هي مشروعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي لحسن.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا يسعنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلا أن نعبر عن قلقنا العميق إزاء الوضعية التي يعرفها تدبير الموارد البشرية وكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث نسجل النقص الحاد في عدد الموظفين، في قطاع يدبر الشؤون 2.5 مليون صانع وصانعة، ويساهم في الاقتصاد الوطني والحفاظ عن الهوية المغربية، فرغم رغبتكم المعلنة حول تثمين الموارد البشرية أو الرأسمال البشري بالقطاع إثر تقلدكم المسؤولية، نجد أن الواقع لا يرقى إلى مستوى التطلعات، بل يعكس استمرار سياسة التمييز والتضييق على ممارسة الحق النقابي من طرف بعض المسؤولين داخل القطاع، وعدم انتظام الحوار الاجتماعي القطاعي ومؤسساته.

السيد الوزير،

نتساءل عن الاستراتيجية الحقيقية التي تعتمدها وزارتكم لتثمين الموارد البشرية في ظل:

1- تفاعلكم الهامشي مع الملف المطلبي القطاعي المعروض عليكم مثلا: عدم تسوية وضعية حوالي 190 موظفا تجاه النظام الجماعي لمنح

الرواتب (l'RCAR[18])؛

2- ضعف التعويضات والتحفيزات مقارنة مع الأعباء التي يتحملها الموظفين؛

3- ضعف الخدمات الاجتماعية – راه ذكرتها السيد الوزير – المقدمة للموظفين رغم الميزانيات المرصودة لها دون أي استثمار يذكر في البنيات المخصصة لها، وعدم تدخلكم لإصلاح الاختلالات التي تعرفها جمعية الأعمال الاجتماعية؛

4- ضعف التكوين المستمر للموظفين - قولتي غادي يدار واحد المجهود - مزيان، رغم التحولات الحاصلة في هاذ المجال، التدبير الإداري والخدمات العمومية والمرفق العام؛

5- عدم وضوح المساطر المعتمدة في تدبير مجموعة من الملفات، ذكرت الانتقالات، التعيينات في هاذو.. ؛

6- الحيف الذي يطال أطر ومكوني مراكز التكوين المهني التابع للقطاع مقارنة مع نظرائهم بالقطاعات الأخرى؛

7- الاستمرار في العمل بنظام إداري متجاوز لا يعكس الأوراش والأدوار الجديدة، مما يخلق جوا من عدم الوضوح لدى الموظفات والموظفين ويؤثر سلبيا على مساراتهم المهنية؛

8- والأخطر من ذلك، السيد الوزير، أننا نشهد استنزافا حقيقيا للكفاءات، نتيجة غياب بيئة عمل مشجعة ومنصفة، مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة وعلى مردودية القطاع برمته.

[18] Régime Collectif d'Allocation de Retraite.

السيد الوزير،

إن تثمين الموارد البشرية لا يمكن أن يتم عبر الخطابات، بل يتطلب إجراءات عملية وملموسة تعتمد:

- أولا، مراجعة شاملة لطريقة ومنهجية تدبير الموارد البشرية بالقطاع، والمراجعة الشاملة للنظام الأساسي اللي ذكرت، السيد الوزير، لموظفي غرف الصناعة التقليدية؛

- إشراك النقابات وعلى رأسها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في صياغة السياسات المرتبطة بالموارد البشرية.

السيد الوزير،

في الأخير، الاستثمار في العنصر البشري ليس ترفا، بل هو الضمان الوحيد لاستدامة قطاع الصناعة التقليدية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمهنية.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

شكرا.

محضر الجلسة رقم 230

التاريخ: الثلاثاء 12 محرم 1447هـ (8 يوليوز 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة واثنتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة السادسة والخمسين صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة (مودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف الحكومة)؛

2- مشروع قانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة، والمودع بالأسبقية لدى مجلس المستشارين من طرف الحكومة؛

- مشروع قانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروعي القانون المدرجين في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية وللسيد وزير الصناعة والتجارة ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وللسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروعي القانون المسجلين في جدول أعمال مجلسنا لهذا اليوم.

إذن نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضلوا السيد الوزير.

السيد أمين التهراوي وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة أمامكم بمناسبة الجلسة العامة المخصصة للتصويت على مشروع قانون رقم 54.23 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بشأن التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة، وذلك بعد المصادقة عليه من طرف لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

يمثل هذا المشروع محطة مفصلية في مسار إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا، ويترجم الإرادة القوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما عبر عنها في العديد من خطبه السامية، فيما يتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وضمان الولوج العادل والمنصف للخدمات الصحية ذات جودة في إطار منظومة متكاملة أكثر نجاعة واستدامة.

ويأتي هذا النص القانوني من أجل تنزيل وتفعيل أحكام القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، ولا سيما المادة 15 التي تنص على اعتماد هيئة موحدة لتدبير أنظمة الحماية الاجتماعية، والمادة 18 التي تؤكد على مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة لضمان التنسيق والتكامل بين مختلف المكونات.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

لقد مر هذا المشروع بمسار تشريعي غني ومثمر تميز بروح عالية من التفاعل والتعاون، حيث تم تقديم 77 تعديلا من طرف السيدات والسادة المستشارين، مما يعكس حجم الاهتمام الذي يحظى به هذا النص وأهمية موضوعه.

وقد تفاعلت الحكومة مع هذه التعديلات في إطار حرصها على تجويد النص والارتقاء بمضامينه، في انسجام مع أهداف الإصلاح ومراميه.

وفي هذا السياق، فإن مشروع القانون المعروض على أنظاركم جاء بمجموعة من المقتضيات، أبرزها:

- توحيد تدبير أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، من خلال إسناد هذه المهمة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما يضمن الانسجام والفعالية والشفافية في التدبير؛

- إنهاء العمل بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة لهم، وتمديد سن استفادتهم إلى 30 سنة عوض 26 سنة كذوي حقوق مع المؤمنين؛

- تحقيق موائمة أحكام القانون رقم 65.00 وما يتطلبه اعتماد هيئة تدبير واحدة؛

- توضيح شروط الاستفادة من نظام الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك (AMO تضامن)؛

- ضمان استمرارية الحقوق المكتسبة لمؤمني القطاع العام وذويهم دون أي مساس؛

- التنصيص على إمكانية إسهام الهيئة المكلفة بالتدبير جزئيا أو كليا في تمويل الخدمات الوقائية والتوعية الصحية؛

- تأطير المرحلة الانتقالية للتعاضديات لضمان استقرار واستمرارية الخدمات في أفق بلورة نموذج تكميلي متكامل.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات المستشارين المحترمين،

إن هذا المشروع لا يعد مجرد تعديل قانوني جزئي، بل هو تحول استراتيجي كبير في مسار ترسيخ العدالة الاجتماعية والصحية ببلادنا، ويؤكد التزام الحكومة بمواصلة الإصلاح وفق رؤية واضحة تستند على قيم الإنصاف وحسن التدبير والنجاعة من أجل حماية كرامة المواطنات والمواطنين وتعزيز ثقتهم في المنظومة الصحية.

أجدد الشكر العميق للسيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية على التفاعل البناء ولجميع مكونات مجلسكم الموقر على اهتمامهم ومسؤوليتهم العالية، راجيا أن يحظى المشروع بثقتكم وتصويتكم لنواصل جميعا بناء منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض حديث يستجيب لمتطلبات العصر، مع اعتماد هيئة موحدة ومستدامة تكرس خدمتها للمواطنات والمواطنين.

وشكرا لكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

السيد المقرر، السيد الرئيس.

مع العلم أنه وزع ورقيا وإلكترونيا، ولكن يجب قراءة التقرير.

إذن ننتظر السيدة المستشارة.

نبداو بالمداخلات على أساس أنه يمكن قراءة التقرير ضمن المداخلات.

إذن الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 8 دقائق.

السيد الرئيس.. باسم الأغلبية، السيد الرئيس، تفضلوا.

<u>المستشار السيد محمد البكوري:</u>

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدين الوزيرين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية من أجل المساهمة في هذه الجلسة الهامة المتعلقة بالمصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة.

وهو مشروع من الأهمية بمكان، حيث يندرج في إطار الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية لبلادنا باعتبارها أساس نجاح الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية للمواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس المحترم،

يهدف المشروع الذي بين أيدينا إلى اعتماد هيئة تدبير موحدة لأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تطبيقا لمقتضيات المادة 15 من القانون الإطار رقم 09.21 التي نصت على اعتماد هيئة موحدة لتدبير هذه الأنظمة.

وسيتم بموجب مشروع هذا القانون إسناد مهمة تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالقطاع العام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، أي إضافة أعباء ومسؤولية جديدة على الموارد البشرية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ونحن على يقين تام بأن هذه الثقة الجديدة في حق هذا الصندوق في محلها، وهي مبنية على نتائج تراكمات ونجاحات لعقود من الزمن سجلها أطر وكفاءات هذا الصندوق حتى اليوم.

لذلك، لا يسعنا في فرق الأغلبية بهذه المناسبة سوى التنويه والإشادة بالمجهودات التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتعبير عن ارتياحنا لحجم الكفاءات البشرية التي يتوفر عليها هذا الصندوق، وتقديرنا العالي لحجم الضغط والعمل اليومي الذي يقومون به والذي يهم حقوق ملايين الأجراء وملايين الملفات الاجتماعية لعائلات الأجراء، وبفضل خبرتهم التي تراكمت لأزيد من 60 سنة في مجال الانكباب على الحقوق والتعويضات الاجتماعية للأجراء، يجعلنا على يقين تام بأنهم سينجحون في هذا الإصلاح الذي بين أيدينا، بل سيسهمون في ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية كما يرتضيها جلالة الملك حفظه الله ونصره لكافة شعبه الوفي.

لقد تميزت جلسات اللجنة التي عقدت في حضور السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية بكثافة الأسئلة وتعدد الملاحظات، سواء منها التقنية المرتبطة بصياغة النص أو تلك المرتبطة بالأثر المتوقع لهذا الدمج على الوضعيات القانونية والإدارية للمستخدمين، وكذا على المنخرطين والمستفيدين من خدمات التأمين الإجباري عن المرض.

وقد تفاعل السيد الوزير مشكورا مع هذه التساؤلات بتقديم توضيحات نعتبرها داخل فرق الأغلبية إيجابية، خصوصا ما يتعلق بالضمانات المقدمة للحفاظ على وضعية المستخدمين، والتأكيد على عدم المساس بحقوق المستفيدين، وفتح ورش مراجعة التعريفة المرجعية.

ومن هذا المنطلق، فإننا في فرق الأغلبية نقدر أن هذا المشروع يسير في اتجاه ترشيد تدبير أنظمة التأمين الاجباري عن المرض من خلال التوحيد المؤسسي لمهام التدبير داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما يحقق الانسجام في السياسات العمومية الصحية ويرفع من نجاعة الانفاق العمومي، ويوفر قاعدة بيانات وطنية موحدة تتيح الاستهداف الأمثل للفئات، والاستجابة الفورية للحاجيات الصحية المتنامية.

لكن، السيد الرئيس، لا يمكن لهذا الطموح المشروع أن يغلب على التحديات المطروحة دون تقدير موضوعي لكلفة الانتقال من نموذج إلى آخر، ودون ضمانات تشريعية وتنظيمية كافية لحماية الحقوق المكتسبة، خاصة أن مؤسسة (CNOPS[1]) ليست مجرد إدارة، بل تجربة مؤسساتية راكمت مهنية في التكفل وخصوصيات في التعامل مع فئات من المواطنين العموميين.

ومن موقعنا كفرق الأغلبية، نعبر عن دعمنا لهذا الورش، لكننا في المقابل نؤكد أن حماية المكتسبات حق دستوري لا يخضع لمنطق التدبير المالي أو التوحيد الإداري، بل هو التزام سياسي وأخلاقي، لا سيما فيما يخص نسب التغطية المرتفعة التي كانت تقدمها (CNOPS) خاصة في الأمراض المزمنة والمكلفة، والتكفل بنسب 100% بعدد من الأدوية والعلاجات.

ثانيا، هناك اختلافات هيكلية بين نظامي (CNOPS) و(CNSS[2])، سواء على مستوى نسب الاقتطاع أو التغطية أو آلية المعالجة، مما يفرض انتقالا تدريجيا يراعي هذه الخصوصيات ويضع خطة متكاملة لتوحيد النظم المرجعية والتعريفات الطبية، وتعميم الجودة، وليس توحيد الخدمات فقط.

ثالثا، نثير الانتباه إلى أن دمج المؤسستين قد يؤدي إلى ضغط إضافي على بنية (CNSS) التي تعاني أصلا من اختلالات بنيوية، وإذا لم يتم اتخاذ تدابير استباقية قد تنتقل الأزمة من (CNSS) إلى(CNOPS) ، بدل أن يكون الدمج فرصة لحل الإشكالات بشكل هيكلي.

رابعا، نطالب الحكومة بـ:

- وضع ميثاق انتقالي واضح، يشمل صيانة الوضعية الإدارية والمالية لكافة المستخدمين والمتعاقدين المنتمين لـ (CNOPS)؛

- حماية جمعية الأعمال الاجتماعية التابعة لها وضمان تمويلها واستمرارية خدماتها؛

- التنصيص على الحفاظ على الذاكرة المؤسساتية لـ (CNOPS) بما يشمل أرشيفها وخصوصية علاقتها مع المنخرطين.

خامسا، لم نتوصل لحدود اليوم إلى دراسة أثر واضحة تبين التداعيات المالية والإدارية والاجتماعية لهذا الدمج، وبالسيناريوهات المعتمدة لتدبير المخاطر المحتملة، وهو ما لا ينسجم مع متطلبات الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

في سياق متصل، نعتبر أن حذف نظام التأمين الخاص بالطلبة، يثير أكثر من تساؤل، خاصة أن هذه الفئة تعاني أصلا من الهشاشة وغياب بدائل واضحة، قد يضاعف من الهشاشة الصحية والاجتماعية، خصوصا بالنسبة للطلبة المنحدرين من أسر بدون تغطية صحية.

ونحن في فرق الأغلبية، نعتبر أن دمج صندوقين لن ينجح إلا إذا كان مصحوبا بإصلاح هيكلي شامل للمنظومة الصحية على مستوى جودة الخدمات وتحفيز الموارد البشرية، وتوزيع عادل للبنيات الصحية.

ولهذا، نجدد التأكيد على:

- ضرورة الإسراع بإخراج الخريطة الصحية الوطنية لضمان التوازن الجهوي؛

- فتح ورش مراجعة التعريفة المرجعية وفق مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار مصلحة المواطن والمؤمن والصندوق؛

- تعزيز أدوار الهيئة العليا للصحة في الضبط والتقييم المستقل لجودة الخدمات؛

- حماية المعطيات الصحية للمؤمنين، وتكريس الحق في المعلومة.

وفي الختام، السيد الرئيس، فإننا في فرق الأغلبية، إذ نعلن تصويتنا الإيجابي على مشروع هذا القانون، نعتبره خطوة لضمان مسار تتطلب المتابعة والمسائلة والاشراك الواسع من أجل إنجاح ورش الحماية الاجتماعية بما يخدم كرامة المواطن واستقرار المنظومة واستدامة التغطية، في احترام تام لمبادئ التدرج والانصاف والحكامة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين، تحت ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، باسم فرق الأغلبية.

إذن أعطي الكلمة لمقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية

[1] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale.

[2] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

السيدة المستشارة هند غزالي.

المستشارة السيدة هند الغزالي مقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول مشروع قانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة، كما أحيل على اللجنة يوم الاثنين 2 دجنبر 2024.

تدارست اللجنة هذا المشروع قانون تحت رئاسة السيد عبد الرحمان الدريسي رئيس اللجنة خلال 4 اجتماعات، وبحضور السيد أمين التهراوي وزير الصحة والحماية الاجتماعية الذي قدم عرضا أمام اللجنة، قدم من خلاله الإطار المرجعي لمشروع القانون والذي ينبني على أساس التوجيهات الملكية السامية، والتي تؤكد على القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية، طبقا لأفضل المعايير، وفي تكامل بين القطاعين العام والخاص، وإضافة إلى ما جاءت به مقتضيات قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، ولا سيما أحكام المادتين 15 و 18 منه.

أما بخصوص الأهداف والمضامين الأساسية لهذا المشروع قانون، فقد أوضح السيد الوزير أنها تتبلور حول الآتي:

أولا: إسناد مهمة تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالقطاع العام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتصبح بذلك أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض مدبرة من قبل هيئة واحدة؛

ثانيا: نسخ أحكام القانون رقم 116.12 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة؛

ثالثا: توضيح شروط الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت المناقشة العامة لهذا المشروع قانون مناسبة عبر من خلالها السيدات والسادة المستشارون المحترمون على أهمية مقتضياته، والتي تندرج في إطار الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية باعتبارها أساسا لنجاح الورش الملكي الشامل المتعلق بالحماية الاجتماعية.

كما ترمي أيضا إلى اعتماد هيئة تدبير موحدة لأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لتصبح بذلك أنظمة التأمين الأساسي عن المرض مدبرة من قبل هيئة واحدة.

وبالرغم من الضمانات القانونية التي تضمنها هذا المشروع قانون والمتعلقة بالحفاظ على مكتسبات وحقوق المؤمنين والمستخدمين المرسمين والمتدربين والمتعاقدين المزاولين لمهامهم بالصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS)، فقد أثار هذا المشروع قانون عدة تخوفات ومجموعة من الانتقادات وردود فعل سلبية من طرف التعاضديات والنقابات والمؤمنين بشأن مقتضياته وكيفية دخوله حيز التنفيذ.

وبالتالي تم التأكيد على أن أي مقاربة بدمج هذين النظامين لا بد أن تتم في إطار مقاربة تشاركية موسعة مع مختلف المتدخلين، تماشيا مع ما جاء في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة لسنة 2020.

وفي نفس السياق، تمت الدعوة إلى التريث والحوار في اتخاذ مثل هذه القرارات وليس التسرع، تفاديا لأي احتقان اجتماعي جديد، لا سيما أن عدد المستفيدين من خدمات (CNOPS) يعد بالملايين، إضافة إلى وجود تعبئة واسعة للنقابات ولمختلف فئات وشرائح الطبقة العاملة ضد هذا المشروع قانون.

ونظرا لأهمية المقتضيات التي جاء بها هذا المشروع قانون، سجل السيدات والسادة المستشارون عدة اقتراحات ومطالب ومواقف يمكن إجمالها في النقط التالية:

- فتح نقاش عمومي حقيقي حول هذا النص القانوني المهم مع نهج مقاربة تواصلية شفافة مع المعنيين، سواء كانوا مستخدمين أو منخرطين؛

- المحافظة على التفويض الممنوح للتعاضديات المتمثلة في استقبال ملفات الانخراط للموظفين والإبقاء على تكليفها بالقطاع التكميلي من خلال نظام (ESQUIF) على اعتبار أن التعاضديات كانت سباقة للتغطية الصحية الإجبارية للموظفين، زيادة على أن العمل التعاضدي يعد رافعة من رافعات التماسك الاجتماعي والتكافلي؛

- إعادة النظر في التعريفة المرجعية التي لم تراجع منذ سنة 2006؛

- غياب رؤية استراتيجية شاملة، إذ أن دمج مؤسستين بحجم (CNSS, CNOPS) يتطلب رؤية استراتيجية واضحة، تتجاوز البعد الإداري والتقني إلى معالجة جوهر المشكلات التي تواجه منظومة الحماية الاجتماعية.

ويظهر أن هذا القرار جاء متسرعًا ودون إعداد شامل يضمن تفادي

التعقيدات التقنية والإدارية التي قد تُضعف فعالية النظام الجديد، كما أن هناك غيابا لدراسة جدوى تفصيلية تبين تأثير هذا الدمج على المستفيدين، وعلى الموارد البشرية والبنية التحتية لكلتا المؤسستين؛

- تأخير معالجة الملفات، نظرا لأن الزيادة المتوقعة في عدد المستفيدين دون تعزيز البنية التحتية والموارد البشرية قد تؤدي إلى تراكم الملفات وتأخير الاستفادة من الخدمات الصحية؛

- (CNSS) تعاني أصلاً من اختلالات مالية هيكلية، والدمج مع (CNOPS) سيزيد من الأعباء على هذا الصندوق، مما يهدد استدامة نظام الحماية الاجتماعية، إضافة إلى غياب رؤية تمويلية مستدامة لتغطية الاحتياجات المتزايدة، مما قد يؤدي إلى عجز مالي مستقبلي يعصف بكل الجهود المبذولة؛

- وجود تحديات مالية قد تشكل عائقا أمام نجاح هذا الإدماج، إذ سجل (CNOPS) عجزا ماليا بلغ 1.28 مليار درهم سنة 2023، وأشارت الدراسات إلى احتمال نفاذها بحلول 2027 إن لم تتخذ إجراءات إصلاحية، وتم التساؤل عما إذا كان هذا الدمج يعتبر إجراء إصلاحيا لتفادي إفلاس (CNOPS)، وإن كان يشكل هذا الإدماج في ظل العجز المالي (CNOPS) عبئا على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى استدامته؛

- إحداث هيئة موحدة لأنظمة الحماية الاجتماعية لا يتماشى مع ما جاء في إطار محضر أبريل 2024 المتعلق بالحوار الاجتماعي، والذي أكد على أن إصلاح نظام التقاعد عبر إرساء منظومة للتعاقد في شكل قطبين عام وخاص يتم التوافق عليها عبر منهجية تشاركية، وهو ما لا يتجه في مسار إحداث هيئة موحدة لأنظمة الحماية الاجتماعية؛

- كيفية ضمان انتقال سلس لتدبير اختصاصات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون التأثير على جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، والآليات الكفيلة بتفعيل التنسيق مع الجمعيات التعاضدية وضمان استمرارية الخدمات خلال الفترة الانتقالية، وضمان حقوق ومكتسبات الطلبة، خاصة الذين لا يتوفرون على الوالدين، وتم الإلحاح على ضرورة إخراج خريطة صحية حتى تستفيد جل المناطق والجهات من الاستثمارات الصحية، إذ في غياب الخريطة الصحية يصعب معرفة المناطق المحتاجة للاستثمارات في القطاع الصحي.

وتمت الدعوة إلى قيام الحكومة بحملات تحسيسية وإعلامية للتعريف بعملية دمج الصندوقين (CNSS وCNOPS) للمعنيين، مع اعتبار أن الحكومة كانت مقصرة في الجانب الإعلامي والتواصلي المتعلق بتنزيل مقتضيات هذا المشروع قانون.

وفي سياق جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، نوه السيد الوزير بالنقاش الثاقب الذي ساد أطوار مناقشة هذا المشروع القانون وبالاقتراحات والملاحظات القيمة التي أبداها السيدات والسادة المستشارين، معربا عن انفتاحه على الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تقدم قطاع الصحة، لأنه قطاع حيوي وهام يستوجب تضافر مختلف المجهودات الجماعية لكافة المتدخلين.

وأوضح أن مشروع القانون يقوم على أساس ركيزتين أساسيتين: الركيزة الأولى ترمي إلى توحيد آليات التدبير بهدف تنزيل الرؤية الملكية السامية، ومن أجل تحقيق النجاعة في التدبير واستدامة الصناديق، خاصة مع الرهانات الحالية المرتبطة بتعميم الصناديق، علما أن عدد منخرطي (CNSS) يناهز 24 مليون، أما المؤمنين في إطار (CNOPS) فيبلغ عددهم 3.1 مليون منخرط.

وأكد على أن الركيزة الثانية تقوم على أساس عدم المساس بأي فئة من فئات المستفيدين سواء الموظفين، أو المنخرطين، أو الطلبة، أو غيرهم.

كما أن عملية الانتقال من (CNOPS) إلى (CNSS) لن تمس - حسب قول السيد الوزير- بأي حق من حقوق المؤمنين.

أما بخصوص التعريفة المرجعية، أبرز أنه لم يتم مراجعتها منذ سنوات، وأشار أنه قد تم فتح ورش بشأنها، كما يوجد مقترح الآن لإعادة النظر في التعريفة المرجعية، وسيكون الإجراء المتعلق بها يتم بصفة تدريجية، وهو عمل تقني سيتم الاشتغال عليه، كما أن الهيئة العليا للصحة ستتطرق إلى إعادة النظر في التعريفة المرجعية خلال الأسابيع القادمة.

وخلال الاجتماع المخصص للتصويت على التعديلات المقدمة من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية، ومن طرف المستشاران البرلمانيان خالد السطي ولبنى علوي، وعلى مواد مشروع القانون مادة، مادة، وعلى مشروع القانون برمته، قبلت الحكومة 5 تعديلات مقترحة، في حين رفضت باقي التعديلات، مما دفع بأصحابها إما لسحبها أو التشبث بها، ليتم عرضها بعد ذلك على تصويت اللجنة.

وللإشارة، فقد عرضت بعض التعديلات المتشبث بها من طرف مقدميها على مسطرة التصويت، حيث تعادلت الأصوات بشأنها، ويتعلق الأمر بثلاث (3) تعديلات همت المواد التالية: المادة 6 والمادة 6 المكررة (مادة إضافية) والمادة 12، إذ سيتم تطبيق مقتضيات المادة 181 من النظام الداخلي بخصوصها.

وفي الختام، وافقت اللجنة على مشروع قانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة مادة، مادة وعلى مشروع القانون برمته معدلا وفق النتيجة التالية:

المو افقون= 07؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نقطة نظام في إطار التسيير، السيد الرئيس؟

المستشار السيد نور الدين سليك: (في إطار نقطة نظام)

المضمون، في إطار التقرير.

السيد رئيس الجلسة:

إيلا كان جواب على التقرير، راه عندكم المناسبة باش يمكن لكم أنكم تدخلو في إطار..

المستشار السيد نور الدين سليك: (نقطة نظام)

ماشي جواب على التقرير، ماشي جواب على التقرير.

أولا، كنطلب الكلمة، والسيد الرئيس اعطاني الكلمة ولا، لا.

أولا، هذا تقرير اللي غيصبح تقرير رسمي، واللي غيولي مرجع، واللي فيها مجموعة من الأحكام جاهزة في حق (CNSS) وفي حق مؤسسات اللي هي قائمة الذات، كنت أود باش نسمع، أولا، تنحيي الإخوان اللي هيأو التقرير، تنحيي اللجنة والرئيس نتاعها والإخوان، ولكن غادي يصبح رسمي، اللي غادي تصبح فيه أحكام لا أعتبرها جاهزة وغير منصفة في حق مؤسسات (tel que)، (tel que CNSS) مجموعة من المؤسسات اللي كنت أود أن أسمع بأن مكون من المكونات قال هاذ الموقف، وله الحق باش الموقف نتاعو يتعكس فالتقرير.

ولكن أن يصبح التقرير مرجعي، رسمي، ونتبناوه كمؤسسة تشريعية تيعطي أحكام جاهزة في حق مؤسسات لغير أحكام غير صحيحة.

فلهذا، نحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نطالب بإعادة صياغة التقرير ليأخذ بعين الاعتبار كل المكونات، ولكي يكون منصفا حتى في حق المؤسسات نتاعنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

التقرير هو يعكس المناقشة اللي كتوقع داخل اللجنة، ولكن إذا كانت ملاحظات بالنسبة للفرق فيما يخص هذا التقرير، راه كاينة المناسبة في إطار المناقشة لتصحيح الأمر فهاذ الإطار هذا.

إذن، نمر إلى.. الكلمة للفريق الحركي في حدود 4 دقائق و30 ثانية.

تفضلوا، السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة هذا المشروع الهام، من زاوية المعارضة الحركية البناءة والمسؤولة التي تنتصر دائما لمصلحة الوطن والمواطنين بعيدا عن المواقع العابرة.

السيد الرئيس المحترم،

من باب الواقعية والموضوعية التي تميز مواقفنا دائما، لا بد أن نثمن في مستهل مداخلتنا الدينامية الإصلاحية التي يعرفها القطاع الصحي، بفضل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، دينامية تعكسها الأوراش المهيكلة المفتوحة في القطاع، على رأسها الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية والإصلاحات المؤسساتية بمرجعيتها التشريعية المرتبطة بها التي تتوخى تجويد حكامة المؤسسات وتحسين مردوديتها.

وفي نفس السياق والنسق الإصلاحي العام والهام، جاء هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشته اليوم ليسند مهمة تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام المدبر حاليا من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS).

السيد الرئيس المحترم،

تفاعلا مع نبض الشارع واستحضارا للجدل الذي أثاره هذا المشروع قبل عرضه على مسطرة التشريع، نتطلع في الفريق الحركي إلى العمل على الحفاظ على مكتسبات وحقوق المؤمنين لدى (CNOPS) والموظفين والمستخدمين المرسمين والمتدربين والمتعاقدين المزاولين لمهامهم بالصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) بعد دمج المؤسستين، كأحد أهم التحديات التي تواجه الحكومة، من خلالكم السيد الوزير المحترم، في تنزيل هذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

صلة بما سبق، نسجل في الفريق الحركي بعض التخوفات والتحديات والإكراهات التي لا شك ستعقد عملية دمج الصندوقين، وهي كالتالي:

- تفاوت وتباين واختلاف الأنظمة: لكل صندوق نظام مختلف من حيث معدل الاشتراكات والاقتطاعات والفوائد ونسب التغطيات والتعويضات، مما سيطرح إشكالية حقيقية أثناء تنزيل هذا المشروع؛

- نسجل كذلك وجود تحديات مالية قد تشكل عائقا أمام نجاح هذا الإدماج، إذ عرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

(CNOPS) عجزا ماليا بلغ 1.28 مليار درهم سنة 2023، وأكدت بعض الدراسات نفاذ احتياطاته بحلول سنة 2027، لذا نتساءل: ألم يشكل هذا الإدماج في ظل العجز المالي لـ (CNOPS) عبئا على مالية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ ألم يؤثر على استدامته؟

- نسجل كذلك بعض التحديات التقنية والعملية المرتبطة بصعوبة إدارة ومعالجة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للكم الهائل من ملفات المؤمنين بعد دمج الصندوقين، مما سينعكس على خدمات الصندوق وسينجم عنه تأخر في معالجة الملفات واسترجاع المؤمنين لتعويضاتهم.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص إلغاء نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالطلبة، نسجل في الفريق الحركي إيجابا قيام الحكومة بتقديم بديل تشريعي من خلال هذا النص، يمنح الطلبة إمكانية الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض باعتبارهم من ذوي الحقوق، ورافق المشرع ذلك بإجراءات مواكبة على غرار تمديد استفادتهم كأبناء غير متزوجين يتابعون دراستهم في مؤسسات التعليم العالي أو التكوين المهني إلى غاية 30 سنة عوض 26 في الوضعية السابقة، أو باعتبارهم من الفئات أو الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، لذا تتحمل الدولة المساهمة السنوية لضمان استفادتهم بصفة انتقالية من التغطية الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

قناعتنا راسخة في الفريق الحركي أن نجاح الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية المرتبطة بها في تحقيق أهدافها المسطرة، رهين بتأهيل حقيقي للمؤسسات الاستشفائية بمختلف درجاتها وأصنافها من مراكز صحية للقرب ومستشفيات إقليمية ومستشفيات جهوية ومراكز استشفائية جامعية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في حدود 3 دقائق و45 ثانية.

تفضلوا السيد الرئيس.

السي يوسف.

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيد رئيس الجلسة:

أعتذر السيد الرئيس، الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا، السي يوسف.

المستشار السيد يوسف أيذي:

.. باسم الأغلبية والإخوة في الاتحاد العام للشغالين في المغرب، الفريق منتمي للأغلبية.

السيد رئيس الجلسة:

هذا هو اللي كاين، ولكن كذلك نعطيهم الكلمة إذا رغبوا في ذلك.

المستشار السيد يوسف أيذي:

لا، غير باش نكونو متفقين وصافي.

باش نهار آخر..

السيد رئيس الجلسة:

هذا هو.

ولكن ماشي مشكل.

الكلمة للفريق الاتحاد للشغالين بالمغرب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لنا عظيم الشرف في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب المساهمة في المناقشة والتصويت على القانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض في هذه الجلسة التشريعية.

نعتز بما وصلت إليه بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في مجال الحماية الاجتماعية بمختلف أبعادها، والتي تعتبر إحدى المداخل الأساسية للنهوض بالعنصر البشري باعتباره حلقة أساسية في التنمية وبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية.

كما عبرنا عن ذلك في العديد من المناسبات، نجدد تقديرنا للعمل الكبير والمتواصل الذي قامت به ولازالت تقوم به وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في مسار تنزيل الورش الملكي الكبير، المتعلق بالحماية الاجتماعية، وهو ما يعكسه العدد الكبير من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تم إخراجها، منذ أن أعلن جلالة الملك نصره الله عن إطلاق هذا المشروع.

كما نشيد بالجهود المبذولة من أجل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية عبر الأوراش الإصلاحية التي تمت مباشرتها من أجل تطوير هذه المنظومة، وجعلها تساير مختلف التحولات التي يعرفها قطاع الصحة.

نؤكد على أهمية المجهودات الكبيرة كذلك التي تم بذلها لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية وفق الجدولة الزمنية المحددة في قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

إن مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته والتصويت عليه اليوم، يأتي في سياق إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية الذي أعلن عنه جلالة الملك، والذي نجد من بين أهم دعائمه تحقيق شمولية التغطية الصحية لجميع المواطنات والمواطنين.

إن مشروع هاذ القانون يشكل في أساسه حلقة جديدة من حلقات تنزيل قانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وخاصة ما ورد في مادته 15 التي تنص على ضرورة تعزيز حكامة الأنظمة الحماية الاجتماعية في بلادنا عبر تدبيرها من طرف جهة واحدة.

إن أحد المداخل الجوهرية للإصلاح والذي نتقاسم معكم الوعي بأهميتها هو تكريس الحكامة المؤسساتية والتدبيرية في مجال الحماية الاجتماعية، لأنه مهما وفرنا من إمكانيات ستظل على أهميتها مجهودات عديمة الجدوى إذ لم تصاحب بالإجراءات والتدابير اللازمة لتوطيد دعائم حكامة منظومة الحماية الاجتماعية، عبر وضع إطار لها يضمن التقائية أنظمة الحماية الاجتماعية ببلادنا، في إطار هيكل موحد يسهل تتبع الخدمات والإجراءات ويعزز الرقابة على الموارد البشرية ويحدد القواعد والأنظمة ويضمن الفعالية والشفافية.

وفي هذا الإطار نثمن كل الخطوات الهادفة إلى تعزيز الحكامة في هذا المجال.

نسجل كذلك بكل أسف ضعف الحماية الاجتماعية التي لازالت تطبع سوق الشغل ببلادنا، خاصة في القطاع الخاص، فأوجه القصور تبدو واضحة مما ينطوي على مخاطر كبيرة ويجعل أعدادا مهمة من المواطنين، أغلبهم العاملين بالقطاع غير المنظم، لا يستفيدون من أية تغطية أو يستفيدون من خدمات محدودة.

فحسب إحصائيات أوردتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ضمن حصيلتها لسنة 2023، فإن عدد أجراء القطاع الخاص النشيطين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى غاية 31 دجنبر 2023 لم يتجاوز 3.6 مليون شخص.

ووفقنا الله جميعا لما فيه الخير والمصلحة لبلادنا، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، كذلك في حدود 3 دقائق و45 ثانية.

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس، راك اعطيتي التوقيت للأغلبية بما فيه الحصة المخصصة لفريق الاتحاد العام، واعطيتي لفريق الاتحاد العام 4 دقائق.

بغض النظر احنا غير تنبيه السيد الرئيس لأنه اللي أغلبية راه أغلبية، واللي عبر على انتسابه لفرق الأغلبية أو فرق المعارضة خصو يكون فالمستوى ديال المسؤولية السياسية المترتبة على هاذ الاختيار.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، لحظة لأنه فريق التجمع الوطني للأحرار: 8 دقائق؛

فريق الأصالة والمعاصرة: 6 دقائق؛

الفريق الاستقلالي: 5 دقائق و30 ثانية؛

والفريق ديال الاتحاد العام للشغالين: 3 دقائق و45 ثانية.

السيد الرئيس فاش تكلم باسم الأغلبية فقط 8 دقائق.

إذن إيلا احتسبنا فهاذ الإطار هذا..

المستشار السيد يوسف أيذي:

سجلنا موقف فقط لأن حتى ذيك 4 دقائق ما غناخذهاش لأنني غنقدم المداخلة ديالنا مكتوبة، فقط عندي ملاحظة.

هو أنه ملي استمعنا لمختلف المداخلات وأنا ماشي كناقش المداخلات ديال الفرق المحترمة، فقط يبدو على أنه كاين إجماع على تقييم هاذ المشروع دالقانون وكاين تخوف جماعي من المآل ديال الحقوق مكتسبة ديال الأجراء، واحنا فالفريق الاشتراكي كنتساءلو شنو الحكومة كانت غتخسر لو أنها استحضرت المقاربة التشاركية؟ فتحت حوار مع الفرقاء الاجتماعيين ومع النقابات، خاصة وأن المشروع فالمضمون ديالو ما فيهش تكلفة، نتفهمو إيلا كان المشروع فيه تكلفة مالية غتثقل المالية العمومية وغتفرض التزامات مالية على الحكومة، نتفهمو، ولكن الحكومة رفضات تفتح حوار مع الفرقاء الاجتماعيين

فهاذ الشأن اللي كيهمهم بشكل كبير وكيهم الوظيفة العمومية كاملة، علاش؟ ما عرفناش.

المنطلقات اللي جات فالمداخلات ديال الإخوة فالأغلبية، احنا فالفريق الاشتراكي نتقاسمها معهم جملة وتفصيلا، ما كنختلفوش فالمنطلقات اللي منطلقين منها وهي نفس المنطلقات اللي عندنا في قراءتنا لهذا المشروع.

وكنتساءلو اليوم حول المآل ديال القطاع التعاضدي في البلاد، القطاع التعاضدي اللي كان هو الوحيد الذي يوفر تغطية صحية للموظف العمومي فواحد الفترة من التاريخ ديال بلادنا، اليوم يراد الإجهاز عليه، من حقنا نتساءلو، من حقنا يكون عندنا جواب، لأنه فالمحصلة كنلقاو راسنا محاصرين كاملين وجزء كبير منا اللي غادي يصوت لفائدة هاذ المشروع فقط من باب الالتزام والثقة فالمشروع الكبير اللي كيقودو جلالة الملك.

ولذلك، احنا نؤكد على أنه هاذ المشروع افتقد للمقاربة التشاركية، وننبه إلى ما يحتمله المشروع من إجهاز على القطاع التعاضدي بتراكماته ومكتسباته اللي حققها للأجراء، وبالتالي احنا في الفريق الاشتراكي نمتنع عن التصويت على هاذ مشروع القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

مع العلم أنه الزمن المخصص لكل فريق راه هو يعني يحتسب في ندوة الرؤساء.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 3 دقائق، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

سيوزع.

السيد رئيس الجلسة:

إذن وزع.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود ثلاث (3) دقائق.

السيد الرئيس.

المستشار السيد ميلود معصيد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أولا نبغي نقول بأنه نحن أمام ورش ملكي المحددات ديالو هي الإصلاح، وكيوقع لنا مرارا اختلاف في التنزيل مع الحكومة.

فهاذ المشروع هذا يسمح لي الرئيس والسادة المستشارين المحترمين باش نعطي واحد الكرونولوجيا تاريخية متعلقة بعلاقتنا بهاذ الموضوع في الاتحاد المغربي للشغل.

في فبراير 2024 بدات الدراسات الأولية ديال هاذ المشروع كتخرج من وزارة المالية بسرية تامة، كيطبخو واحد المشروع ديال ما يسمى بالدمج ما بين (la CNOPS) و (la CNSS).

قيادة الإتحاد المغربي للشغل ما بقاتش مكتوفة الأيدي فهاذ المدة هاذي، فقامت بتعبئة داخل صفوف المستخدمين ديال (la CNOPS) والمكونات ديال التعاضد والمستخدمين والأطر ديال التعاضديات بمراسلة الجهات المعنية بالتعبئة الشاملة للتصدي لهاذ المشروع.

وكنتكلم على مشروع أولي، مشروع أولي اللي رفضناه ملي سمعنا أن الحكومة فعيد الميلود، إيلا عقلتو، كانت 4 أيام، برمجتو واحد الخميس 19 شتنبر 2024، نهار ثاني العيد احنايا تعبأت القيادة ديال الاتحاد المغربي للشغل اللي كنتمي لها، ودارت بلاغ ناري ضد الحكومة تستنكر تمرير لهاذ المشروع اللي كيجهز على مجموعة ديال المكتسبات بشكل أحادي بدون الرجوع إلى طاولة الحوار.

نهار الأربعاء 18 شتنبر، تم تقديم مذكرة تفصيلية للسيد رئيس الحكومة، ونهار الخميس خرج الناطق الرسمي باسم الحكومة يؤجل هاذ المشروع اللي هو هذا، اللي خرج من الأمانة العامة للحكومة نهار 29 شتنبر.

إذن الاتحاد المغربي للشغل فهاذ المسار دار مساطر، ترافع، عبأ، من أجل إيقاف واحد المشروع اللي كانت فيه إجهازات، وتجاوزات خطيرة كانت كتمس المستخدمين والتعاضد والمكاسب ديال المؤمنين، من بعد هاذ التأجيل بركنا احنا كقيادة ديال الاتحاد المغربي للشغل مع الحكومة ودرنا مشروع آخر، هو هذا، اللي فيه تحسينات وتجويدات وشدينا التخوفات وردينها ضمانات داخل هاذ المشروع الجديد، كانت فيها 4 ديال المحاور هو:

أولا، هاذ التخوفات ديال المؤمنين وديال ذوي الحقوق ديالهم، تم الاتفاق مع الحكومة، وراه عندنا محاضر احنا موقعة مع الحكومة كتقول بأنه المكتسبات على مستوى الاشتراك، ولا على مستوى التعويضات ما غتمش، وملي كنقولو الدمج الإخوان ديالي، غنعبر على واحد القضية، ما غيكونش دمج غيكون إلحاق ديال النظام، (la CNSS) كتدبر مجموعة ديال الأنظمة وهاذ النظام اللي هو التغطية الصحية الإجبارية ديال الموظفين غادي يجي لـ (la CNSS) ولا غيديبرو هوما المستخدمين والأطر ديال.(la CNOPS)

وهنا غنجي للمستخدمين والأطر ديال (la CNOPS)، كان في المشروع الأول كان بالضرورة خصهم يديرو واحد الطلب ديال الإلحاق بـ

(la CNSS)، وهذا خلى ارتباك واحتقان داخل صفوف المستخدمين في (la CNOPS)، في الحوار مع الوزارة ثبتنا واحد البند كيقول بأنه ينقل بقوة القانون المستخدمين والأطر إلى (la CNSS) مع الحفاظ على المكتسبات ومسارهم المهني واستقرارهم، بمعنى موظف اليوم في (la CNOPS) رئيس مصلحة ولا رئيس قسم غادي يبقى في بلاصتو، هاذي عندنا ضمانات أخرى، وبالتالي خلات ارتياح في صفوف المستخدمين والأطر.

التعاضد اللي هو مكون أساسي وقدم خدمات جليلة فهاذ البلاد، كانو غادي يجهزو عليه فهاذ المشروع الأولي هذا، اللي كان فيه فواحد البند الإنهاء مع التنسيق الإجباري مع التعاضد المغربي، لأنه (la CNOPS) كان عندها تنسيق بنيوي بينها وبين التعاضد، وبحيث أنه المنخرط فالوظيفة العمومية، إما فالتعليم ولا فالصحة كيمشي للتعاضدية ديالو، وكيحط الملف ديالو، كيلقى واحد المخاطب، كيلقى واحد فضاء الاستقبال، كانو غادي يحيدوه، ضغطنا باش يبقى هاذ التعامل اللي كان بين التعاضديات وبين (la CNOPS) باش يبقى بينا وبين (la CNSS) فالمستقبل، بين التعاضد المغربي و(la CNSS)، فالمستقبل في إطار مرسوم اللي غادي نخليو فيه مجموعة ديال الأمور.

كاين أمر آخر، هو الممتلكات، ذوك العمارات اللي كتشوفو ديال (la CNSS) كانو حتى هوما بغاو يديوهم، فهاذ المشروع هذا الأولي، المشروع المعدل ملي بركنا مع الحكومة، ضمنا الحقوق ديال المستخدمين، لأنه كاين أملاك اللي تمولات بأموال ديال المنخرطين قبل ما تنطلق التغطية الصحية الإجبارية في 2005، واتفقنا مع الحكومة باش يدار مرسوم، ودابا وزارة المالية، عندي الخبار بأن دارت دراسة، باش تفرق بين الأملاك اللي تمولات بأموال المنخرطين قبل 2005 غادي ياخذها التعاضد المغربي، والممتلكات الأخرى ستؤول إلى (la CNSS).

علاش قلت هاذ الشي؟

أنا لا يلزمني كفريق ذاك الشي اللي جا فالتقرير، أنا المسار ديال منظمتي هو اللي خلاني ناخذ الموقف، وبالتالي بغيت نقول، السيد الوزير المحترم وعبره الحكومة، فهاذ الإصلاح مازال حويجات خصهم يدارو، السيد الوزير، خصنا ندير مجهود فالأدوية، غلاء الأدوية اليوم، واسمح لي، السيد الرئيس، إيلا فت شوية الوقت، نحبس.

السيد رئيس الجلسة:

فتي بجوج دقايق، السيد الرئيس.

المستشار السيد ميلود معصيد:

إذن كاين الأدوية خص يدار مجهود التخفيض، خص المستلزمات الطبية اللي دار فيها تخفيض، خص البروتوكولات العلاجية اللي دار فيها توحيد، أنا ملي كنكون مريض كنمشي عند الطبيب يخرج لي واحد 500 درهم ديال الدواء، ونمشي عند طبيب آخر، نفس المرض، يدير لي 3000 درهم، هاذ الشي كينهك الجيب ديال المنخرطين وينهك المالية ديال الصناديق والديمومة ديال النظام.

التعريفة المرجعية، احنا معها اليوم، السيد الرئيس، خصنا لا بد ما يدار مجهود في تعريف المرجعية، باش ما يبقاش (le cash et le noir).

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وزعت.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش:

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بمناسبة مناقشة مشروع القانون رقم 23.54 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة، حيث أن مشروع قانون هذا لم يحترم روح الحوار الاجتماعي الحقيقي، وضرب في الصميم مبدأ التشاركية، وأدار الظهر لمطالب وتخوفات شريحة واسعة من المواطنات والمواطنين، وأيضا آلاف المستخدمين الذين وجدوا أنفسهم فجأة أمام غموض يلف حاضرهم ومستقبلهم المهني والاجتماعي، كما يعد طرحه مباشرة داخل البرلمان إخلالا من الحكومة لالتزامات خلال اتفاق 30 أبريل 2022.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون رقم 54.23 الذي نناقشه اليوم، ليس مجرد نص تقني لتدبير التغطية الصحية، بل هو قرار استراتيجي ستكون له تبعات ثقيلة على آلاف الموظفين والطلبة والمستخدمين والمتقاعدين وأسرهم.

كنا ننتظر من حكومتكم، السيد الوزير، أن تنزل هذا الورش في إطار توافق موسع وضمانات واضحة وملموسة، تحفظ الحقوق المكتسبة وتطمئن الفئات المعنية بدل تعميق القلق والمخاوف.

لقد تقدمنا، في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بـ 16 تعديلا جوهريا، وهي تعديلات ليست للاستهلاك الإعلامي ولا للمزايدات، بل دفاعا عن الحد الأدنى من العدالة والضمانات القانونية والوظيفية.

ورغم وجاهة هذه التعديلات ورغم الترافع العقلاني والموضوعي عنها، فقد فوجئنا بموقف حكومي جامد رفض 90% من التعديلات المقترحة، ولم يقبل سوى تعديلات شكلية لا تمس جوهر الإشكالات المطروحة.

السيد الوزير،

إن دمج (CNOPS) و(CNSS) دون ضمانات دستورية وقانونية واضحة، كما جاء به مشروع القانون وفي غياب تام لمنهجية التفاوض

حوله مع النقابات الأكثر تمثيلية، وفي ظل أزمة الولوج للخدمات الصحية بالقطاع العام، يسائل الحكومة عن مفهومها الحقيقي لشعار الدولة الاجتماعية.

السيدات والسادة المستشارين،

في لحظات الحسم التاريخي لا تقاس المواقف بعدد الكلمات، بل بميزان الضمير، وما يجري اليوم ليس مجرد تمرير قانون في قاعة تشريعية، بل هو تمرير قرار ستدفع ثمنه فئات واسعة من أبناء وبنات الوطن، ممن منحوا ثقتهم لهذه المؤسسات وممن آمنوا بأن ممثلهم هنا لن يتحولوا لأدوات تنفيذ، بل سيظلون صوتا حرا محصنا ضد كل ما من شأنه أن يمس بالحقوق والمكتسبات.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نرفض هذا المشروع بصيغته الحالية، كما نطالب الحكومة بإعادة طرحه على طاولة الحوار الاجتماعي الجاد والمسؤول، وفقا للالتزامات الموقعة مع الشركاء الاجتماعيين، ضمانا للحقوق وصونا للثقة في المؤسسات.

وأقولها لكم، إننا اليوم لن نصوت على هذا القرار، ضمانا لحقوق الطبقة العاملة وكرامة الطلبة وأمن المستخدمين الاجتماعي.

شكرا لك السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار السي خالد السطي في حدود دقيقة و30 ثانية.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بطبيعة الحال، أكيد احنا الموقف ديالنا مع القضية ديال دمج (CNOPS) في (CNSS) عبرنا عليه مرارا وتكرارا أننا رافضين له، بحكم المقاربة التشاركية السيد الوزير ما كانتش كاينة، ما كانش حوار اجتماعي حقيقي حولها، المشروع فيه مجموعة دالهفوات القانونية، كاستثناء الطلبة على سبيل المثال ديال القرويين، ما عرفناش، لحد الآن باقي ما استوعبناش، الأمر الآخر هو الإجهاز على عدد من المكتسبات، خصوصا المكتسبات ديال العمل التعاضدي بالرغم من التراجعات اللي وقعت في الصيغة الثانية وتساهلتو مع الشركات ديال التأمين، وهذا غير مفهوم بتاتا.

الأمر الثاني، نخشى أن يكون هذا يعني هاذ التنزيل ديالو يتحمل فيه المنخرط التكلفة ديالو وتراجع الدولة على التمويل ديال الصحة العمومية، بطبيعة الحال كاين دالمجموعة دالأمور اللي فيها الإحالات على النصوص التنظيمية غير واضحة.

الأمر الآخر هو السيد الوزير فيما يخص كاين بعض التجارب الدولية اطلعنا عليها نجحت، ولكن هاذ التجارب الدولية علاش نجحت السيد الوزير؟ ديال الدمج، ماشي المغرب أول دولة غادي تدير الدمج، ولكن هاذ التجارب اللي نجحت:

أولا، كان حوار اجتماعي حقيقي.

المسألة الثانية، كان فيها ضمان ديال الاستدامة ديال التمويل ديالو وهذا أساسي، والأمر الآخر وهو الأمر ديال الفعالية والتنزيل والتشاركية الحقيقية مع المعنيين، سواء كانوا نقابات ولا كانوا هيئات اللي عندها علاقة بما هو ديال التأمين وديال الصحة العمومية.

لذلك، بطبيعة الحال هاذ التجارب، هاذ الشروط هاذي مع كامل الأسف ما موفراش عندنا هنا في بلادنا في تنزيل هاذ المشروع، ناهيك بطبيعة الحال مازال عندنا أمور أخرى عندها علاقة السيد الوزير، نسيتوها، المدونة ديال التعاضد 2016 وهي مطرقين عليها ما عرفتش علاش؟ الحكومة سحبت التغطية الصحية ديال الوالدين من مجلس المستشارين، بطبيعة الحال في الوقت اللي كنا تنتظرو منكم على أنكم تزيدو تقويو الأمور ديال التغطية الصحية بصفة عامة.

لذلك، السيد الوزير، في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سنصوت ضد هاذ المشروع ديال القانون.

المسألة الثانية نطالبكم بإعادة في المنهجية وتعديل المواد المثيرة للجدل وضمان حماية الحقوق المكتسبة، حتى لا يتحول، السيد الوزير، هذا الإصلاح إلى تراجع مقنع يمس بالعدالة الصحية والاجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

يمكن للسيد الوزير أخذ الكلمة للرد على المداخلات إذا رغب في ذلك، طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي.

إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى المغيرة أو المتممة لأحكام المواد 2 و4 (الفقرة الثانية) و5 (الفقرتان الأولى والثانية) و43، 44 (الفقرتان الأولى والثانية) و46 و51 و52 و54 و59.

وعنوان القسم الثاني من الكتاب الثاني، والمادة 73، وعنوان الباب الأول من القسم الثاني من الكتاب الثاني، والمادة 75، وعنوان الباب الثاني من القسم الثاني من الكتاب الثاني.

والمواد 82 و90 و94 و96 و97 و99 (الفقرة الثانية)، و100 و101 و108 و109 (الفقرة الأولى)، و111 و112 و114 و116 و121 و130

و132 و137 من القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض على النحو التالي:

المادة 2، ورد بشأنها تعديلان:

الأول من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 1.

والثاني من المستشارين البرلمانيين السيد خالد سطي ولبنى علوي.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السلام عليكم.

بالنسبة للتعديل رقم 01 لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يخص السيد الوزير المادة 02 في المادة 01، وكنقترحو الإضافة ديال "وطلبة التعليم العالي العام والخاص، في حالة عدم استفادتهم منه"، طبقا لأحكام المادة 05 بعده، وذلك بالاحتفاظ "بفئة الطلبة ديال التعليم العالي العام والخاص في حالة عدم الاستفادة منه" وذلك حفاظا على المكتسب ونظرا لكون استفادتهم في هذا النظام أكثر إيجابا من الأنظمة الأخرى، وأخص بالذكر هنا هو نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الهدف من حذف نظام التأمين الخاص بالطلبة كاين عندو 2 الأهداف:

أولا تخفيض العبء على الأسر المغربية مادام أن هؤلاء الطلبة يمكنهم الاستفادة كذوي الحقوق مع المؤمنين الرئيسيين.

ومن جهة أخرى وضع حد لازدواجية أداء الاشتراك، مادام نفس السبب إمكان هاذ الطلبة الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO[3]).

أما بالنسبة للطلبة الذين لا يمكنهم الاستفادة كذوي حقوق مؤمنين سيدمجون بشكل تلقائي في نظام "AMO تضامن" وستتحمل الدولة المساهمة السنوية عن الطلبة في إطار هذا النظام.

ومن جهة أخرى، يأتي هذا المشروع بمجموعة من الضمانات، من بينها رفع سن الاستفادة بالنسبة للطلبة كذوي حقوق مؤمنين إلى 30 سنة، بدلا من 26 سنة اللي هي في النظام الحالي.

إذن التأمين الإجباري الأساسي عن المرض هو مكفول لكافة الطلبة وبضمانات وحقوق وبدون أي كلفة مالية إضافية، إذن التعديل غير مقبول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

المجموعة، الرأي ديالكم التعديل غير مقبول من طرف الحكومة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نتشبث بالتعديل.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبث المجموعة بالتعديل، إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 30؛

الممتنعون= 08.

الكلمة لأحد السادة المستشارين خالد السطي ولبنى علوي لتقديم التعديل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل فيه 2 دقائق والمداخلة فيها دقيقة ونصف، شوف الحساب كيفاش، سمعتيني السيد الرئيس.

التعديل فيه 2 دقايق والمداخلة فيها دقيقة ونص.

السيد رئيس الجلسة:

هذا ما قررته ندوة الرؤساء.

المستشار السيد خالد السطي:

على أي حال، السيد الرئيس، بطبيعة الحال نفس التعديل.

نعاودو نأكدو السيد الوزيرعلى القضية ديال الطلبة ديال التعليم العالي، سواء العام أو الخاص، إذا لم يستفيدو من أي نظام آخر كما هو منصوص عليه في المادة الخامسة أدناه.

[3] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

الإشكال اللي كاين، السيد الوزير، هو أن هاذ الاستفادة الحالية للطلبة هي متنفس عندهم منذ سنوات على الأقل منذ 2016، غتحيدو لهم هاذ التغطية الصحية ديالهم بداعي أنهم يستافدو مع الوالدين ديالهم على سبيل المثال اللي داخلين اللي جا في "AMO تضامن"، ما بغيتش نذكرك السيد الوزير بأن 8 ملايين ديال المغاربة اللي محرومين من التغطية الصحية، ربما يكونو بعض الآباء ديال هاذ الطلبة منهم، فبالتالي يصدق لا هو استفاد كما كانت الفرصة عندو من قبل، ولا أنه يتحسب على والديه، اللي أصلا والديه عندهم الحقوق مغلقة.

فنتمناو على أنكم، السيد الوزير، تراجعو الموقف ديالكم، حتى إيلا ما كنتوش غتراجعوهش آنيا، يعني فهاذ الجلسة، كما طالبناكم فالمداخلة العامة أن هاذ المشروع عندو مجموعة ديال.. اعتبرناها هفوات ونواقص، يمكن على أنها تعاود تراجعوها وتعيدو النظر فيها، من طبيعة الحال من بعد ما يتفتح فيها حوار اجتماعي حقيقي، سواء كيف ما قلنا مع النقابات أولا الهيئات ديال التعاضدية اللي عندهم علاقة مباشرة فالأمر ديال التغطية الصحية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمون.

كيف ما قلت مسبقا الطلبة اللي لا يمكن لهم أن يستفيدو كذوي حقوق المؤمنين اللي هو الإصلاح اللي جا به هاذ المشروع، فإنهم سيدمجون بشكل تلقائي في نظام "AMO تضامن"، وستتحمل الدولة المساهمة السنوية عن الطلبة في إطار هذا النظام.

إذن التعديل غير مقبول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

رأي؟ تتشبثون.

إذن **أعرض التعديل للتصويت:**

الموافقون= 05؛

المعارضون= 31؛

الممتنعون= 08.

إذن **أعرض المادة 2 للتصويت:** (كما وردت)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة 4 (الفقرة الثانية) للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 37؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

المادة 5 (الفقرتان الثانية والثالثة):

ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

التعديل رقم 02:

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تانمرت.

بالنسبة للتعديل هو الإضافة فهاذ المادة واحد الفقرة "يحتفظ بالطلبة المذكورين في المادة أعلاه في حقهم في الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض، مع الحفاظ على وضعيتهم السابقة في إطار الصندوق الوطني لمنظمة الاحتياط الاجتماعي".

كنتشبثو السيد الوزير بهاذ التعديل، لأن الطلبة اللي الأباء ديالهم ما عندهمش نظام ديال (CNOPS)، وبالتالي غادي يتم التنقيل ديالهم إلى "AMO تضامن"، غادي يستافدو من واحد السلة ديال العلاجات اللي هي أقل، وبالتالي غادي يكون تراجع على هاذ المكتسبات اللي كاينين عند الطلبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات السادة المستشارون المحترمون،

إذن بنفس الإضافة إلى التبريرات السابقة، أؤكد على أن الطلبة، مجموع الطلبة، سيستفيدون من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وكذلك الطلبة المتزوجون وفقا لوضعيتهم المالية "AMO تضامن"، "AMO الشامل".

إذن التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل غير مقبول.

رأي المجموعة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نتشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن **أعرض التعديل للتصويت**:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 31؛

الممتنعون= 08.

أعرض المادة 5 (الفقرتان الثانية والثالثة) للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة 43 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة 44 (الفقرتان الثانية والثالثة) للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

المادة 46:

ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 3.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

بالنسبة للتعديل رقم 3 وهو من أجل الحفاظ على مكتسبات المؤمنين المأجورين وأصحاب المعاشات في القطاع العام من خلال استمرارهم في الاستفادة من نفس سلة العلاجات والولوج لنفس الخدمات بنفس نسب التغطية المعمول بها عند تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، فنقترح التعديل الآتي وهو الإضافة في الفقرة الأولى من المادة 46: "ويحتفظ للمؤمنين بالقطاع العام بنفس وضعية الاشتراكات السابقة في إطار الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي".

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الاشتراكات المطبقة على نظام التدبير الإجباري الأساسي عن المرض، سواء بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص يحدد بمراسيم، وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 48 من القانون رقم 65.00، وبالتالي لا يتعين التنصيص عليها في هذا القانون.

كما أن إدراج هذا التعديل يتناقض مع مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 48 من القانون رقم 65.00 التي تنص على إمكانية تعديل نسبة الاشتراك في حالة عدم وجود توازن مالي، وذلك بعد استشارة، طبعا بالفرقاء الاجتماعيين.

شكرا.

إذن التعديل غير مقبول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

رأي المجموعة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

يتشبثون.

إذن **أعرض التعديل للتصويت**:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 31؛

الممتنعون= 07.

إذن **أعرض المادة 46 للتصويت**: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون = 00.

أعرض المادة 51 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون = 00.

أعرض المادة 52 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض المادة 54 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض المادة 59 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض عنوان القسم الثاني من الكتاب الثاني للتصويت:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض المادة 73 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض عنوان الباب الأول من القسم الثاني من الكتاب الثاني للتصويت:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض المادة 75 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض عنوان الباب الثاني من القسم الثاني من الكتاب الثاني للتصويت:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض المادة 82 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض المادة 90 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض المادة 94 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض المادة 96 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض المادة 97 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض المادة 99 (الفقرة الثانية) للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض المادة 100 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 00.

أعرض المادة 101:

ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 04 الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل رقم 04 هو السيد الوزير في إطار تعميم ورش الحماية الاجتماعية، وكون هذا الحق حق دستوري وكوني.

وأن تكون استفادة المؤمنين في نفس النظام دون تمييز بينهم فاحنا كنقترحو، تعويض "يتعين على المؤمنين دفع مبلغ الاشتراكات مع عوض دون الحق في الاستفادة من تحمل بنفقات العلاج واسترجاع المصاريف منذ أول يوم اشتراك" وحذف ما تبقى من المادة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مدة التدريب هي شرط أساسي في جميع الأنظمة والهدف من إقرارها هو ضمان التوازن المالي ومبدأ التكافل والتعاضد.

بعض التوضيحات في حالة ما توقفت الاستفادة لأي سبب من الاسباب، فإن المؤمن يظل يستفيد لفترة تعادل الفترة التدريبية، يعني الفترة الأولى التدريبية، إلى حين انضمامه لنظام آخر، يعني ما كيضيعش المؤمن فهاذ الفترة رغم وقوف الاستفادة من النظام.

ثانيا، إيلا حذفنا هاذ مدة التدريب، فإننا نشجع بشكل غير مباشر على عدم المساهمة في التأمين الإجباري الاساسي إلا عند الحاجة إليه، ومما يتعارض مع مبدأ التضامن وكذلك مبدأ توازن النظام للخطأ.

إذن التعديل غير مقبول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن **أعرض التعديل للتصويت:**

الموافقون:

السحب أو التشبث؟

إذن السحب.

أعرض المادة 101 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 108: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 109 (الفقرة الأولى) للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 111 للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون: 00.

أعرض المادة 112 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 114 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 116 للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 121 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 130 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 132 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 137 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة الأولى برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون=38؛

المعارضون=07؛

االممتنعون= 00.

المادة 2 المتممة للقانون السالف الذكر رقم 65.00 بالباب الثالث من القسم الثاني من الكتاب الأول وبالمادتين 17 المكررة و53 المكررة:

أعرض المادة 8 المكررة للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 8 المكررة مرتين للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 39؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 17 المكررة للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 39؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 53 المكررة للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 39؛

المعارضون=07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة الثانية برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

المادة 3 التي تنسخ وتعوض أحكام المواد 74، 76، 84 من القانون السالف الذكر، كما يلي:

أعرض المادة 74 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 76 للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 84 للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة الثالثة برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 17 المكررة للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 39؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 53 المكررة للتصويت: (كما وردت)

الموافقون= 39؛

المعارضون=07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة الثانية برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 4 (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

أعرض المادة 5 (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون= 00.

المادة 6:

ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 5.

قبل ذلك، أود أن أشير بأن هذه المادة ورد بشأنها نفس التعديل داخل اللجنة وتعادلت بشأنه الأصوات.

الموافقون= 04؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00.

وطبقا للمادة 181 من النظام الداخلي التي تعتبر أن هذه المسألة غير مصادق عليها، فإني أعرضها على المجلس الموقر للبت فيها من خلال التعديل.

إذن الكلمة لأحد مقدمي التعديل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل رقم 5 لمجموعة (CDT[4]) ومن أجل الحفاظ على المكتسبات الوظيفية والمادية والاجتماعية لمستخدمي الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بجميع فئاتهم، وكيفما كانت وضعيتهم الإدارية عند تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ، وذلك من خلال نقلهم تلقائيا وبقوة القانون للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع الحفاظ على مكتسباتهم المتعلقة بأنظمة المعاشات والتغطية الصحية الأساسية والتكميلية، وكذا الأعمال الاجتماعية التي يستفيدون منها لدى جمعية الشؤون الاجتماعية ومستخدمي وأعوان الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، بما فيهم المستخدمين النشيطين وأصحاب المعاشات لهذا الصندوق.

[4] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail.

فلهذا، نقترح إضافة ثلاث فقرات لهاذ المادة هاذي:

الفقرة الأولى: "وذلك كيفما كانت وضعيتهم الإدارية بما في ذلك حالات المستخدمين في وضعية الاستيداع ورخص مرضية متوسطة أو طويلة الأمد عند دخول القانون حيز التنفيذ"؛

الفقرة الثانية: فالفقرة الثانية من المادة: "أن تكون الوضعيتين النظامية والوظيفية المترتبتين عن الإدماج أقل فائدة من الوضعيتين النظامية والوظيفية التي يتمتعون بها في تاريخ نقلهم، بما في ذلك الاحتفاظ بالمسؤوليات الإدارية المسندة للمستخدمين وفق للهيكلة الإدارية للمؤسسة السارية المفعول عند دخول القانون حيز التنفيذ"، وحذف "من أن تكون الوضعية النظامية المترتبة إلا في تاريخ نقلهم"؛

وإضافة الفقرة الثالثة في الأخير ديال المادة: "يستفيد المستخدمون المعنيون في إطار عملية الإدماج من الاستقرار الاجتماعي لأماكن عملهم".

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

المادة 6 من المشروع تنص على النقل التلقائي للمستخدمين المرسمين، المتدربين، المتعاقدين دون الحاجة إلى التفصيل في وضعيتهم، وبالتالي العبارة الواردة فهاذ المادة شاملة ولا تدعو التفصيل فيما، لأن ذلك يؤدي إلى سوء فهم أحكام هذه المادة، لأنه لا يمكن أن يتم حصر جميع الوضعيات التي يمكن أن يتواجد فيها المستخدمون.

كما أن المشروع سيكفل لجميع المستخدمين حقوقهم، من خلال التنصيص على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تكون الوضعية النظامية المترتبة على الإدماج أقل فائدة من الوضعية النظامية التي يتمتعون بها المستخدمون المذكورون في تاريخ نقلهم.

أما بالنسبة للتعديل الأخير المتعلق بإضافة عبارة "الاستقرار الاجتماعي"، فإن هذه العبارة يجب التأكيد على أنها مفهوم نسبي وغير محدد قانونيا، وبالتالي من الصعب إدراجه.

إذن التعديل غير مقبول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نتشبث.

السيد رئيس الجلسة:

إذن المجموعة تتشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 10؛

المعارضون= 27؛

الممتنعون= 06.

أعرض المادة 6: (كما وردت)

الموافقون= 32؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 05.

وورد تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

التعديل رقم 01 يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 06 مكرر.

وأود أن أشير بأن هذا التعديل تم تقديمه داخل اللجنة وتعادلت بشأنه الأصوات:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00.

وطبقا للمادة 181 من النظام الداخلي التي تعتبر أن هذه المسألة غير مصادق عليها فإني أعرضها على المجلس الموقر للبت فيها من خلال هذا التعديل.

تفضلوا الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل يروم التأكيد على أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يجب أن يضمن للمستخدمين المشار إليهم في المادة 06، وكذلك متقاعدي الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي عند دخول هذا القانون حيز التنفيذ جميع الامتيازات والخدمات الطبية والاجتماعية التي كانت تقدمها لهم جمعية الشؤون الاجتماعية للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، سواء تم الاحتفاظ بها أو تم إلحاقها بجمعية الشؤون الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل ضمان استفادة متقاعدي الصندوق من جميع الامتيازات والخدمات الطبية والاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

المقتضيات المراد التنصيص عليها في هذا التعديل هي ليست موضوعا لهذا المشروع، لأنه لا يمكن لهاذ المشروع أن يتدخل في الخدمات التي تقدمها الجمعيات، حيث تخضع في تأسيسها للحرية، وفقا لأحكام الفصل 12 من الدستور ولا يمكن تقييد هذا النشاط بأي شرط مسبق وفقا لأحكام الفصل 02 من الظهير الشريف المتعلق بالحق في تأسيس الجمعيات.

إذن تعديل غير مقبول.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

إذن **أعرض التعديل للتصويت:**

الموافقون= 13؛

المعارضون= 28؛

االممتنعون = 02.

أعرض المادة 7: (كما وردت)

الموافقون= 31؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 05.

أعرض المادة 8: (كما وردت)

الموافقون= 31؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 05.

أعرض المادة 09: (كما وردت)

الموافقون= 31؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 05.

أعرض المادة 10: (كما وردت)

الموافقون= 31؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 05.

أعرض المادة 11: (كما وردت)

الموافقون= 31؛

المعارضون= 07؛

االممتنعون = 05.

أعرض المادة 12: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل والتعديل رقم 02.

كذلك هاذي كانت في اللجنة يعني متساوية الأصوات ما بين الموافقين والمعارضين، ولهذا سنعرضها في المجلس من خلال هذا التعديل.

تفضلوا أحد مقدمي هذا التعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل حذفنا الفقرة الثانية وعوضناها بالفقرة الآتية:

يقوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي البت بتنسيق مع الجمعيات التعاضدية المذكورة في طلبات انخراط المشغلين وتسجيل أشخاص تابعين لهم فيما يخص الموظفين والأعوان بالقطاع العام، ويتم التنسيق كذلك في جميع الأمور ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في القطاع العام مع حذف "مع مراعاة أحكام الفقرة الاولى أعلاه"، وذلك من أجل تشجيع الجمعيات التعاضدية على الاستثمار واحترام الالتزامات الاتفاقية الخاصة بالتدبير المفوض، والحفاظ على مكتسبات منخرطي الجمعيات التعاضدية وذلك بالاستفادة المجانية من خدمات الوحدات الصحية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاذ المشروع قانون يضمن استمرارية العلاقة التعاقدية مع التعاضديات من خلال نقل هذه العلاقة من (la CNOPS) لـ (CNSS) باعتبار (CNSS) الهيئة الجديدة للتدبير.

كما يحيل تحديد مدة المرحلة الانتقالية إلى نص تنظيمي، وهذا يهدف إلى منح الوقت الكافي للصندوق الوطني (CNSS) والتعاضديات لبناء علاقة جديدة على أسس حديثة وسليمة.

ومن الناحية القانونية لا يمكن للمشروع أن يلزم شخصين اعتباريين في الاستمرار في علاقة تعاقدية إلى الأبد دون تحديد أجل معين، لأن ذلك فيه ضرب بالمبادئ التي تؤثر العلاقات التعاقدية الواردة في قانون الالتزامات والعقود.

شكرا.

إذن التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

رأي

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

السحب.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

أعرض المادة 12: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة 13: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة 14: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة 15: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة 16: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة 17: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة 18: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة 19: (كما وردت)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون= 39؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

إذن، و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 54.23 بتغييروتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة.

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد الوزير، تفضلوا إلى المنصة إيلا بغيتوا.

<u>السيد عبد الجبار الرشيدي، كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المكلف بالإدماج الاجتماعي، نيابة عن السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة، أتشرف ويسعدني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد، الذي يأتي في إطار تنفيذ التزامات المغرب الدولية بإزالة الكربون ومن أجل تدعيم تنافسية المقاولات المغربية في الأسواق الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد مشروع هذا القانون تم بتنسيق مع مختلف الفاعلين، لا سيما السلطة الحكومية المكلفة بالتنمية المستدامة ويتضمن مادة فريدة تروم تتميم المادة 07 من القانون رقم 12.06 السالف الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتجلى أهم مقتضى وارد في مشروع هذا القانون في تكليف المعهد المغربي للتقييس باعتباره الجهاز المرجعي في هذا المجال بمنح شهادات تثبت إنجاز التصريحات المتعلقة بمحتوى الكربون، وفقا للمواصفات القياسية الجاري بها العمل وذلك بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالتنمية المستدامة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم باختصار الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة قطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر على تجاوبهم مع مشروع هذا القانون، راجيا أن ينال رضاكم كما كان عليه الأمر داخل اللجنة المعنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لنائب مقرر لجنة القطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون، السي المخلول محمد حرمة.

تفضلوا.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السادة السيدات المستشارين،

يسعدني أن أعرض على أنظار مجلسنا الوقر نص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.

تدارست اللجنة مشروع هذا القانون خلال اجتماعها المنعقد يوم الثلاثاء فاتح يوليوز 2025، وذلك برئاسة السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة، وبحضور السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة.

وفي مستهل اجتماع اللجنة تفضل السيد الوزير بإلقاء عرض تقديمي حول مشروع القانون تطرق من خلاله إلى السياق العام لإعداده، وكذلك المحتوى والهدف من تتميم المادة 07 من القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد، حيث أشار إلى مهام المعهد المغربي للتقييس حاليا والمتمثلة في تسيير أنشطة التقييس والشهادة بالمطابقة للمواصفات القياسية المغربية.

وفي حين أن مشروع هذا القانون يندرج في إطار تنفيذ التزامات المغرب الدولية المتعلقة بإزالة الكربون بهدف تعميم التنافسية للمقاولات المغربية في الأسواق الدولية.

ولتحقيق هذه الغاية، أورد السيد الوزير أنه تم تكليف هذا المعهد كهيئة مرجعية وطنية يعهد إليها بمنح شهادة تثبت إنجاز التصريحات المتعلقة بمحتوى الكربون، وفقا لمواصفات القياسية الجاري بها العمل، وذلك بالتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالتنمية المستدامة بغية نيل الاعتراف بالتصريح المتعلق بمحتوى الكربون على المستوى الدولي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

لقد أثنى السيدات والسادة المستشارين المحترمين على هذه الخطوة التشريعية الهامة، معتبرين إياها محطة متميزة لتأهيل المقاولات المغربية داخل مناخ التنافسية في سياق يتسم بتصاعد رهانات المناخ، حيث أصبح التصريحات البيئية، وعلى رأسها التصريح بمحتوى الكربون، أحد أهم محددات الولوج للمنتجات الوطنية إلى الأسواق الدولية، علاوة على تعزيز وتقوية عنصر الثقة في هذا المنتوجات، عبر إشهاد رسمي بمعايير بيئية معترف بها دوليا وتوكل المعهد المغربي للتقييس للتكفل بمنحه كإثبات على إنجاز التصريحات المتعلقة بخلو المنتوجات من الكاربون.

ونوه السيدة والسادة المستشارين المحترمون بإيجابية المجهود الحكومي من أجل تعزيز المنظومة القانونية لبلادنا، سعيا منها نحو تحسين مناخ الأعمال ورفع تنافسية المنتوج الوطني ودعم علامة "صنع في المغرب"، ناهيك عن الملاءمة مع المعايير الدولية المرجعية عبر تعزيز ركائز البنية التحتية للجودة، بما في ذلك شهادة المطابقة والقياسات والاعتمادات.

وفي إطار التفاعل مع محتوى مشروع هذا القانون، تساءل السادة والسيدات المستشارين حول مدى مساهمة هذه المعايير المرجعية في السماح للمقاولات بالوصول إلى أسواق جديدة، أو حتى تطوير الأسواق التقليدية، لا سيما وأن الشروط والمعايير المعتمدة لها ارتبط ارتباطا قويا بالقدرة التنافسية وأداء المقاولات.

وفي نفس السياق، تم التساؤل عن حجم الأثر على الممارسات غير المهيكلة عند اللجوء إلى استخدام المعايير السالفة الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

خلال جوابه على مداخلة السادة والسيدات المستشارين، شدد السيد الوزير على أن معايير وشروط الولوج إلى الأسواق الجديدة تبقى نفسها المعمول بها، علما أن الهدف بحسبه يتمثل أساسا في الحرص على إعداد منظومة تشريعية وطنية معترف بها دوليا، وذلك بناء على شهادات متحصل عليها من طرف المواصفات القياسية المرجعية الجاري بها العمل، لا سيما وأن هذا المقتضى يندرج في صلب تتميم المادة 7 من القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.

وأضاف السيد الوزير أن المختبرات التي تصدر شواهد حجم الانبعاثات الكربونية تبقى مختبرات معتمدة ومعترف بها دوليا، وعلى المقاولات بذل مزيدا من الجهد لمواكبة واحترام المعايير البيئية وإزالة الكاربون من منتوجاتها، مؤكدا أن هذه المختبرات الوطنية ستساهم في تخفيف الأعباء والتكاليف المالية الباهظة التي يتطلبها اللجوء إلى المختبرات الخارجية.

وفيما يتعلق بأثر اللجوء إلى المعايير المعتمدة في التقييس وطنيا ودوليا على الممارسات غير المهيكلة، أوضح السيد الوزير أن الأحكام والمقتضيات المضمنة في القانون رقم 12.06 المشار إليها سلفا لم تفصح عن أي أثر واضح بهذا الخصوص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تجدر الإشارة إلى أن لجنة القطاعات الإنتاجية، وعند عرض

المادة الفريدة بمشروع القانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد خلال هذا الاجتماع على التصويت، وافقت عليه اللجنة وعلى المشروع برمته بدون تعديل بالإجماع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المخلول محمد حرمة، نائب مقرر لجنة القطاعات الإنتاجية.

أفتح باب المناقشة.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

سلمت من طرف الفريق.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

سلمت كذلك.

الفريق الاستقلالي؟

الفرق الأخرى؟

الفريق الحركي؟

الاتحاد العام للشغالين؟

سلمت.

الفريق الاشتراكي؟

سلمت.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

الاتحاد المغربي للشغل؟

سلمت كذلك.

مجموعة الدستوري الديمقراطي؟

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؟

سلمت.

المستشار خالد السطي والمستشارة لبنى علوي؟

سلمت كذلك.

إذن السيد الوزير لكم الحق في أخذ الكلمة إذا أردتم، طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة للمشروع:

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 05.

إذن، و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 75.24 بتتميم القانون 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة:

I- مشروع القانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة.

1) مداخلة باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية في مناقشة مشروع القانون رقم 54.23 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، نود أن نؤكد اعتزازنا الكبير بالمشروع الملكي للحماية الاجتماعية الذي يمثل رؤية استراتيجية شاملة ترمي إلى تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية وتحقيق المساواة في الولوج إلى الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها التغطية الصحية.

هذا المشروع يعبر عن إرادة ملكية سامية لتحسين حياة المواطنات والمواطنين، من خلال توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وجعلها شاملة ومستدامة.

وبينما نشدد على دعمنا لكل مبادرة تسعى إلى الارتقاء بنظام الحماية الاجتماعية في بلادنا، فإننا نرى أن مشروع القانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة، والذي يهدف إلى توحيد أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض تحت مظلة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يثير العديد من الإشكالات التي ينبغي معالجتها بحكمة وتروّ لضمان تحقيق الأهداف المعلنة دون الإضرار بالمكتسبات التي تم تحقيقها عبر عقود من العمل والاجتهاد.

إن الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي يمثل تجربة متفردة وركيزة أساسية في توفير التغطية الصحية لشريحة واسعة من الموظفين العموميين، حيث إن هذا الصندوق راكم خبرة طويلة وأثبت كفاءة عالية في تدبير خدمات التأمين الصحي، ما يجعله نموذجاً يجب الحفاظ عليه وتطويره عوض تفكيكه أو دمجه في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث إن نقل مهام الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون رؤية واضحة لكيفية تدبير هذا الانتقال يهدد بضياع هذه الخبرة وتراجع جودة الخدمات المقدمة للمؤمنين، كما أن هذا الدمج قد يؤدي إلى فقدان الكفاءات البشرية المتخصصة التي ساهمت في بناء منظومة صحية متطورة داخل القطاع العام.

إن عملية إدماج أنظمة التأمين الصحي يجب أن تضمن الحفاظ على مكتسبات المؤمنين على مدى السنوات الماضية، خاصة الاستفادة من الخدمات الصحية التي تشكل أعباء على الأسر المغربية، بما لا يتناقض مع الهدف الأساسي المتمثل في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتحسينها، كما أن غياب رؤية واضحة ومفصلة لتنفيذ عملية الإدماج يثير قلقنا، حيث أن المشروع لم يقدم تصوراً شاملاً لكيفية تدبير الانتقال من نظام إلى آخر، ولا للآليات التي ستعتمد لضمان استمرارية الخدمات وجودتها خلال هذه المرحلة، ومنه فنحن بحاجة إلى خطة انتقالية مدروسة تأخذ بعين الاعتبار التحديات المالية والإدارية والتنظيمية لضمان عدم المساس بمصالح المؤمنين وحقوقهم.

إن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي سيتحمل أعباء إضافية بموجب هذا المشروع، يعاني بالفعل من تحديات كبيرة مرتبطة بالاستدامة المالية بسبب التوسع في التغطية الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، حيث إن إضافة مهام جديدة للصندوق دون توفير موارد مالية وبشرية كافية سيؤدي حتماً إلى إرهاق النظام وتعميق أزماته، ما يهدد بخلق ارتباك قد تكون له تداعيات سلبية على جودة الخدمات الصحية المقدمة.

كما أن إلغاء نظام التأمين الخاص بالطلبة بحجة إدماجهم كذوي حقوق يثير قلقاً مشروعاً، إذ كان هذا النظام يوفر إطاراً مستقلاً يلبي احتياجات هذه الفئة الحيوية بشكل مباشر ما يدعو للإبقاء على هذا النظام وتطويره دون إلغائه، لضمان استجابة فعالة لاحتياجات الطلبة الصحية وتعزيز استفادتهم من خدمات تتلاءم مع خصوصياتهم الاجتماعية الهشة.

ومن النقاط التي نرى أنها تستحق تسليط الضوء عليها أيضاً هي ضرورة تعزيز مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة في إدارة الموارد المخصصة للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، حيث أن نجاح هذا المشروع يتطلب وضع آليات رقابية صارمة تضمن تدبيراً شفافاً وعادلاً للموارد بما يضمن تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة.

ختاماً، نؤكد في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية أن أي إصلاح يهدف إلى تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية يجب أن ينطلق من رؤية شمولية تحفظ المكتسبات القائمة وتضع الإنسان في صلب الأولويات، حيث إننا اليوم أمام فرصة تاريخية لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحقق المساواة.

لكن هذه الفرصة قد تتحول إلى نكسة إذا لم نحسن التخطيط والتنفيذ، لذلك فنحن في فريقنا ندعو إلى مراجعة هذا المشروع، بما يضمن الحفاظ على المكتسبات السابقة مع تحسين جودة الخدمات الصحية، وضمان استدامة النظام الجديد بما يخدم مصالح جميع المواطنات والمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مداخلة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة.

وهو مشروع القانون الذي يأتي في إطار تأسيس الشروط الضرورية لرسم عهد جديد من المنظومة الصحية الوطنية، وفق الهندسة والمبادئ الكبرى المحددة في القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، والقانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، سيما مقتضيات المادة 15 منه التي نصت على اعتماد

هيئة موحدة لتدبير هذه الأنظمة.

فكما لا يخفى علينا جميعا أهمية الورش الإصلاحي الرامي إلى تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الذي يهدف إلى المساهمة في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بغية الإعمال الفعلي للحق الأساسي المتمثل في الولوج إلى خدمات صحية ملائمة، سواء كانت وقائية أو علاجية، ووفق شروط مالية معقولة.

هذا، فضلا إلى مساهمته في النهوض بالقطاع الخاص، من خلال تحفيز الطلب والعرض في مجال العلاجات الطبية، كما يشكل رافعة توفر فرصا مواتية للنهوض بالاستثمار الخاص في قطاع الصحة، لا سيما في مجال صناعة وتوزيع الأدوية والتجهيزات الطبية.

فحسب البنك الدولي فإن ارتفاع نسبة الساكنة المشمولة بنظام التأمين عن المرض بـ 10% يمكن من رفع معدل النمو الاقتصادي بـ 0.3 بالمائة.

وفي هذا الإطار، أود أن أنوه بالعمل الكبير الذي قامت به الحكومة من أجل تنزيل الورش الملكي الرامي إلى تعزيز الأمن الصحي ببلادنا وتعميم الحماية الاجتماعية، حيث شهد الإطار التشريعي والتنظيمي وكذا البنية التحتية التدبيرية والتقنية اللازمة لتنزيل تعميم التغطية الصحية تطورا هاما، من خلال تسجيل أزيد من 86 بالمائة (31.8 مليون شخص إلى غاية نهاية شتنبر 2024) من مجموع السكان في نظام التأمين الصحي، مقابل أقل من 60% سنة 2020.

وعلى الرغم من العمل الكبير الذي تم القيام به، فإنه يتعين علينا تكثيف الجهود من أجل تحقيق هدف الشمولية حيث لا يزال 13.55% من السكان غير مسجلين في أي نظام للتأمين على المرض، وبالإضافة إلى هذه الفئة غير المسجلة، هناك أكثر من 3.5 مليون شخص مسجلون فعليا في منظومة التأمين عن المرض لكنهم في وضعية "الحقوق المغلقة" وبالتالي لا يستفيدون من تغطية مصاريف العلاج؛ وفي المحصلة، هناك أزيد من 8.5 ملايين من السكان لا يستطيعون الولوج إلى العلاجات.

بالإضافة إلى مواصلة وتسريع وتيرة تأهيل العرض الصحي الوطني، بما يعزز جودة وجاذبية القطاع العام، ويحافظ على مكانته المركزية ضمن عرض العلاجات.

السيد الوزير المحترم،

نثمن المضامين الإيجابية التي جاء بها مشروع هذا القانون، سيما تلك المتعلقة بتعزيز حكامة تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، من خلال إسناد مهمة تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالقطاع العام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، لتصبح بذلك أنظمة التأمين الأساسي عن المرض مدبرة من قبل هيئة واحدة.

وفي هذا الإطار أود أن أعبر أن تثميننا للعمل الكبير الذي يقوم به الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تدبير النظام الإجباري للضمان الاجتماعي لمجموع أجراء القطاع الخاص، وأيضا في مواكبة تنزيل الورش الملكي الخاص بتعميم الحماية الاجتماعية، وسعيها الدائم إلى تجويد خدماتها وتحسين علاقتها مع عموم المواطنات والمواطنين.

كما نؤكد على ضرورة حماية الحقوق المكتسبة فيما يخص التعويضات الممنوحة التي تعرف تفاوتا في التغطية بين الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن هذا التوجه الرامي إلى جعل أنظمة التأمين الأساسي عن المرض مدبرة من قبل هيئة واحدة.

سنصوت على مشروع قانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة بالموافقة.

3) مداخلة باسم المستشارين خالد السطي ولبنى علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة مشروع القانون رقم 54.23 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، وهو مشروع وصفته الحكومة بـ "الطموح" ينشد توحيد تدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض عبر دمج CNOPS في CNSS، لكننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعتبر غير ذلك لكون هذا النص القانوني يتضمن مقتضيات تشكل تهديدا واضحا لمكتسبات فئات واسعة من الموظفين والمستخدمين ومساسا بمبدأ العدالة في التغطية الصحية، بما يمكن أن يحدثه من تراجع لسلة الخدمات الصحية المقدمة لموظفي القطاع العام، وهذه أبرز ملاحظاتنا التي تثير القلق وتتطلب التصحيح والمعالجة.

أولاً: منهجية إعداد المشروع:

إن المنهجية التي اعتمدتها الحكومة في إعداد هذا المشروع تطرح أكثر من سؤال. لم نشهد حواراً حقيقياً مع الشركاء الاجتماعيين ولا مع الفاعلين المهنيين ولا مع الفئات المعنية. وهو ما يُضعف مشروعية هذا الإصلاح الكبير ويفتح المجال أمام الاحتقان والرفض، مع العلم أن إصلاحاً بهذا الحجم يجب أن ينبني على الحوار والتوافق، والثقة.

ثانياً: الهفوات القانونية والمؤسساتية:

لقد لاحظنا أن المشروع يعاني من:

- تشتيت النصوص والإجراءات عبر كثرة الإحالات على مراسيم ونصوص تنظيمية غير موجودة بعد مما يُبقي المشروع في حالة غموض قانوني ويصعب تطبيقه العملي؛

- إقصاء بعض الفئات بشكل غير مبرر. فالمادة 5 تستثني من حق التغطية الصحية طلبة التعليم العتيق ومعاهد القرويين، مع أنهم جزء من الجسم الطلابي ومن حقهم الاستفادة من التأمين الصحي كغيرهم. في المادة 90 يتم إلغاء دور الجمعيات التعاضدية بشكل نهائي دون تقديم بدائل واضحة لتجربة راكمت لعقود مكتسبات في تدبير هذا القطاع، وهو ما يضرب مبدأ التعدد والتنافسية في تحسين الخدمات. المادة 114 تكرس ازدواجية غير مفهومة: إعفاء المستفيدين من عقود جماعية مع شركات التأمين من الانتقال الإجباري، مقابل فرض الانتقال الإجباري على مستفيدي التعاضديات وهنا نتساءل: هل نحن أمام خضوع للوبيات التأمين الخاص على حساب أهداف التوحيد والعدالة؟

ثالثاً: غياب الحماية القانونية الكافية للمكتسبات الاجتماعية:

المشروع قد يؤدي عملياً إلى تراجع نسب التغطية، كما يخشى الموظفون أن يفقدوا امتيازات كانوا يتمتعون بها داخل CNOPS، سواء فيما يتعلق بنسبة التعويض أو سرعة الخدمات، وهذا يُخالف مبدأ عدم رجعية القوانين وضمان الحقوق المكتسبة.

رابعاً: ثغرات في الحوكمة والتدبير:

- المادة 121 لم تفصل في اختصاصات مجلس إدارة CNSS، وهو أمر خطير حين نتحدث عن هيئة ستدبر ملفاً يهم ملايين المغاربة.

- المادة 74 تمنح إمكانية تفويض بعض المهام لأي شخص اعتباري، أو خصوصي، وهو ما يتعارض مع مبدأ التدبير الموحد عمومي ويهدد بتحويل التأمين الصحي إلى قطاع مفوض يُخضع صحة المواطنين لمنطق الربح والكلفة.

خامساً: التراجع عن التزامات الدولة:

في الباب المتعلق بالخدمات الوقائية، يظهر أن الدولة تتنصل تدريجياً من تمويل الخدمات الصحية العمومية محملة الكلفة للمشتركين. وهذا يهدد أسس التضامن الاجتماعي ويُضعف مجانية الخدمات الأساسية التي يضمنها الدستور.

سادساً: نقاط غموض خطيرة:

- المادة 17 مكررة تسمح بإتلاف ملفات المرض بعد خمس سنوات فقط، في مخالفة صريحة لقوانين الأرشيف والتدقيق المالي التي تنص على مدة عشر سنوات على الأقل؛

- في المادة 16 نجد مصطلحات مبهمة مثل "الدولة" و"الإدارة" دون تحديد واضح للأدوار، رغم أن CNSS هي نفسها مؤسسة عمومية، فهل نحن أمام ازدواجية متعمدة أم ارتباك في الصياغة؟

سابعاً: غياب ضمانات الانتقال الآمن:

نستحضر هنا تجارب دولية ناجحة كتايلاند وتركيا وفرنسا، والتي أجمعت على ثلاث أسس لإنجاح توحيد التغطية الصحية:

- التدرج في التنفيذ لتفادي الفوضى والارتباك؛

- الحوار الاجتماعي الموسع مع كل المتدخلين لضمان السلم الاجتماعي؛

- حماية المكتسبات وعدم المساس بها.

ثامناً: التوصيات:

بناءً على ما سبق، نقترح:

- فتح حوار وطني شامل بمشاركة النقابات التعاضديات ممثلي المهنيين، والخبراء؛

- تعديل المواد 5 و90 و114 و121 و74 و17 و16، بما يضمن وضوح الصياغة عدالة التدبير، وحماية المكتسبات؛

- إعداد استراتيجية تمويل مستدامة تضمن صلابة النظام وتحول دون تراجع جودة الخدمات؛

- تحسين قدرات CNSS الإدارية والتقنية مع إحداث لجنة مستقلة لمراقبة تنفيذ الإصلاح؛

- احترام مبدأ التدرج والتجريب قبل التعميم، حفاظاً على استمرارية الخدمات وسلامة الحقوق.

السيد الوزير المحترم،

لا ينبغي أن يكون الرهان على توحيد هيئة التدبير فقط، بل على ضمان أن هذا التوحيد سيكون في صالح المواطنين بصفة عامة، والشغيلة بصفة خاصة، وليس على حساب جيوبه وحقوقه.

بناء على ما سبق، وبعد رفضكم السيد الوزير للتعديلات التي تقدمنا بها في اللجنة، فإننا كمستشارين برلمانيين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين سنصوت عليه بالرفض.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

II- مشروع قانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.

1) مداخلة باسم فريق الأصالة والمعاصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في هذه الجلسة المخصصة للمصادقة على مشروع قانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.

وبهذه المناسبة نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة بإيجابية العمل الكبير الذي تقوم به الحكومة من أجل تعزيز المنظومة القانونية لبلادنا عموما، وخاصة في سبيل تحسين مناخ الأعمال لرفع تنافسية المنتوج المغربي ودعم علامة "صنع في المغرب".

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية مقتضيات هذا المشروع قانون الذي يأتي في إطار تعزيز الإطار القانوني المنظم للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد، من أجل تكريس ثقافة حماية المستهلك وتحقيق شروط المطابقة، وضمان جودة المعايير المنظمة للإنتاج والخدمات، بالإضافة إلى تقوية موقع المقاولة المغربية في الأسواق الدولية.

السيد الوزير المحترم،

يأتي هذا المشروع قانون في سياق دولي يسعى إلى العدالة المناخية لمواجهة التغيرات المناخية التي يعرفها العالم، وسياق وطني يساير تنفيذ بلادنا لالتزاماتها الدولية المتعلقة بإزالة الكربون من الصناعات الوطنية، في إطار دعم تنافسية المقاولات المغربية بالأسواق الدولية.

لذلك، سيشكل هذا المشروع التقني المحض، تراكما تشريعيا وتنظيميا مهما في هذا الإطار، من خلال التنصيص على هيئة مرجعية وطنية لمنح شهادات تثبت إنجاز التصريحات المتعلقة بمحتوى الكربون، بهدف فرض الاعتراف دوليا بهذه التصاريح المتعلقة بمحتوى الكربون، بالإضافة إلى تكليف المعهد المغربي للتقييس باعتباره الجهاز المرجعي في هذا المجال وبتنسيق مع السلطات الحكومية المكلفة بالتنمية المستدامة، بمنح شهادات تثبت إنجاز التصريحات المتعلقة بمحتوى الكربون وفقا للمواصفات القياسية الجاري بها العمل.

السيد الوزير المحترم،

إن المقتضيات التي تضمنها مشروع هذا القانون تقنية وجد مهمة، على اعتبار مساهمتها في تجويد القوانين وتطوير الإطار التشريعي بما يستجيب للتحولات الوطنية والدولية والتزامات بلادنا فيما يتعلق بحماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية.

لذا وكما ساندنا المشروع باللجنة المختصة، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى الترحيب بهذا المشروع والتعامل معه بإيجابية كبرى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مداخلة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

يطيب لي أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع قانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.

في البداية لا بد من التنويه بالمجهودات الحكومية التي يشرف عليها الوزير الصناعة والتجارة بكل اعتزاز، والتي تدخل ضمن التوجهات المولوية السامية بالارتقاء بمجال الصناعة ببلادنا وبتسلحها ضد انبعاثات الكربون، الأمر الذي لا يعد سهل المنال بالنسبة الاقتصاد الوطني، نظرا لتعدد القطاعات المعنية وتباين أوضاعها، على الرغم من أنه يمثل أحد التوجهات الاستراتيجية التنافسية التي تتبناها المملكة، استجابة المشاكل البيئية الملحة، وكذا لمسايرة التشريعات الجديدة لأهم شركائها الاقتصاديين.

وبهذا فإننا نثمن إدراج مشروع هذا القانون في إطار تنفيذ التزامات المغرب الدولية المتعلقة بإزالة الكربون، ومن أجل تدعيم تنافسية المقاولات المغربية في الأسواق الدولية ولهذا تم تكليف المعهد المغربي للتقييس كهيئة مرجعية وطنية لمنح شهادات تثبت إنجاز التصريحات المتعلقة بمحتوى الكربون وفقا للمواصفات القياسية الجاري بها العمل، وذلك بغية الاعتراف بالتصريح المتعلق بمحتوى الكربون على المستوى الدولي.

ويتضمن مشروع هذا القانون مادة فريدة تروم تتميم المادة 7 من القانون رقم 12.06 المتعلقة بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد قصد تكليف المعهد المغربي للتقييس باعتباره الجهاز المرجعي في هذا المجال، بمنح شهادات تثبت إنجاز التصريحات المتعلقة بمحتوى الكربون وفق المواصفات القياسية الجاري بها العمل، وذلك بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالتنمية المستدامة.

وبذلك فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت على مشروع القانون بالإيجاب.

3) مداخلة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

بداية، ننوه بالعمل الكبير والجهود المبذولة التي يتم القيام به على مستوى تطوير الترسانة القانونية الوطنية لمسايرة مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تشهدها بلادنا.

إن مشروع القانون رقم 75.24 الذي يهدف الى تغيير وتتميم القانون 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد لا يمكن فصله عن جهود المملكة الحثيثة لمواكبة مختلف التحولات الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية الدولية، عبر ملاءمة مختلف التشريعات الوطنية الداخلية مع التشريعات الدولية، وذلك تنفيذا لالتزامات المملكة في العديد من المجالات، والتي نجد من بينها الحد من التغيرات المناخية، حيث تعتبر بلادنا من الدول النشيطة التي انخرطت في هذا المجال، وذلك عبر اتخاذها للعديد من الإجراءات والتدابير التي تحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

فلقد أصبحت مسألة الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة محط اهتمام لدى العديد من شركاء المملكة الاقتصاديين، بل أصبحت محددا مهما لولوج بعض الأسواق الخارجية، وعنصرا حاسما في السياسات التجارية الدولية، حيث بدأت العديد من هذه الدول تلجأ إلى اتخاذ بعض الإجراءات القانونية والعوائق الجمركية والتقنية أمام المنتجات التي لا تستوفي الشروط البيئية الجديدة.

وهكذا، فبعدما كان معهد التقييس، باعتباره الهيئة الوطنية المرجعية المكلفة بأعمال التقييس والشهادة بالمطابقة ومنح حق استعمال العلامات والشارات وشهادات المطابقة للمواصفات القياسية المغربية، نجد هذا المشروع أدخل تعديلا جديدا على المادة السابعة من القانون رقم 12.06 يضيف من خلاله صلاحية جديدة لمعهد التقييس، والذي يتجلى في منح شهادات إثبات التصريحات المتعلقة بمحتوى الكربون وفق المواصفات القياسية الجاري بها العمل، حيث سيصبح بذلك الهيئة المرجعية لمنح شهادات مطابقة لتصريحات المقاولات حول محتوى الكربون.

فلا شك أن الأعمال المتعلقة بالتقييس أصبحت اليوم ليس فقط أداة من أدوات تنظيم السوق، بل أداة للسيادة الاقتصادية ومحددا أساسيا للدخول للأسواق الدولية، وهو ما يفرض علينا العمل على تطوير منظومة وطنية للتقييس، تساهم من جهة في تعزيز الثقة بين المستهلك المغربي والمنتج الوطني وكذلك محاربة التهريب وانتشار القطاع غير المهيكل وفرض احترام قواعد المنافسة الشريفة، ومن جهة أخرى تساهم في تقوية القدرة التنافسية للمقاولة الوطنية وحضورها على المستوى الدولي وتعزيز الثقة مع شركاء المملكة الاقتصاديين.

لأجل ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعلن دعمنا الكامل لهذا المشروع الذي يستحق كل الدعم والمساندة، وندعو إلى مبادرات أخرى تسير في نفس الاتجاه من أجل بناء وتطوير منظومة وطنية مستقلة للتقييس.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4) مداخلة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يَطِيبُ لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.

وهو مشروع القانون الذي يأتي في إطار تنفيذ التزامات المغرب الدولية المتعلقة بإزالة الكربون، ومن أجل تدعيم تنافسية المقاولات المغربية في الأسواق الدولية.

كما أنه يكتسي أهمية خاصة بالنظر لارتباطه بأحد القطاعات الحيوية ببلادنا الصناعية الوطنية، ولاندراجه أيضا ضمن الجهود الرامية إلى تطوير الترسانة القانون المحددة لمعايير الجودة، قصد ملاءمتها مع المعايير الدولية، وإلى تعزيز ركائز البنية التحتية للجودة، بما في ذلك شهادات المطابقة والقياسات والاعتمادات.

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا في البداية، إلا أن نثمن، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بالعمل الكبير الذي تقومون به على مستوى مراجعة منظومتنا القانونية وتحيينها بهدف ملاءمتها مع المعايير الدولية المرجعية، وكذا على مستوى إنشاء بنية تحتية وطنية للجودة معترف بها على المستوى الإقليمي والدولي، وتحقيق الانسجام بين العرض والمتطلبات التنظيمية وكذا تحسين تنفيذ الجودة في جميع مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

لأنه، وكما نعلم جميعا، تكتسي البنية التحتية للجودة أهمية خاصة بالنظر إلى مكانتها البارزة في الإعداد لإقلاع حقيقي للصناعة المغربية، وتعزيز إدماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية وتقوية الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير المحترم،

إن مناقشة مشروع هذا القانون هي مناسبة أيضا لطرح بعض التساؤلات المرتبطة بالمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة، وأولى هذه التساؤلات هي: ما مدى مساهمة هذه المعايير في السماح للمقاولات بالوصول إلى أسواق جديدة أو حتى تطوير الأسواق التي تتواجد فيها؟ حيث إن الشروط والمعايير المعتمدة يجب أن تكون مرتبطة خصوصا بالقدرة التنافسية وأداء المقاولات.

وبالنسبة للساحة الوطنية، هل كان اللجوء إلى استخدام المعايير أثر على الممارسات غير المهيكلة (les pratiques informelles)؟

وفي الختام، وإذ نؤكد على أهمية تمكين البنيات الوطنية للجودة من الإمكانات المادية والبشرية من أجل القيام بدورها على أكمل وجه، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نجدد تثميننا للمضامين الإيجابية التي

جاء بها مشروع هذا القانون، ونحن سنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

5) مداخلة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

نتدارس اليوم مشروع القانون رقم 75.24 الرامي إلى تتميم القانون التنظيمي رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد، إذ جاء هذا المشروع مواكبا لاعتماد ضريبة الكربون الأوروبية والانخراط الفعلي للمغرب ضمن استراتيجية خفض الانبعاثات، بما يدعم تنافسية المنتوج الوطني في الأسواق الدولية.

المحاور التي أرى أنها جوهرية للنقاش هي:

1. الأهداف الإيجابية للمشروع:

- تعزيز تنافسية المقاولات الوطنية من خلال تيسير ولوج سلعها للأسواق الأوروبية بفضل شهادة المطابقة التي تثبت محتوى الكربون؛

- تنفيذ التزامات المغرب الدولية في ظل التحولات البيئية العالمية وتوجهات العاهل بشأن التنمية المستدامة؛

- تركيز دور المعهد المغربي للتقييس كجهة مرجعية لمنح شهادات كربونية تنسجم مع المعايير الدولية.

2. ملاحظات ومجالات لتعزيز النص:

أ- تحديد المعايير والإجراءات التقنية:

يجب توضيح المواصفات القياسية المعتمدة وطرق القياس المعترف بها لضمان مصداقية الشهادات؛

ب- الربط بين شهادة الكربون والتكاليف:

ينبغي دراسة الآثار المالية على المقاولات خاصة الصغيرة والمتوسطة، ووضع آليات دعم تدريجي أو إعفاءات مؤقتة.

ج- ضمان تكامل الاختصاصات:

التنسيق مع وزارة البيئة والتنمية المستدامة يجب أن يكون مؤطّراً بنظام واضح يوضح توزع المسؤوليات.

د- إدماج آليات تدقيق ورقابة:

ضرورة إرساء هيئات مستقلة داخل المعهد أو خارجه تجري تدقيقًا دوريًا يمنع التلاعب ويضمن..

التشريع: إضافة تعاريف دقيقة (مثل "بصمة الكربون"، و"جهة منح الشهادة")؛

الحماية: تدابير لخفض الكلفة على المقاولات (قروض تشجيعية، دعم تدريجي...)؛

الرقابة: هيئة مستقلة تفحص الصلاحية التقنية والاعتماد الدولي للشهادات؛

المستهدفون: وضع قاعدة بيانات للمقاولات حسب حجمها ونوعية إنتاجها لتحديد أولويات التطبيق.

الخلاصة:

مشروع القانون رقم 75.24 يحمل إرادة وطنية قوية للدخول في الاقتصاد الأخضر والمنافسة الدولية، وهو بالتالي خطوة إيجابية على الطريق الصحيح، لكن تكامله الفعلي يتحقق عبر تعزيز آلياته القانونية والتقنية والاجتماعية، بما يضمن تطبيقا عادلا وفعالا على جميع الفاعلين الاقتصاديين.

أرى أنه من الضروري استكمال صياغة المشروع بموازاة إشراك القطاع الخاص والهيئات التقنية، وذلك قبل المصادقة النهائية لضمان تحقيق الهدف التنموي المرجو.

6) مداخلة باسم المستشارين البرلمانيين خالد السطي ولبنى علوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

باسم الله الرحمان الرحيم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.

مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذا النص القانوني الذي يأتي من أجل دعم تنافسية المقاولة المغربية في الأسواق الدولية من خلال تنفيذ التزامات بلادنا بالتحول نحو الصناعات الخضراء والحد من الانبعاثات الغازية، لا سيما الكربون.

وهو تحول يتماشى مع توجهات الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الدولي، الذين أصبحوا يولون اهتماما كبيرا للصناعات الخضراء الصديقة للبيئة، لا سيما في ظل التغيرات المناخية.

السيد الوزير المحترم،

إن التحول نحو الصناعات الخضراء لم يعد مجرد شعار للاستهلاك، بل أصبح ضرورة ملحة من أجل ولوج الأسواق الدولية وتجاوز الأعباء الجمركية والحواجز التقنية، والتي أصبحت متشددة فيما يخص مادة الكربون، حيث تستعد بعض الأسواق الدولية، مثل السوق الأوروبية، لفرض ضريبة خاصة على الكربون على وارداتها.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، سنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، آملين أن يسهم في تحقيق الأهداف المتوخاة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.